التراكيب الإسنادية

الجمل: "الظرفية - الوصفية - الشرطية"

تأليف

الدكتور علي أبو المكارم

عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة «سابقاً»
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية «سابقاً»
أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

كرم شلبي

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع

التراكيب الإسنادية

الجمل: "الظرفية - الوصفية - الشرطية"

التراكيب الإسنادية

الجمل: "الظرفية - الوصفية - الشرطية"

تأليف
الدكتور/ علي أبو المكارم
عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة «سابقًا»
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية «سابقًا»
أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع - القاهرة

اسم الكتاب : التراكيب الإسنادية

اسم المؤلف : الدكتور على أبو المكارم

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

رقم الإيداع : ٢٠٠٤٥ / ٢٠٠٦.

الترقيم الدولى : 977-382-111-0

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

القاهرة : ٦٥ شارع النزهة — مصر الجديدة

تليفون : ٢٩٠١٥٨٣

E-mail:mokhtar_est@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

احسب أننى أستطيع أن أقرر بيقين لا تخالطه ذرة شك واحدة بعد رحلتى الطويلة مع النحو العربى هذه الرحلة التى أوشكت أن تبلغ نصف القرن أنه فى حاجة حقيقية إلى تأمل وتبصر وإدراك صحيح يعى ما فيه من درر نفيسه، دون أن يكتفى بما يشيع على سطحه من آراء قد ينقصها ما ينقص غالبًا الآراء الشائعة من تمحيص وتدقيق وتحقيق، فقد أثبتت الحقائق والظواهر ومازالت تثبت أن شيوع الآراء ليس دليلاً على صحتها، بل ربما يعود شيوعها إلى سهولتها، وبين السهولة والصحة بون قد يكون فسيحًا وقد لا يكون، وأظن من جانبى ـ وبعض الظن ليس بالضرورة إثمًا ـ أن ما يشيع من الآراء والأحكام والاتجاهات فى النحو العربى ليس مبنيًا بالضرورة على أنها الأكثر صوابًا والأوفق رؤية والأعمق فهما فى إدراك اللغة واستيعاب ظواهرها. وليست اللغة والنحو فى هذا المجال إلا بعض حقائق المجتمع وظواهره، فبوسعك ان تنظر إلى ما يشيع حولك من ظواهر وأنا على ثقة من أن تناولها بالتفكير جدير بأن يجعلها محور شك عميق فى أبعادها وخصائصها وأسبابها ونتائجها، فهل تظن أن اللغة ونحوها بدعا إذا قلت لك إن الشائع فيهما ليس لنفاسته بل لأسباب أخر، قد تكون من بينها سهولته أو شهرة أصحابه أو تضافر أصحابه القائلين به على تأكيده برغم ما يوجه إليه من نقدات كانت جديرة بأن تحمل الباحثين المنصفين على إعادة النظر فيه.

هل يضيق صدرك لو قلت لك إن أكثر الآراء شيوعًا فى النحو العربى توشك أن تكون أقلها نصيبًا من الدقة؟ سأكتفى فى التدليل على هذا بنماذج قليلة، لأننى لو رحت أتتبع مستقصيًا مسائل النحو العربى فى إطار هذه الرؤية لطال الأمر عن أن يكون مقدمة لكتاب، وصار فى تقديرى كتابًا لا يدنيه حجمًا كتاب مما يقرأ الناس اليوم من دراسات عن خصوص النحو العربى.

النموذج الأول: التقسيم الثلاثى للكلمة العربية إلى اسم وفعل وحرف، وفى هذا التقسيم من التضارب ما لا يحتاج إلى بيان، وفى التراث النحوى جواهر حقيقية عالجت قصور هذا التقسيم ومن بينها جوهرة أحمد بن صابر، ذلك النحوى المغمور الذى رأى حرصًا على سلامة التقسيم واتساقه مع واقع اللغة أن يضيف إلى الأقسام الثلاثة رابعًا، هو الخالفة، ولكن السادة النحويين تجاهلوها وجعلوها كأن لم تكن وتساندوا لتأكيد مقولتهم بالتقسيم الثلاثى برغم ما فيه من اضطراب.

النموذج الثانى: التقسيم الثنائى للاسم إلى مذكر ومؤنث، وهو تقسيم مضطرب اضطرابًا شديدًا فى التراث اللغوى وفى البحث النحوى أيضًا، لأن من المذكر ما يعامل معاملة المؤنث، ومن المؤنث ما يعامل معاملة المذكر، ومنهما ما يتعدد شكل التعامل معه، فهو يعامل معاملة المذكر حينا ومعاملة المؤنث حينًا، ولو كان التقسيم مبنيًا على أسس علمية مطردة لاضطر النحاة إلى القول بوجود أنماط أربعة لا نمطين فقط، فتضيف إلى ما هو مقرر من المذكر والمؤنث نوعًا ثالثًا يتمثل فى المحايد الذى لا سبيل إلى وصفه بالتذكير أو التأنيث، كالجمادات وما شاكلها، ونوعًا رابعًا يتمثل فى خنثى الكلمات أو الأسماء تلك التى تجمع بشكل أو بآخر بين علامات ذكورة وعلامات أنوثة، فلا تستطيع أن تقول إنها من قبيل المذكر الخالص أو من قبيل المؤنث الخالص دون أن تتجاوز الواقع وتفترض ما ليس له وجود.

النموذج الثالث: التقسيم الثنائى للكلمة إلى معربة ومبنية، ومثلها الجملة أيضًا، والأدلة التى لجأ أليها النحويون للقول بهذا التقسيم كثيرة. ولكن لا أعرف منها دليلا واحدًا مسلمًا به، وهناك ما هو أهم من نقد الأدلة النحوية، هناك الواقع اللغوى الذى يقرر وجود قسم ثالث غير المعرب والمبنى، وقد اضطرب موقف النحويين تجاه هذا القسم الثالث اضطرابًا شديدًا فجعلوه حينا معربا وجعلوه حينا آخر مبنيًا، وكان الموافق للعقل واللغة معًا أن يجعلوه قسمًا متميزًا ليس بمعرب ولا مبنى، أدخل فى هذا القسم إن شئت المضاف إلى ياء المتكلم، وما زعمه النحاة عن الإعراب المحلى والإعراب التقديرى، ستجد أن الاتساق قد تحقق بين قواعد النحو ونصوص اللغة، دون افتراض واقع لغوى لا علاقة له بتراثنا العربى.

النموذج الرابع: التقسيم الثنائى للجملة العربية إلى جملة فعلية وأخر اسمية، وهو تقسيم يصلح للقول به فى عدد كبير من الجمل، لكنه ليس صحيحًا بحال فى تحديد أنماط جميع الجمل، فهو تقسيم لم يستقرئ كل ما ورد، ولذلك كان من الطبعى أن يحاول النحويون القائلون بهذا التقسيم - وهم الكثرة البالغة - أن (يحشروا) باقى الأنواع فى إطار هذين النوعين، وأن يغفلوا الخصائص الموضوعية لما يجمعونه فى نوع واحد، لأن من الجمل ما لايصدق عليه تعريف الاسمية ولا تعريف الفعلية، فإطلاق أى منهما عليه ضرب من الخلط الذى يسلم إلى التضارب بين المصطلح العلمى ومدلولاته المتعددة.

لنأخذ مثالاً يوضح مدى التباين فى هذا المجال.

يقرر النحويون أن نحو: "الأستاذ مجتهد" من قبيل الجملة الاسمية، وهذا صحيح، ولكنهم يقررون أيضًا أن نحو: "الأستاذ فى الكلية" من قبيل الجملة الاسمية كذلك، مع ما بينهما من تفاوت ضخم فى المسلك اللغوى، ففى الجملة الأولى يتحقق التطابق الكامل: إفرادا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيًا، تقول:

الأستاذان مجتهدان.

الأساتذة مجتهدون.

الأستاذة مجتهدة.

الأستاذتان مجتهدتان.

الأستاذات مجتهدات.

ولكن الجملة الثانية لا مجال فيها أسلوبيًا لهذا التطابق، فإنك تقول فى جميع الأحوال:

الأستاذان فى الكلية.

الأساتذة فى الكلية.

الأستاذة فى الكلية.

الأستاذتان فى الكلية.

الأستاذات فى الكلية.

فالخبر فى جميع هذه الأحوال نموذج لغوى واحد يتصف بالثبات، ودعك من افتعال أنماط من التقدير لا تصدر إلا عن رغبة فى التسويغ والتبرير، وسبق أن قرر السادة الأصوليون أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

وقريب من هذا قولهم إن نحو:

إن تصمت تسلم.

يعد من قبيل الجملة الفعلية، استنادًا إلى مقولتهم بعدم الاعتداد بالحروف التى تتصدر الجمل، وهذا بدوره ليس مؤسسا على حقيقة علمية مسلمة، فإن الأداة المتقدمة فى نحو هذه الجملة قامت بالربط الكامل بين تركيبين لغويين، بحيث جعلت أولهما شرطًا لتحقق الثانى، ولو افترضنا عدم وجود الأداة لما تحقق هذا الربط، وصار كل تركيب بمثابة جملة مستقلة لا علاقة لها بالأخرى، وهكذا كان دخول الأداة هنا سببا فى أن تصبح مكونات الجملة ثلاثة لا مجال لإغفال أى منها، هى: الأداة، والشرط، والجواب، فإذا افترضنا عدم وجوده لفظًا لم يكن من مراعاته بد فى الاعتبار.

ليس صحيحًا إذن ما يقال عن التقسيم الثنائى للجملة العربية، وإن شاع وذاع واستقر جيلاً بعد جيل، وابحث إن شئت عن سبب ما يحظى به هذا التقسيم - كغيره من التقسيمات فى النماذج التى أشرت إليها من قبول فى غير العلم، فالعلم الصحيح لا يكتفى بأن يتخذ منها موقفًا مترددًا، بل رافضًا، وهو رفض يعتمد على أسس موضوعية تعد مخالفتها خروجا على قواعد المنهج وطرائق البحث ونظم التحليل.

* * *

يتناول هذا الكتاب ثلاثة أنواع من الجمل فى العربية، هى الجملة الظرفية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية، وهى جمل ليست جديدة فى اللغة، ولا أدعى أننى بتقديمها أفتح فتحًا لم أسبق إليه، بل إنها فضلاً عن ذلك لها ذكر فى التراث النحوى بصورة أو بأخرى، لأن من النحاة قلة وقفوا على تميزها عن غيرها، ولكن الكثرة الغالبة منهم أساءوا تصنيفها، فسلكوها فى نطاق الجمل الاسمية، وهو تصنيف كما أشرت منذ قليل مرفوض لاعتبارات شتى، سبق أن فصلت القول فيها فى كتاب لى صدر منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا، وأعيد نشره منذ فترة بعنوان: "مقومات الجملة العربية". وغاية هذا الكتاب الذى بين أيدينا أن نجلو هذه الجمل تمامًا، وأن نوضح كل ما يتصل بها من مكونات وخصائص، وسمات وعلاقات، حتى لا يتهمنا أحد بأننا نعتصم بالمقولات النظرية حتى لا نواجه المشكلات العملية التطبيقية.

أعرف أن ما أقوله هنا ـ وفى غير هذا الكتاب ـ ثقيل الوطأة على كثير من النحويين المعاصرين، يستوى فى ذلك السادة التراثيون والسادة الحداثيون، أما التراثيون فإنهم قد يرون فيما أقول خروجًا على ما تقرر واستقر، وأما الحداثيون فلأنهم قد يرون فيه التزامًا بما ورد فى التراث لا يخرج عن إطاره الكلى وإن نأى عن مقولاته الشائعة. وإلى هؤلاء وأولئك أقول: نحن لا نتعبد بكلمات البشر، وعلينا أن نستخدم تلك الهبة الإلهية التى منحها الله لعباده وميزهم بها عن سائر مخلوقاته، وهى العقل، فالعقل هو مفتاح المعرفة، وباب الحقيقة، مقياس الصواب والخطأ، والعقل يقرر بشكل قاطع أن فى النحو العربى خصوبة لا حدود لها، خصوبة فى مادته، وفى اتجاهاته، وفى مواقفه ويعود ذلك عندى إلى أنه ثمرة قدرات عقلية عبقرية تضافرت على دراسته والإضافة إليه طوال القرون، وقد شاركت فى هذا العطاء كل الطوائف والجماعات والأجناس والتخصصات والعلوم، إن النحو العربى بذلك لسان الثقافة وعقلها، كما أن الدين روح الثقافة ومحورها، وتأمل إن شئت انتماءات النحويين العرقية والإقليمية وتخصصاتهم العلمية وتوجهاتهم الفكرية، تجد أنه ليس هناك عالم يعتد به فى الثقافة العربية والإسلامية على رحابتها لم يهم فى الإضافة إلى هذا العلم نظرا أو تطبيقًا، هل يقبل منطق فى إطار هذه الرؤية أن يشطب هذا التراث جملة وأن نلجأ إلى لغات أخرى لاستعارة مناهج مازالت قيد البحث والتجربة والخطأ، أليس ذلك معناه ببساطة شديدة أننا نتخلى عن أولى البدهيات وأولاهما بالالتزام، أليست تجربة السادة الوصفيين فى وطننا العربى جديرة بالتأمل لمعرفة كيف بدءوا وإلى أين انتهوا، إذ بدءوا من الادعاء بأن المنهج الوصفى وحده هو الصالح لدراسة اللغة ومن ثم يجب اتباعه فى النحو، وانتهوا إلى ما يعرفه المتخصصون من ضرورة إعادة النظر فى المنهج الوصفى بعد أن ثبت عدم صلاحيته فى النحو العربى، بل وفى غير النحو العربى أيضًا، كما قرر الأستاذ تشومسكى فى المرحلة الثانية من مراحل نضجه العلمى. ولقد كان يمكن احترام هذا الموقف لو أنهم تراجعوا بعد أن أدركوا الصواب، ولكنهم للأسف البالغ يتراجعون عن موقف التقليد إلى موقف مقلد آخر، فيدعون الباحثين إلى الأخذ بنحو النص، وكأن المناهج عندهم (موضة) تتغير بتغير الظروف والمناسبات، وهم على موقفهم المقلد ثابتون لا يتحركون.

حينما أنظر إلى بعض هؤلاء تنهال عليهم الدنيا أتذكر باسمًا الأثر القائل: يلحنون ويرزقون، ولكنه ليس لحن الكلمة أو العبارة، بل لحن العقل القاصر، والعقول التى لا تقل عنه قصورًا وتقصيرًا، وكأن القدر يؤكد من جديد أن العجز صار جزءًا من بنية هذه المرحلة من مراحل الأمة، يسم كل شىء فيها، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

على أبو المكارم

الفصل الأول

الجملة الظرفية

لعل أول من استخدم مصطلح "الجملة الظروفية" فى التراث النحوى كان الزمخشرى: جار الله أبا القاسم محمود بن عمر، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، الذى مثل لها بنحو: خالد فى الدار[١]، أى أنها مكونة عنده من مبتدأ وخبر وقع ظرفا أو جارا ومجرورا. ولعل آخر من استخدم هذا المصطلح فى هذا التراث كان ابن هشام، أبا محمد عبد الله جمال الدين يوسف، المتوفى سنة ٧٦١هـ حين أطلقه على الجملة "المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ و: أفى الدار زيد؟، إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما"[٢].

وبرغم وحدة المصطلح بين المتقدم والمتأخر فإن بينهما فى تحديد مفهومه بونًا شاسعا، فإن الزمخشرى – كما ترى – يحدد الجملة الظرفية من خلال مقابلة نماذجها اللغوية ببقية النماذج الواردة للجملة العربية. وهو بذلك يقف عند ما يميزها من خصائص لغوية. أما ابن هشام فإنه لم يعن برصد هذه الخصائص بقدر ما التفت إلى لحظ الاعتبارات الذهنية ورعاية الأسس المذهبية. فنحو: أعندك زيد؟ يمكن أن يكون من قبيل الجملة الظرفية، ويمكن أن يكون من قبيل الفعلية، كما يمكن أن يكون من قبل الاسمية، ولا يفرق بين أى منهما إلا الاعتبارات المذهبية التى تتحكم فى التوجيه النحوى: فإذا اعتبرت (زيداً) فيها فاعلا للظرف نفسه كانت ظرفية، وإذا اعتبرته فاعلا لمتعلق الظرف كانت فعلية، وإذا اعتبرته خبرا لما بعده كانت اسمية. فالنموذج اللغوى واحد، وخصائصه اللغوية واحدة، بل التوجيه النحوى واحد أيضاً، والخلاف كله يرتد إلى اعتبارات التوجيه فحسب.

ونتيجة لهذه الاختلافات مزقت الاعتبارات النحوية الجملة التى يكون المسند فيها ظرفا أو جارا ومجرورا فلم تتناولها تناولا واحدا، ولم تلتمس ما بين نماذجها من صلات وما هو مشترك فيها من خصائص، بل شتتت هذه النماذج، وأغفلت روابطها، وأهملت

---

(١) انظر : الفصل، وشرحه لابن يعيش ١/ ٨٨.
(٢) انظر: مغنى اللبيب ٢/ ٤٧.

خصائصها، أليس أدل على ذلك من أن النحاة يضعون الجملة التى يتقدم فيها المسند إليه على المسند – الظرف أو الجار والمجرور – فى إطار الجملة الاسمية، ومثله بعض النماذج التى يتأخر فيها المسند إليه عن المسند. فى حين يضعون بعضا آخر من النماذج التى تتوافر فيها الشروط ذاتها والخصائص نفسها فى نطاق الفعلية. فى الوقت الذى يجيزون فيه فى بعض النماذج اللغوية أن تكون الجملة من النوعين كليهما لا يفرق بينهما إلا ما نعتبره من أسس مذهبية.

ولكن اعترافنا بوجود "الجملة الظرفية" وإقرارنا بها نوعا مستقلا من أنواع الجملة العربية لا يمتد عن رعاية الاعتبارات الذهنية ولا يستند إلى لحظ الأسس المذهبية، وإنما يستند إلى طبيعة المقومات التى تتوافر فى هذه الجملة والخصائص التى تميزها، وهى مقومات وخصائص تنتهى إلى ضرورة الإقرار بأن "الجملة التى يقع فيها المسند ظرفا أو جارا ومجرورا" نوع متميز من أنواع الجملة العربية، بغض النظر عن الموقع الذى يحتله المسند فى الجملة تقديما أو تأخيرا، وعن السياق الذى يستعمل فيه خبرا أو إنشاء.

ومن قبيل تقدم المسند فيها قوله تعالى: (متى نصر الله)[١]، وقوله: (لكم فى القصاص حياة)[٢] وقوله: (لله المشرق والمغرب)[٣]، وقوله: (ولله الأسماء الحسنى)[٤]، وقوله: (كان فى المدينة تسعة رهط)[٥]، وقوله: (إن فيها لوطا)[٦]، وقوله: (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)[٧]، وقوله: (وعنده مفاتح الغيب)[٨].

ومن قبيل تأخر المسند قوله سبحانه: (إن الله مع الصابرين)[٩]، وقوله: (إنا لله)[١٠]،

---

(١) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (١٧٩) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (١٤٢) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (١٨٠) من سورة الأعراف.
(٥) من الآية (٤٨) من سورة النمل.
(٦) من الآية (٣٢) من سورة العنكبوت.
(٧) من الآية (٤٧) من سورة الصافات.
(٨) من الآية (٥٩) من سورة الأنعام.
(٩) من الآية (١٥٣) من سورة البقرة.
(١٠) من الآية (١٥٦) من سورة البقرة.

وقوله: (الحر بالحر، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى)[1]، وقوله: (إن الصفا والمروة من شعائر الله)[2].

وبالرغم من وجود صور من التشابه تربط بين "الجملة الظرفية" و"الجملة الاسمية" – على نحو ما سنفصل القول فيه بعد قليل – فإن الجملة الظرفية تتميز بعدد من الخصائص التى تميزها عن الجملة الاسمية، وأهم هذه الخصائص:

١- أن الجملة الظرفية لا تقبل التطابق بحال، عدديا كان أو نوعيا، مباشراً كان أو غير مباشر.

٢- أن الظرفية بسيطة دائماً ولا تقبل التركيب بحال.

ونرجو أن نعرض لهذه الخصائص بالتحليل بعد قليل.

ولقد آثرنا استخدام مصطلح "الجملة الظرفية" المشير – منذ البداية – إلى ارتباط الخصائص المميزة لهذه الجملة بنوع المسند فيها، وهى خصائص تدور مع "الظرف" و"الجار والمجرور" وجوداً وعدما إذا وقع أى منهما مسنداً.

و"الظرف" فى هذا العنوان مصطلح يشمل ما يصطلح عليه جمهور النحاة بالظرف، وهو ما يطلق عليه الكسائى "الصفة"، ويطلق عليه الفراء "المحل"[4]، كما يشمل ما يعرف بالجار والمجرور، أو حروف الصفات، أى يتناول ما شاع التعبير عنه لدى المتأخرين بشبه الجملة.

وقد عدلنا عن هذه المصطلحات جميعاً: "شبه الجملة" و"الصفة" و"المحل" فى اختيار المصطلح الدال على هذا النوع من الجمل لأسباب عديدة، أهمها:

أولا: أن تعبير "شبه الجملة" برغم كونه أكثر شمولا فى ظاهر اللفظ من مصطلح "الظرف"، فإنه لا يعتمد على أسس ثابتة من حيث المضمون؛ ذلك أنه يقوم على دعوى وجود تشابه بين "الظرف" و"الجار والمجرور" من ناحية، و"الجملة" من ناحية أخرى، وهو تشابه يخرجها أو ينبغى أن يخرجها من دائرة المفردات إلى إطار المركبات. بيد أن هذه

---

(١) من الآية (١٧٨) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة.

(٣) انظر : الأصول لابن السّراج ١/ ٢٤٥ – ٢٤٦، والصبان على الأشمونى ٢/ ١٢٥.

الدعوى غير مسلمة المقدمات. ومن ثم فإن اختيار مصطلح غير مشكوك فى مقوماته يكون أكثر رعاية للضوابط الموضوعية من إيثار تعبير مشكوك فى طبيعته وأسبابه ونتائجه.

ثانيا: أن استخدام "الصفة" أو"المحل" عنوانا على هذا النوع من الجمل بدلا من مصطلح "الظرف" قد يسلم إلى شيء من اللبس لتعدد استخدام هذين المصطلحين فى التراث النحوى، فالصفة تستعمل أيضاً بمعنى "النعت" أى التابع الموضح متبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به. والمحل يستعمل فى مجال تحديد الموقع الإعرابى للكلمات والجمل وجودا وعدما. الأمر الذى يصبح معه استخدام مصطلح "الظرفية" أكثر ملاءمة واتساقا لتجنبه ما يصحب هذه المصطلحات من لبس وما يشوبها من غموض.

* * *

ولقد أدرك النحاة منذ عصر مبكر[1] وجود ما يمكن التعبير عنه بأنه "علاقة خاصة" تجمع بين "الظروف" و "الجار والمجرور"، وهى علاقة تمتد من وجود بعض الخصائص المشتركة بينهما فى اللفظ وفى الوظيفة معا، فكل منهما يفيد نوعا من العلاقة التى تحتاج إلى ما يوضحها حتى تفيد معناها فى التركيب اللغوى، فحين تقول: الليلة، أو مع الطلاب، أو فى الكلية، تظل الكلمات قاصرة عن تحديد طبيعة العلاقة حتى "تتعلق" بمتعلق تفيد به ومن خلاله، وكل منهما يقع مواقع لغوية خاصة بهما لا يجوز وقوع غيرهما فيها، حتى لقد شاع فى التراث النحوى ذلك التعبير المأثور الذى يقول: "إنه يتوسع فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما فيها، ومن هذا المنطلق نفسه كان حرص متأخرى النحاة على أن يخصصوا فى بعض مؤلفاتهم مواضع للحديث عن "شبه الجملة"، يتناولون فيها الأحكام اللفظية والوظيفية المشتركة بين "الظرف" و"الجار والمجرور" معا[2].

---

(١) انظر مثلا: كتاب سيبويه ١/ ٤٠٨ - ٤٠٩، وشرح الرضى على الكافية ١/ ٩٢. حيث ينص الرضى صراحة على أن من النحاة من أطلق على "الجار والمجرور" مصطلح "الظرف" "لجريه مجراه فى جميع أحكامه".

(٢) انظر مثلا: مغنى اللبيب، وحاشية الدسوقى عليه، وحاشية الأمير عليه، وهمع الهوامع.

تمييز الجملة التى يقع خبرها "ظرفًا" أو "جارا ومجرورًا" عن غيرها من بقية أنواع الجملة العربية لا يبدأ إذًا من فراغ، ولا يقوم على وهم؛ فإن وراءه يقين متميز "الوظيفة النحوية" للظرف والجار والمجرور، واعتراف بوجود خصائص لغوية متميزة لكليهما، ثم ـ وهذا هو الأهم ـ أنه نتاج ضرورى لمجموعة الأسس والمقومات التى سبق أن عرضنا لها فى الفصل الخاص بتقسيمات الجملة[١] وقبل أن نعرض للخصائص المميزة للجملة الظرفية لابد أن نتوقف أولا عند مكوناتها.

مكونات الجملة الظرفية:

تتكون الجملة الظرفية – كالجملة الاسمية – من مبتدأ وخبر، والمبتدأ فيها هو المسند إليه، والخبر المسند، ويشارك المبتدأ هنا المبتدأ فى الجملة الاسمية فى كثير من أنواعه وأحكامه كالاسمية، والرفع، وتعيين الدلالة، والإسناد إليه، بيد أنه يخالفه فى بعض ماله من أحكام: فهو لا يكون إلا اسما حقيقيا، أما الاسم الحكمى – كلفظ الفعل أو الحرف أو نحوهما – فلا يقع مبتدأ إلا فى نماذج محدودة فى الجملة الظرفية، وهو لا يكون إلا صريحا، أما الاسم المؤول فلا يقع مبتدأ هنا إلا فى حالات جد محدودة، وبرغم أن الأصل فى المبتدأ تعيين الدلالة، بما يقتضيه ذلك من عدم وقوع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ، فإن مسوغات الابتداء بالنكرة فى الجملة الظرفية أكثر تنوعا وأبعد توسعا، الأمر الذى يمكن أن يسوغ معه القول بأن وقوع "النكرة" مبتدأ فى الجملة الظرفية مطرد دون وجود أى مسوغ من المسوغات، إذا تقدم الخبر على المبتدأ[٢]، إذ إن هذا التقدم – وحده – يعد مسوغا، ومن ذلك قوله تعالى: (ولدينا مزيد)[٣]، وقوله: (وعلى أبصارهم غشاوة)[٤].

أما "الخبر" فى الجملة الظرفية فمختلف، ذلك أنه لا يكون إلا "ظرفا" أو "جارًا ومجرورا" بيد أن جميع الظروف ليست صالحة لوقوعها خبرا فى الجملة الظرفية، كما أن حروف الجر ليست كلها صالحة لوقوعها مع مجروراتها فى هذا الموقع، وإنما الذى يصلح

---

(١) انظر (   ) من هذه الدراسة.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٠١، والخضرى على ابن عقيل ١/ ٩٧، والأشمونى ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ١٦٨. وحاشيته على شرح الفاكهى ١/ ٢٣٥.

(٣) من الآية (٣٥) من سورة ق.

(٤) من الآية (٧) من سورة البقرة.

منها له ويقع منها موقعه أنواع خاصة، لابد أن تستوفى شروطا خاصة. ويتطلب تحديد هذه الأنواع والشروط الوقوف على بعض ما أثر من تقسيمات للظرف والجار والمجرور فى التراث النحوى. ونرجو أن نلم بشىء منها بإيجاز فيما يأتى.

أولا – تقسيمات الظرف:

تتعدد تقسيمات الظرف بتعدد اعتبارات كل تقسيم، على النحو الآتى:

* **القسم الأول بحسب المعنى**: والشائع بين النحاة تقسيم الظروف بهذا الاعتبار إلى قسمين: ظروف دالة على الزمان، وأخرى دالة على المكان[1]. والأصل فى ظروف الزمان أن تكون أسماء أزمنة، ولكن العرب أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعا واختصارا. وهى أنواع:

(١) "المصدر" النائب عن الزمان، وذلك بأن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى المصدر فحذف اسم الزمان اتساعا، نحو: مقدم الحاج، وخفوق النجم، و:رياسة فلان، و:صلاة العصر. والأصل فى كل هذا: وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم.. إلخ.

(٢) "الوصف" النائب عن الزمان، وذلك بأن يكون اسم الزمان موصوفا فحذف اتساعا وأقيم الوصف مقام الموصوف، نحو: طويل، و: حديث، و:كثير، و:قليل.

(٣) "العدد" المميز بالزمان، نحو: عشرين يوما، و: ثلاثين ساعة.

(٤) اللفظ الدال على "كلية" الزمان أو "جزئيته"، نحو: كل الوقت، و:طول الليل، و:نصف الساعة.

والأصل أيضاً فى ظروف المكان أن تكون أسماء دالة على المكان، ولكن العرب توسعت فيها أيضاً على سبيل التشبيه أو التقريب[2].

---

(١) هذا التقسيم الثنائى للظروف ليس مسلما به؛ إذ ثمة نوع ثالث من الكلمات التى يمكن اعتبارها قسما ثالثا لصلاحيتها للدلالة على الزمان والمكان معاً، كما فى مثل: قبل، وبعد، وعند، وبين، ولدى، ومع.

(٢) انظر الأصول لابن السراج ١/ ٢٤٠.

"فمن ذلك قولك: زيد دون الدار، وفوق الدار، إنما تريد: مكانا دون الدار ومكانا فوق الدار، ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد فى الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان. ومما اتسعوا فيه قولهم: هو منى بمنزلة الولد. إنما أخبرت أنه فى أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض. وهو منى منزلة الشغاف، ومزجر الكلب، ومقعد القابلة، ومناط الثريا[(١)]".

ويطرد إقامة الأنواع الأربعة الآتية مقام ظروف المكان:

(أ) "العدد" المميز بالمكان، نحو : خمسة عشر ميلا، و:ستين ذراعا. و: سبعين متراً.

(ب) اللفظ الدال على "كلية" المكان أو "جزئيته" نحو : كل الطريق، و: بعض المسافة، و: نصف الشارع.

(ج) "الوصف" القائم مقام المكان، نحو: قريب، و: بعيد، وشرقى، و:غربى، و:شمالى،و: جنوبى.

(د) "المصدر" النائب عن المكان، نحو: الجلوس قرب المدرج، أى فى مكان قريب منه، ونحوه ما اشتق من المصدر للدلالة على المكان مثل: مقعد، و:مرقب، و:مصلى، و: معتكف.

ويرى النحويون أن ظروف الزمان شبيهة بالأحداث، إذ هى مثلها فى ارتباطها بالزمن ماضيا وحاضر ومستقبلا، أما ظروف المكان فبالذوات من الناس والأشياء أشبه، "فالأماكن إلى الأناسى ونحوهم أقرب، ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو فى قولهم: مكة، وعمان، ونحوهما ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادى والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن جثة، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب"[(٢)] وقد تأكدت هذه المقولة فى التراث النحوى حتى لقد قرر المبرد أن "الزمان – خاصة وعامة – يتصل به الفعل، وذلك أن الفعل إنما بنى لما مضى من الزمان ولما لم يمض... والمكان لا يكون فيه مثل ذلك، فالفعل ينقضى كالزمان، لأن الزمان مرور الأيام والليالى، فالفعل على سنته يمضى بمضيه. وليست الأمكنة كذلك،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٦ – ٣٧.

إنما هـي جثة ثابتة تفصل بينها بالعين، وتعرف بعضها من بعض، كما تعرف زيدا من عمرو"[١]. ومن بعده قرر ابن السراج: "أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف؛ لأن الأمكنة أشخاص لها خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادى وما أشبه ذلك، وهن بالناس أشبه من الأزمنة لذلك"[٢].

ومقتضى هذه التفرقة بين ظرف الزمان والمكان أن ظروف الزمان لا تسع دلالتها إلا الأحداث، لأنها التى ترتبط بالأزمنة؛ وأنه لا سبيل لها إلى أن تتناول الذوات من أشخاص وأشياء إلا من حيث ما قد يكون لها من صلة بالأحداث، ذلك "أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما، فلا بد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى الأزمنة على السواء، فلا فائدة فى الإخبار بالزمان عنها"[٣]. أما ظروف المكان فأكثر إحاطة، وأعظم شمولا، إذ تسع الأحداث والأشخاص والأشياء جميعاً لأنها بأسرها فى حاجة إلى (مكان) تقع فيه وحيز تشغله، فتحديد المكان لها مفيد سواء أكان محدودا أم غير محدود، ومن ثم يقرر النحويون "أن جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث"[٤] أى للأجسام، و"أن الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال، فأما وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار، تقول: زيد خلفك، وزيد أمامك، وعبد الله عندكم؛ لأن فيه معنى: استقر عبدالله عندك" فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث لأن الاستقرار فيها لا معنى له"[٥].

وهكذا تسلم هذه التفرقة عند جمهور النحويين إلى القول بصلاحية ظرف المكان – متى استوفى سائر الشروط التى سنشير إليها للإخبار به – عن نوعى المبتدأ: ما كان منه اسم ذات، وما كان منه اسم معنى. أما ظروف الزمان فإنها لا يخبر بها إلا عن أسماء المعانى أو الأحداث دون غيرها من أسماء الذوات. ومن ثم فإن بوسعك أن تقول: الصلح يوم الجمعة، والقتال يوم السبت. لكن لا يصح أن تقول: خالد يوم الجمعة[٦].

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٢٧٥.
(٢) الأصول ١/ ٢٣٧.
(٣) شرح التصريح ١/ ١٦٧.
(٤) كتاب سيبويه ١/ ١٣٦.
(٥) المقتضب ٤/ ٣٣٩.
(٦) انظر: أسرار العربية، لابن الأنبارى ٣٣.

وإلى هذه التفرقة فى استخدام نوعى الظرف فى الخبر يشير السيرافى بقوله: "ظروف الزمان تكون أخبارا للمصادر ولا تكون أخبارا للجثث، وأما ظروف المكان فتكون أخبارا للمصادر والجثث، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون فى بعض الأمكنة دون بعض، مع وجودها؛ أعنى الأماكن: ألا ترى أنك إذا قلت زيد خلفك، علم أنه ليس قدامه، ولا تحته، ولا فوقه، ويمنته، ويسرته، مع وجود هذه الأماكن. ففى إفراد الجثة بمكان فائدة، وأما ظروف الزمان فإن ما يوجد منها فليس شىء من الموجودات أولى به من شىء"(١).

ونتيجة لذلك ذهب هؤلاء النحويون إلى حظر الإخبار بظرف الزمان عن الذوات أو الأعيان، أى الأسماء التى تعنى أموراً مادية لا معنوية، بيد أنهم لاحظوا أن فى التراث اللغوى شيئا من ذلك وإن كان قليلا، كما فى نحو قول امرئ القيس: اليوم خمر وغدا أمر، ونحو: الليلة الهلال، والرطب شهرى ربيع، والبلح شهران، فإن الخمر شىء مادى وقد أخبر عنه بالظرف، وكذلك الأمر فى الأمثلة الأخرى. وقد اضطر هؤلاء النحويون إلى تأويل هذه النصوص حتى يسلم لهم ما قرروه من عدم جواز الإخبار بالزمان عن الذوات. وكان أهم الوسائل التى لجئوا إليها فى هذا التأويل تقدير مضاف محذوف يصح معه المعنى، وهكذا انتهوا إلى أن أصل التركيب فى هذه الأمثلة: اليوم شرب خمر، والليل رؤية الهلال، وظهور الرطب شهرا ربيع، ومدة البلح شهران.

ولكن فريقا آخر من النحويين رفض القول بامتناع الإخبار بظرف الزمان عن أسماء الذوات فى كل الأحوال. ورأى أن الامتناع رهن بعدم تحقق الفائدة فيه، أما إذا تحققت الفائدة به فإنه لا مانع منه. وإلى هذا الرأى مال ابن مالك حين قال:

ولا يكون اسم زمان خبرا   عن جثة وإن يفد فأخبرا

وقد حاول هؤلاء النحاة ضبط حالات الإفادة حتى لا تترك للاجتهاد الشخصى فتضطرب أمورها، وكان أهم ما انتهت إليه محاولتهم جواز الإخبار عن الذوات أو الأعيان فى المواضع الآتية(٢).

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٤١٨ هامش(١).
(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٩، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٥٣، وشرح الرضى على الكافية ١/ ٩٤.

١- إذا شابه اسم العين أو الذات اسم المعنى أو الحدث فى الحدوث المتجدد، أى فى بعض الأوقات دون بعض، نحو: الليلة الهلال.

٢- إذا كان المبتدأ عاما وتخصص الزمان بوصف مع جره بفى، نحو: نحن فى يوم طيب، فإن (نحن) عامة فى كل جماعة متكلمة.

٣- إذا كان المبتدأ عاما، وتخصص الزمان بالإضافة مع جره بفى، نحو: أنتم فى ساعة الجد، فإن (أنتم) عامة فى كل جماعة ذكور مخاطبة.

٤- إذا صلح المعنى مع تقدير مضاف محذوف هو اسم معنى، نحو: اليوم خمر، أى، شرب خمر.

* **التقسيم الثانى بحسب الدلالة** – والشائع بين النحاة تقسيم الظروف بهذا الاعتبار إلى قسمين أيضاً: ظروف مختصة، وأخرى غير مختصة.

أما المختص من ظرف الزمان: فما دل على مقدار من الزمن معلوم، نحو: اليوم، والليلة، والصيف، والشتاء، والشهر، والسنة، ويوم الجمعة، وشهر رمضان(١).

وينقسم ظرف الزمان المختص عند جمهور النحاة إلى قسمين(٢):

(أ) الظرف المعدود، وهو ما يصلح للوقوع فى جواب (كم)، نحو: يومين، وستة شهور، وثلاث سنوات.

(ب) الظرف غير المعدود. وهو ما يصلح للموقوع فى جواب (متى) نحو: أسماء الأيام، كالسبت والأحد، وما اختص بالإضافة، كيوم الجمل ويوم صفين، ويوم الغفران، وما اختص بأول المعرفة، كاليوم، والليلة، وما اختص بالوصف، نحو: كانت الزيارة يوما زارك فيه خالد.

وأما المختص من ظرف المكان فهو ما دل على حيز من المكان معلوم له اسم يدل عليه، وحدود تحيط بأبعاده، مثل: الدار، والمسجد، والطريق(٣). ومن النحويين من يرى أن هذا

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٩٦، وشرح التصريح ١/٣٤١، والصبان على الأشمونى ٣/٢٢٨، والجملة الفعلية.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٩٧، والمغنى ١/٢٢٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٢٠٠، والأشمونى ٢/١٢٩، والجملة الفعلية

النوع من أسماء المكان المختصة ليس بظرف. ومن هؤلاء ابن السراج الذى يقر صراحة أن نحو "مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت لا يجوز أن يكون ظروفا؛ لأن لها أقطارا محدودة معلومة. تقول: قمت أمامك، وصليت وراءك، ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد، ولا قعدت المدينة. ولا ما أشبه ذلك"(١).

ولكن الرأى الشائع بين جمهور النحاة أن من الممكن فى أسماء المكان المختصة أن تكون ظروفا، وأنها إذا أريد بها معنى الظرفية وجب اتصالها بفى(٢).

وأما غير المختص من ظرف الزمان فهو مادل على قدر من الزمان غير معين، أى دون تحديد، نحو: حين، ووقت، وساعة، وزمان. ولا يصلح جوابا لـ (متى) ولا (كم). ومن ثم يرى فريق من النحويين أنه لا يفيد غير تأكيد الزمان الموجود فى الفعل، ولذلك لا يستعمل إلا معه، ولا ينصب إلا به(٣)

وأما غير المختص من ظرف المكان فهو ما لا يدل على مكان بعينه، أى: "ليست له حدود معلومة تحصره، وهو يلى الاسم من أقطاره، نحو: خلف وقدام، وأمام، ووراء، وما أشبه ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت خلف المسجد، لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها، وكذلك إذا قلت: قدام زيد. لم يكن لذلك حد ينتهى إليه"(٤).

- ولا خلاف فى وقوع المختص من ظرف الزمان خبراً، لكن هل يكون حينئذ مرفوعاً باعتبار أن الرفع حكم من أحكام الخبر؟ أو منصوبا باعتبار أن الأصل فى الظرف أن ينصب؟ أو مجروراً بفى لأن الأصل فى الظروف أن تتضمن معنى (فى) باطراد؟ أقوال متعددة حاول بعض النحاة وضع الأسس للترجيح بينها – مع الاعتراف سلفاً بجوازها - فقال(٥):

"إن استغرق ذلك المعنى (الذى وقع الظرف خبراً عنه) جميع الزمان أو أكثره، وكان

---

(١) الأصول فى النحو ١/ ٢٢٧.
(٢) انظر شرح التصريح ١/ ٣٤١، والهمع ١/ ٢٠٠ والمقتضب ٤/ ٦٠.
(٣) الهمع ١/ ١٩٧، والمغنى ١/ ٢٦٧.
(٤) الأصول ١/ ٢٣٧.
(٥) شرح الرضى على الكافية ١/ ٩٤، وأيضاً: شرح التصريح ١/ ١٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١٩٩.

الزمان نكرة رفع غالباً، نحو: الصوم يوم، والسير شهر، إذا كان السير فى أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية.

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بـ (فى)، نحو: الصوم فى يوم، أو يوما، خلافا للكوفيين، وذلك أن (فى) عندهم توجب التبعيض، فلا يجيزون: صمت فى يوم الجمعة، بل يوجبون النصب. والأولى جوازه كما هو مذهب البصريين، ولا يعلم إفادة (فى) التبعيض.

وإن كان الزمان معرفة نحو: الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما فى الأول عند البصريين. وأوجب الكرفيون النصب.

فإن وقع الفعل لا فى أكثر الزمان – سواء كان الزمان معرفا أو منكراً – فالأغلب نصبه أو جره بفى اتفاقا، نحو: الخروج يوما، أو فى يوم، والسير يوم الجمعة، أو فى يوم الجمعة".

وبرغم ما فى هذا النص من تردد فى القطع بأولوية الحالة الإعرابية، نظراً لاختلاف الآراء النحوية، فإن من الممكن – استنادا إليه – أن ننتهى إلى أمرين:

الأول – جواز الأوجه الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر بفى، فى ظرف الزمان الواقع خبراً.

والثانى – أن من الممكن الترجيح بين حالتى الرفع والنصب فحسب اعتمادا على مؤشرين:

١- استغراق الحدث المخبر عنه الزمان الذى يحمله الظرف كله أو معظمه.

٢- تعريف الظرف نفسه أو تنكيره.

فإذا كان الحدث لا يستغرق إلا جانباً من زمان الظرف ترجح النصب دون تفرقة بين كون الظرف معرفة أو نكرة.

وإذا كان الحدث يستغرق زمن الظرف كله أو معظمه ترجح النصب أيضاً إذا كان الظرف معرفة.

وترجح الرفع إذا كان الظرف نكرة.

كذلك لا خلاف فى وقوع المختص من ظرف المكان خبرا عن المعانى والأعيان،

شريطة أن يقترن اسم المكان بفى نحو: الصلاة فى المسجد، والقتال فى الطريق، وخالد فى الدار.

ولا يصح وقوع ظرف الزمان المختص خبراً، لانعدام الفائدة من مثل هذا الإخبار، إذ لا معنى لنحو: القتال زمانا، أو زمان، أو فى زمان، ومقتضى ذلك أنه إذا أفاد فى موقف جاز وقوعه خبراً: كما لو قيل: القتال ساعة بعد ساعة.

أما ظرف المكان غير المختص فلا خلاف فى جواز وقوعه خبرا، نحو: زيد خلفك، ودارى أمامك، ولكن الخلاف دار بين النحاة حول نصبه أو رفعه، ويمكن استخلاص الضوابط الآتية مما هو مأثور من آراء النحاة[1]:

أولا – أن ظرف المكان غير المختص إذا كان غير متصرف – وسنشرح معنى المتصرف وغير المتصرف فيما بعد – يجب نصبه ويمتنع رفعه عند جمهور النحويين، نحو: زيد عندك.

ثانيا: – أن ظرف المكان غير المختص إذا كان متصرفا، فإما أن يكون نكرة أو معرفة:

فإن وقع نكرة جاز فيه الرفع والنصب، نحو: المخلصون جانب أو جانبًا، والمتسلقون جانب أو جانباً، ومن النحويين من رجح الرفع.

وإن وقع معرفة جاز الوجهان أيضا، نحو: زيد خلفك بالرفع وخلفك بالنصب. مع رجحان النصب فيه. حتى لقد أوجبه الكوفيون، ولم يجيزوا له الرفع إلا فى الشعر، فكأنهم جعلوه من قبيل الضرورة[2].

ومقتضى هذا الضابط أن النصب واجب والرفع ممتنع فى حالة واحدة، هى إذا كان ظرف المكان غير متصرف. وأما فى غير هذه الحالة فإنه يجوز الوجهان: الرفع والنصب معاً، على تفاوت فى الراجح منهما:

* **التقسيم الثالث بحسب الاستعمال**، وتنقسم الظروف – زمانية ومكانية – بهذا الاعتبار إلى قسمين : ظروف متصرفة، وأخرى غير متصرفة[3]:

---

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) همع الهوامع ١/ ٩٩.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠١، وشرح التصريح ١/ ٢٤٢، والأصول ١/ ٢٣١، ٢٣٧، وشرح الرضى ١/ ١٨٧، والمقتضب ٢/ ٢٧، ٢٧٤، ٢٧٨ ، ٣/ ١٠٢ ، ١٠٣ ، ٣٧٨ ، ٤/ ٣٣٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، وكتاب سيبويه ١/ ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤١٦.

أما الظرف المتصرف فهو الذى يمكن أن يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، ومن ثم يصح وقوعه ظرفا حينا، وغير ظرف حينا آخر: فيصح وقوعه – مثلا – فاعلا، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولا به، أو مجرورا بمن، أو مجروراً بغير (من)، أو مضافا إليه.

ومثال ذلك من ظروف الزمان: (اليوم)، فقد وقعت منصوبة على الظرفية فى قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)[1]، ووقعت مرفوعة على الفاعلية فى مثل: يسرنى يوم لقائك، وعلى الابتداء والخبر فى نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، واليوم يوم عمل، ومنصوبة على المفعولية فى نحو: أحببت يوما نلتقى فيه، وعلى الجر بالحرف فى قوله تعالى: (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين)[2].

ومثال ذلك من ظروف المكان كلمتا: يمين، وشمال، فقد وقعتا ظرفاً فى نحو: جلست يمين المنصة، وشمال المتحدث. ورفعتا على الفاعلية فى نحو: استقامت يمين الطريق، والنيابة عنها فى نحو: رصفت شمالها، ونصبتا اسمين للأداة فى نحو: إن يمين الطريق أقرب لكن شمالها أسهل، وجرتا بالحرف فى قوله تعالى: (عن اليمين وعن الشمال قعيد)[3].

وأما الظرف غير المتصرف: فهو ما لا يجوز استعماله إلا ظرفاً، ومن ثم لم يرد إلا منصوباً – لفظاً أو محلا – على الظرفية، أو مجروراً بمن خاصة[4].

مثال ما لزم النصب محلا على الظرفية ولم يفارقها أصلا لفظ: (قط) فى استغراق الماضى، و(عوض) فى استغراق المستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفى، تقول: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض: والمعنى ما فعلته فى الزمان الماضى ولا أفعله فى الزمان المستقبل[5].

ومثال ما تردد بين النصب على الظرفية أو الجر بمن: (قبل) و(بعد) من أسماء الزمان، ولدن وعند من أسماء المكان، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن (من) تدخل عليهن،

---

(١) من الآية (٣) من سورة المائدة.
(٢) من الآية (٨) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (١٧) من سورة ق.
(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٤٢، وهمع الهوامع ١/ ١٩٥، وشرح الرضى ١/ ١٨٧.
(٥) انظر: شرح المفصل ٤/١٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٢١٣، وشرح التصريح ١/ ٣٤٢ والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٣١.

نحو قوله تعالى: (لله الأمر من قبل ومن بعد)[1]، وقوله: (آتيناه رحمة من عندنا)[2]، (وعلمناه من لدنا علما)[3]

وظرف الزمان غير المتصرف أنواع[4]

١- الظرف المتصرف، نحو: ليل، ونهار، وصباح، ومساء، وعتمة، وعشاء، وعشية، وبكرة، وسحير "فهذه النكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة، ولذلك لا تصرف، وتوصف بالنكرة[5]

٢- الظرف غير المتصرف، نحو: (ذا)، أو (ذات) مضافة إلى الزمان عند جمهور النحاة، تقول: ذا صباح، وذا مساء، وذات ليلة، ونحو كلمة (سحر) إذا أريد بها سحر يوم بعينه، أو عرفت بأل، أو بالإضافة، ونحو ما ركب من ظروف الزمان كصباح مساء، وليل نهار، ويوم يوم.

٣- ومن قبيل الظرف غير المتصرف أيضاً ما كان مبنياً من ظروف الزمان، نحو: إذ، وإذا، وأمس، ومذ، ومنذ، وريث، وعوض، وقط، وبعد.

أما ظرف المكان غير المتصرف فنوعان:

١- ظرف معرب، نحو: حول، وحوالى، وأحوالى، وحوال، وأحوال – وهى جميعا بمعنى واحد – وشطر بمعنى: جهة، وسوى وسواء – وهما بمعنى – وبدل شريطة أن لا يكون بمعنى بديل، وعند، ولدى.

٢- ظرف مبنى، نحو: حيث، ودون، وبين – إذا لم تلحقها (ما) أو (الألف) – فإذا لحقتها إحدهما صارت ظرف زمان واجب الإضافة إلى الجمل.

ولا خلاف بين النحاة فى جواز استخدام الظرف المتصرف خبراء سواء أكان ظرفى زمان أم ظرف مكان. أما وقوع الظرف غير المتصرف خبرًا ففيه – عند بعض النحاة –

---

(١) من الآية (٤) من سورة الروم.
(٢) من الآية (٦٥) من سورة الكهف.
(٣) من الآية (٦٥) من سورة الكهف.
(٤) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، والمقتضب ٣/ ١٠٣، ٤/ ٣٣٣، ٣٥٣.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ١٩٦.

نظر، مرده إلى أن عدم التصرف بها يستلزمه من وجوب النصب على الظرفية أو الجر بمن يقتضى القول بعدم جواز وقوع هذا النوع من الظروف خبرا، لما يتطلبه الإخبار من تغير فى الحالة الإعرابية، وهو تغير يرفضه ما تتصف به هذه الظروف من ثبات.

وفى مثل هذا النظر نظر؛ فإنه يقوم على الخلط بين "حالة" الكلمة باعتبارها وحدة مستقلة قائمة بنفسها، و"وظيفة" الكلمة باعتبارها لبنة فى إطار كلى يضمها إلى غيرها. ويربطها بسواها، وما ينتج عن هذا الضم من علائق وصلات: ولزوم الظروف غير المتصرفة النصب على الظرفية لا تتعداه إلا إلى الجر بمن شكل من أشكال "الحالة"، أما تحليل ما تقوم به هذه الظروف فى مبنى الجملة ومعناها – وما يقتضيه هذا التحليل من تحديد لدورها بالنسبة لأطراف الإسناد فيها – فإنه نتاج الوقوف على الوظيفة النحوية لها. ومن ثم فإنه لا مانع لدينا من وقوع الظروف غير المتصرفة أيضا ركنا إسناديا فى الجملة، طالما قدمت مع المبتدأ، وله الفائدة التى يحسن الوقوف عليها. إنك حين تقول: التوفيق من عند الله، والنجاح من لدنه، فإن ظرفى المكان قد وقعا ركنا إسنادياً فى الجملة مع عدم تصرفهما، ومثلهما لو قلت: الصبر قبل اليأس، والعمل بعد الأمل، فإن ظرفى الزمان قد أفادا كذلك مع المبتدأ معنى تاماً، مما يعنى وقوعهما ركنا إسناديا برغم عدم تصرفهما أيضاً.

* * *

ثانياً: تقسيمات حروف الجر:

ليس كل جار ومجرور صالحاً للوقوع ركنا إسناديا فى الجملة، بل أنواع منه خاصة هى التى أجاز النحاة وقوعها خبرا لاستيفائها خصائص بعينها تعد شروطاً فيها ويتطلب تحديد هذه الأنواع والخصائص إلقاء نظرة على التقسيمات الواردة لحروف الجر فى التراث النحوى. ونرجو أن نعرض لها بإيجاز شديد فيما يأتى:

- **التقسيم الأول:** بحسب التصنيف النحوى، وتنقسم حروف الجر بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

١- حروف محضة.

٢- كلمات مشتركة بين الحرفية والاسمية، وهى: مذ، ومنذ، ومتى، والكاف، وعن وعلى المسبوقتين بمن الجارة.

٣- كلمات مشتركة بين الحرفية والفعلية، وهى: خلا، وعدا، وحاشا.

ومعنى الاشتراك هنا أن الكلمة تؤدى وظيفتها النحوية بأحد اعتبارين مختلفين طبقًا لموقعها فى الجملة، فالكلمة المشتركة بين الاسمية والحرفية لا تعمل الجر ويعمل فها غيرها فى آن واحد، بل تعمل الجر إذا وقعت حرفًا فى تركيب لغوى دون أن يعمل فيها غيرها، وفى تركيب آخر يعمل فيها غيرها إذا وقعت اسمًا دون أن تعمل هى فى غيرها وكذلك الأمر فى الكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية، فإنها لا تعمل النصب والجر معا فى آن واحد فى تركيب واحد، بل تعمل النصب إذا كانت فعلاً والجر إذا وقعت حرفًا.

ومعنى هذا أن استخدام أى أداة من الأدوات جارة يقتضى اعتبارها فى حالة الجر حروفا.

والكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية لا تقع أخباراً، سواءً فى حال تصنيفها حروفا أو فى حال وقوعها أفعالا، لما يترتب على ذلك من فساد المعنى وعدم اتساقه، فلا يصح أن يقال: الناجحون خلا المهملين. ولا المسافرون عدا المتخلفين، ولا المزعجون حاشا المجدين.

أما الكلمات المشتركة بين الحرفية والاسمية – باستثناء (متى) – فإنها تصلح لوقوعها أخبارًا حال استعمالها حروفًا فيصح أن تقول: الإقامة منذ أسبوعين، وكان السفر مذ ثلاثة أسابيع، والأمل كالعمل كلاهما يشحذ الطاقة ويقوى العزيمة[1].

وأما بقية الحروف فمنها ما يصلح لوقوعه مع مجروره خبرًا، ومنها ما لا يصلح لذلك، رعاية لمقتضيات بقية التقسيمات.

- **التقسيم الثانى**: بحسب مجال العمل، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

١- حروف مطردة العمل فى مستوى اللغة الفصحى.

٢- حروف محدودة فى نطاق لهجى. فهى تعمل الجر شذوذاً، أو فى "لغة" وهو التعبير النحوى التقليدى عن كون العمل خصيصة لبعض اللهجات العربية القبلية.

---

(١) الحق أنه لا سبيل إلى التفرقة اللغوية بين استعمال هذه الأدوات حروفا واستعمالها أسماء؛ إذ إن التفرقة بين حالتى الاسمية والحرفية ليست أسلوبية، وإنما ترتد إلى بعض الاعتبارات النحوية.

والذى يعمل الجر شذوذاً، أو فى لغة، من حروف الجر الكلمات الآتية:

- (متى)، والبحر بها لغة هذيل[١]، وهى عندهم بمعنى (من) الابتدائية، وسمع من كلامهم: أخرجها متى كمه، أى من كمه.

وقال شاعرهم أبو ذؤيب الهذلى[٢]:

شربن بماء البحـــر ثـــم ترفعت متـــى لجج خضر لـــن نئيـــج

بجر (لجج) أى من لجج.

- (لعل)، والجر بها لغة عقيل[٣]، قال شاعرهم[٤]:

لعـــل الله فضلكـــــم علينـــا بشـــىء أن أمكــــــم شريــــم

وقال كعب بن سعد الغنوى[٥]:

فقلت ادع أخرى وأرفع الصوت جهرة لعـل أبـى المغـــوار منـــك قريـب

بجر لفظ الجلالة وأبى المغوار.

- (لولا)، وهى حرف امتناع لوجود، وهى حرف جر عند سيبويه[٦]، وتختص بالضمير عنده، فيقال: لولاى، ولولاك، ولولاه فالياء والكاف والهاء فى موضع جر بلولا.

قال يزيد بن الحكم[٧]:

وكم موطـــن لولاى طحت كما هو بأجرامــه من قنـة النيق منهـــــوى

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٣٤، والخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٢٥.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ١/ ٤٤٦، والهمع ٢/ ٣٤، وابن عقيل ١/ ٢٢٥ وشرح الرضى ٢/ ١١٦، وديوان الهذليين ١/ ٥١، وشرح الشواهد للعينى ٢/ ٢٠٥. ورواية الديوان: "تروت بماء البحر" وعليها لا أشاهد فى البيت.

(٣) انظر: المغنى ١/ ٣٩٢، والهمع ٢/ ٣٤، والدرر ٢/ ٣٤ وابن عقيل ١/ ٢٢٥.

(٤) ابن عقيل ١/ ٢٢٥، وشرح جمل الزجاجى ١/ ٤٢٧، ٤٧١.

(٥) المغنى ١/ ٣٩٢، وشرح شواهد المغنى ٢٣٦، والهمع ٢/ ٢٣، والدور ٢/ ٣٣. وابن عقيل ١/ ٢٢٥.

(٦) انظر: كتاب سيبوبه ٢/ ٣٧٣. والهمع ٢/ ٣٣، والإنصاف ٤٠١.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٤. وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٤٧٣ والهمع ٢/ ٣٣، والدرر ٢/ ٣٣، وابن عقيل ١/ ٢٢٥.

وقال عمرو بن العاص[1]:

أتطمع فينـــا مـــن أراق دماءنـــا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقال العرجى، وقيل عمر بن أبى ربيعة[2]:

أومت بعينيهـــا مـــن الهـــودج لولاك فى ذا العـــام لم أحجـــج

وقال الآخر[3]:

أسمعتكم يوم ادعونـــى مربأة لولاكم ساغ لحمى عندها ودمى

وقد رفض كثير من النحاة أن تكون (لولا) حرف جر، وأن يكون الضمير بعدها مجرورا بها[4]. فرأى الأخفش أنه فى موضع رفع بالابتداء، وأنه قد استعير ضمير الجر موضع ضمير الرفع، وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن هذا التركيب (لولا الداخلة على ضمير الجر) غير مسموع والمسموع الجائز عندهم وقوع الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل المرفوع بعد (لولا)، نحو: لولا أنت، ومنه قوله تعالى: ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾، وقول المتنبى[5]:

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف مـــن الإنســـان

وقول الراجز:

والله لولا الله ما اهتدينـــا ولا تصدقنا ولا صلينـــا

وحروف الجر المحدودة الأثر بلهجة من اللهجات لم تستعمل مع مجرورتها أخبارا فى المستوى اللهجى الذى تنسب إليه، أما فى غير هذا المستوى فإنها ليست حروفا للجر ومن ثم فإنها تؤدى وظائفها وفقا لأساليب تصرفها فى نطاق اللغة الفصحى، بما فى ذلك إمكان

---

(١) انظر: ابن عقيل ١/ ٢٢٥، وشرح جمل الزجاجى ١/ ٤٧٣، والإنصاف ٤٠٥.
(٢) انظر: الإنصاف ٤٠٥، وشرح جمل الزجاجى ١/ ٤٧٣ ، والهمع ٢/ ٣٣، والدرر ٢/ ٣٣، والبيت فى ديوان عمر ١٢٢.
(٣) انظر: الهمع ٢/ ٣٣، والدور ٢/ ٣٣.
(٤) المصدران السابقان، وأيضاً: شرح جمل الزجاجى ١/ ٤٢١، الإنصاف ٤٠١ – ٤٠٥، والكامل للمبرد.
(٥) البيت فى ديوانه ٣٤١.

استخدامها ركنا إسنادياً فى الجملة، فمتى – مثلاً – لا تقع خبَرا مع مجرورها حين استعمالها جارة، أما حين تستعمل اسم استفهام وفقا لأساليبها فى اللغة الفصحى فإنه لا مانع من وقوعها خبراً، تقول: متى السفر؟ وفى الكتاب الكريم: ﴿متى نصر الله﴾[1]؟.

ولا مناص من أن نشير إلى أن من بين النحاة من يرى أن من الأدوات الجارة أسماً باقياً على اسميته، وهؤلاء هم الكوفيون، الذين يجرون بـ "رب" كما يجر البصريون، بيد أنهم يصنفونها على أنها اسم لا حرف وقد بنى لإفادته التقليل غالبا أو التكثير قليلا، فأشبه الحرف لأن الإنشاء بالحرف أغلب، ثم إنها نظير (كم) وهى اسم، فكما أن معنى: كم رجل: كثير من هذا الجنس فإن معنى: رب رجل: قليل من هذا الجنس، فضلا عن أنه قد أخبر عنها فى قول ثابت بن قطنة بن كعب العتكى[2]:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن   عارا عليك، ورب قتل عار

فقد وقعت (عار) خبر لرب، ولا يخبر إلا عن الأسماء.

وقد رد جمهور النحاة القول باسمية (رب) وقرروا حرفيتها؛ إذ لا تدخل عليها علامات الأسماء، بخلاف (كم) فإنها تقبل بعض علاماتها، كالجر بالحرف نحو: بكم درهم، وبالإضافة فى نحو: كتاب كم متخصص. كذلك ردوا كون (رب) مبتدأ فى البيت، وذهبوا إلى أن (عار) قد وقعت خبراً لمبتدأ محذوف، والتركيب الإسنادى من المبتدأ المحذوف وخبره خبر للمجرور برب، والمسوغ للابتداء بالنكرة الوصف المقدر المستفاد من السياق أى: رب قتل ذميم، بقرينة قوله: عار. ومن الممكن أن يعد التركيب الإسنادى صفة للمجرور برب والخبر محذوف، والتقدير: رب قتل هو عار موجود أو واقع[3].

وبرغم ما فى هذا التخريج من شطط فإن الشائع فى التراث النحوى اعتبار (رب) حرفا استنادًا إلى الاعتبارات التى أخذ بها جمهور النحاة[4]. ولكن ابن الأنبارى فصل فى "أسرار العربية" وجوه الاختلاف بين "رب" وحروف الجر فذكر أنها أربعة أوجه:

الوجه الأول أنها تقع فى صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام.

---

(١) من الآية (١٤) من سورة البقرة.
(٢) شرح شواهد المغنى ٣٣، ١٣٤.
(٣) انظر: حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١/ ١٩٩.
(٤) انظر: مغنى اللبيب ١/ ١٩٨، وشرح المفصل ٨/ ٢٦، ورصف المبانى ١٨٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥، والصبان على الأشمونى ٢/ ٢٠٣.

والوجه الثانى أنها لا تعمل إلا فى نكرة[1] وحروف الجر تعمل فى المعرفة والنكرة.

والوجه الثالث أنه يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة.

والوجه الرابع أنها يلزم معها حذف الفعل الذى أوصلته إلى ما بعدها، وهذا لا يلزم الحرف"[2].

ونحسب نحن أن هذه الوجوه التى عرض فيها ابن الأنبارى للفروق الأسلوبية بين استعمالات (رب) وغيرها من حروف الجر، بالإضافة إلى تلك المقابلات المعنوية التى حملت فيها (رب) على نقيضها، والشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، ترجح اتجاه الكوفيين فى اعتبار (رب) اسمًا لا حرفا، وقد يؤيد ذلك أن منع الإسناد إلى (رب) فى بيت العتكى – الذى سبقت الإشارة إليه – قد اعتمد على القول بالحذف المركب فى بعض صوره، وهو نمط من التقدير الذى لا تدعو إليه حاجة عند اعتبار (رب) اسمًا، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

---

(١) يرى بعض النحاة أن ما بعد (رب) نكرة دائما، فإن كان. ما بعدها يوهم التعريف فليس معرفة. كقول أبى محجن الثقفى:

يا رب مثلك فى النساء غريرة بيضـــاء قد متعتها بطـــلاق

فإن (مثل) نكرة برغم إضافته إلى الضمير، لأن كلمة (مثل) ونحوها (شبه) و(غير) و (نحو) تعطى العموم برغم إضافتها فهى من الكلمات المتوغلة فى الإبهام.

كذلك لو قيل: ربه رجلا، فإن مدخول (رب) برغم كونه ضميرًا فإنه نكره، بدليل تفسيره بالنكرة، قال المالقى: "ولا التفات فيه لكونه مضمرا، إذ من المضمرات ما يعود فتعريفه إنما هو بالعودة خاصة لا بالعلم، رصف المبانى ١٩٠.

ويقول ابن هشام فى الشذور (١٣٣ – ١٣٤): فإن قلت: فإنك تقول ربه رجلا.

وقال الشاعر:

ربه فتية دعوت إلى مـــا بورث المجد دائما فأجابوا

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه (رب)... قلت: لا يسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة، بل هو نكرة، وذلك لأن الضمير فى المثال والبيت راجع إلى ما بعده: من قولك (رجلا) وقول الشاعر (فتية) وهما نكرتان، ثم يحكى اختلاف النحاة فى الضمير الراجع إلى النكرة، ذا كرا أن فيه مذاهب ثلاثة، منتهيا إلى أن الضمير فى هذا الموضع نكرة وليس معرفة.

(٢) أسرار العربية ١٠٥.

- **التقسيم الثالث** بحسب الأصالة والزيادة، والشائع فى التراث النحوى تقسيمها بهذا الاعتبار إلى قسمين[1]:

١- حروف جر غير قابلة لوقوعها زائدة.

٢- حروف جر تصلح لوقوعها زائدة فى مواضع بعينها.

وبرغم تعدد الاتجاهات النحوية فى تحديد معنى "الزيادة" فى التراكيب اللغوية، فإن

---

(١) حروف الجر جميعًا – سواء كانت أصلية أو زائدة – تجر ما بعدها ثم أن الحرف الزائد يختلف عن الحرف الأصلى – كما قرر جمهور النحاة – فى أمرين:

١- أن الحرف الأصلى يفيد معنى خاصا به، كإفادة (من) الابتداء. و(إلى) الانتهاء و(عن) المجاوزة.. إلخ، أما الحرف الزائد فإنه لا يفيد معنى خاصًا به – عند الجمهور – بل يؤكد المعنى العام المستفاد من السياق.

٢- أن الحرف الأصلى يحتاج مع مجروره إلى متعلق (بفتح اللام) أما الحرف الزائد فلا يحتاج مع مجروره إلى متعلق، يقول ابن جنى فى سر الصناعة (١٤١): رد إنه ليس فى الكلام حرف جر غير زائد. إلا هو متعلق بالفعل فى اللفظ أو المعنى"، ويقول ابن عصفور فى الجمل (٢٨٢): "وحروف الجر لابد لها من متعلق به ظاهراً أو مضمراً، ومن النحويين من ذهب إلى القول بقسم ثالث من الحروف، وهو الحروف التى تشبه الزائدة من وجه والأصلية من وجه، فهى تشبه الزائدة فى عدم حاجتها ومجرورها إلى متعلق. وتشبه الأصلية فى إفادة معانيها الخاصة بها وعدم التخلى عنها، وهذا القسم يتمثل فى:

١- رب، إذ تفيد دائماً التقليل أو التكثير.

٢- لعل، إذ تفيد حين تستعمل جارة فى لهجة عقيل التراخى.

٣- لولا، إذ تفيد حين تستعمل جارة عند سيبويه الامتناع.

انظر فى دراسة حروف الجر الزائدة:

كتاب سيبويه ١/ ٣٢، ٣٨، ٦٦، ٦٨، ٩٢، ٤٠٨، ٢/ ٢٦، ١٧٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٣، ٢٧٨، ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٦، ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ١/ ٣٩، ٤٥، ١٤٠، ٢/ ٣٧، ٤/ ٥٢، ١٤٠، ٤٢٠، ٤٢١، والأصول لابن السراج ١/ ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣، وسر الصناعة – ١/ ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ٢٨٣، ٢٩١، ٣٠٢، والخصائص ٣/ ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/ ١٣، ٢٣، ٢٥، ٤٣، ١٣٧، ١٣٨، وشرح الرضى ٢/ ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٣، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ورصف المبانى ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٢٤، ٣٢٥ والأشباه والنظائر ١/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤ – ٢١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٠، ٣٥، وشرح التصريح ٢/ ٨، ٩، ١١، ١٣، ١٧، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٤.

أرجح الأقوال أن المقصود بالزيادة الإشارة إلى تضمن معنى الجملة أو التركيب بعض الأدوات التى لا تؤدى وظائفها الأساسية نظراً لإلغاء بعض ما لها من تأثير، فى المعنى، أو فى العمل، أو فيهما معاً[(١)].

وتهدف الزيادة - بهذا المعنى - إلى أحد أمرين أو كليهما: إذ إنها إما أن تؤدى إلى تأكيد المعنى وتقويته، بناء على القاعدة التى استوحاها من التراث النحوى، وبلورها من بعد ابن جنى، تلك التى تقرر أن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى[(٢)]. وإما أن يقصد بها طلب فصاحة الألفاظ وإضفاء نوع من الاتساق بين الصيغ فى مبنى الجملة أو التركيب؛ "إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفيظة، فإذا زيد شىء من هذه الزوائد تأتى له وصلح"[(٣)] وربما تحقق الزيادة هذين الهدفين معاً[(٤)].

وتستوى حروف الجر - ما كانت منها زائدة، وما كانت منها غير زائدة - فى أنها جميعاً تجر ما بعدها من الأسماء، ولا خلاف بين النحاة فى ذلك، يقول ابن السراج: "الحرف الزائد يجر"[(٥)] ويقول ابن جنى: "حروف الجر وإن وقعن زوائد فلابد أن يجررن ما بعدهن"[(٦)]، ولكن الخلاف بين الحروف الزائدة - أو بتعبير أكثر دقة: فى حال زيادتها - والحروف فى حال عدم زيادتها يتمثل فى أمرين:

أولهما: أن الحروف فى حال زيادتها تتخلص من معانيها الخاصة بها فلا تحتفظ بشىء منها، مكتفية بتأكيد المعنى العام المستفاد من السياق[(٧)].

---

(١) انظر شرح الرضى ١/ ٩٤، والهمع ١/ ٩٩، والصبان ١/ ٢٠٣. وأصول التفكير النحوى ٣٠٨ - ٣١٣.

(٢) انظر: الخصائص ٣/ ٣٦٤، والأشباه والنظائر ١/ ٢٠٥.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٠٥. وأصول التفكير النحوى.

(٤) المصدران السابقان، وأيضا: المغنى ١/ ٤٧.

(٥) الأصول، لابن السراج ١/ ٥٠٠.

(٦) سر الصناعة، لابن جنى ١/ ١٥٣.

(٧) انظر: سر الصناعة ١/ ٢٧١، وشرح المفصل ٨/ ١٣٧، والأشباه والنظائر ١/ ٢٠٥، ٢٠٦. وخلو الحروف الزائدة من معانيها الخاصة وتجردها للتأكيد اتجاه جمهور النحاة، وقد ضم التراث النحوى بعض الآراء الخاصة المخالفة، كالفراء، الذى يرى أن الحروف تحتفظ بمعانيها التى تستعمل فيها، وأن استخدامها فيما يطلق عليه (حالات الزيادة) ليس إلا من قبيل التأكيد اللفظى، ويبطل هذا الاتجاه - فى جملته - مخالفته للواقع اللغوى ونصوصه.

وثانيهما: أن الحروف فى حال زيادتها لا تحتاج مع مجرورها فى الراجح عند النحاة إلى متعلق. فى حين تحتاج – فى حال وقوعها أصلية غير زائدة – إلى متعلق لها عند جمهور النحاة.

حروف الجر القابلة لو قوعها زائدة أربعة هى:

- **الحرف الأول**: (الباء) ويزاد فى ستة مواضع، هى[1]:

– فى المبتدأ – إذا كان لفظ (حسب)، نحو قولك: بحسبك أن تقوم أى: حسبك، ومنه قول أشعر الرقبان الأسدى[2]

تجانف رضوان عن ضيفه ... ألم يات رضوان عن النذر

بحسبك فى القوم أن يعلموا ... بأنك فيهم غنى مضر

وقول الحماسى[3]:

بحسك أن قد سدت أخزم كلها ... لكل أناس سادة ودعائم

أى: حسبك علمهم، وحسبك سيادتك.

– وفى خبر المبتدأ، نحو قوله تعالى: **﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة﴾**[4]، إذا المعنى عند الأخفش: جزاء سيئة مثلها. بدليل قوله تعالى: **﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾**[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

ما أنت من بيت يلذ دخوله ... وظلك لو يستطاع بالبارد السهل

وقول عبيدة بن ربيعة بن قحفان، وهو رجل من تميم[7]:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٨، ٤١، ٩٢، ٢٦ / ٢، ١٧٥، ٤ / ٢٢٥، والمقتضب ٤/ ٤٢١، وسر الصناعة ١/ ١٥٠، ١٥٢، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٩٢ وشرح الرضى ٢/ ٣٢٨، وابن يعيش ٨/ ٢٣، ١٣٨، والمغنى ١/ ١٥٤، والرصف ١٤٧، والهمع ٢ / ٢٠، ٢١، ٢٢، وشرح التصريح ٢/ ١٣، والصبان على الأشمونى ٢/ ٢٢٢.

(٢) انظر: نوادر أبى زيد ٢٨٩، وسر الصناعة ١/ ١٥٤، والخصائص ٢/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٨/ ٢٣، ١٣٩، ورصف المبانى ١٤٧، والإنصاف ١١٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١١٠، ٤٠٣، ورصف المبانى ١٤٨.

(٤) من الآية (٢٧) من سورة يونس.

(٥) من الآية (٤٠) من سورة الشورى.

(٦) رصف المبانى ١٥٠.

(٧) انظر: رصف المبانى ٢٥٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣١١، والصبان على الأشمونى ٢/ ٣٣، والمغنى ٣/ ١٦٠، وشرح شواهد المغنى ١١٦.

فلا تطمع أبيت اللعن فمنعكها بشيء يستطاع

- وفى خبر (ليس)، وزيادتها فيه قياسية، نحو قوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾[1]، وقوله: ﴿ألست بربكم﴾[2]، وقوله: ﴿ليسوا بها بكافرين﴾[3]، وقول عقيبة بن هبيرة الأسدى[4]:

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

- وفى خبر (ما)، وزيادتها فيه قياسية أيضاً، نحو قوله تعالى: (ومـاربك بظلام للعبيد)[5]، وقوله: (وما هم منها بمخرجين)[6]، (وما هم عنها بغائبين)[7] وقوله: (وما أنت بمؤمن لنا)[8].

وفى الفاعل،وزيادتها فيه قياسية إذا كان الفعل (كفى)، نحو قوله تعالى: (وكفى بالله شهيداً)[9]، (وكفى بالله وكيلا)[10]، (وكفى بالله حسيبا)[11] "ولا تدخل هذه الباء فى فاعل (كفى) إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى: أكتف[12]، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء فى فاعلها، كقوله تعالى:

---

(١) من الآية (٣٦) من سور الزمر.
(٢) من الآية (١٧٢) من سورة الأعراف.
(٣) من الآية (٨٩) من سورة الأنعام.
(٤) كتاب سيبويه ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١، والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٢٨١، ٤/ ١١٢، ٢/ ٢٨، وسر الصناعة ١/ ١٤٧، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٩، والإنصاف ٢٠٧.
(٥) من الآية (٤٦) من سورة فصلت.
(٦) من الآية (٤٨) من سورة الحجر.
(٧) من الآية (١٦) من سورة الإنفطار.
(٨) من الآية (١٧) من سورة يوسف.
(٩) من الآية (٧٩) من سورة النساء.
(١٠) من الآية (٨١) من سورة النساء.
(١١) من الآية (٣٩) من سورة الأحزاب.
(١٢) ذكر المالقى فى الرصف أن (كفى) تكون بمعنى (اكتفى) والصحيح ما نقلناه عن ابن هشام فى المغنى من أنها بمعنى: اكتف، ونضيف: أو لتكتف بصيغة الطلب فيهما انظر: رصف المبانى ١٤٩، والمغنى ١/ ١٥٥.
والخلاصة أن لكفى عددا من المعانى والاستعمالات:
أ- فقد تكون بمعنى (اكتف) وهى فيه لازمة، وهى التى يجوز أن يزاد فى فاعلها الباء
ب- وقد تكون بمعنى: أجزأ، وأغنى، فتتعدى لمفعول به واحد، نحو قول الشاعر:

قليل منك يكفنى ولكن قليلك لا يقال له قليل

والصحيح عدم جواز دخول الباء فى فاعلها، وقد أخذ على المتنبى قوله:

كفى ثعلا فخراً بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

جـ- أن تكون بمعنى (وقى) وتتعدى إلى مفعولين، نحو قوله تعالى: (وكفى الله المؤمنين القتال)، وقوله: فسيكفيكهم الله). ولا تدخل الباء فى فاعلها أيضا.

﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾[١]، و﴿إنا كفيناك المستهزئين﴾[٢]، ومنه قول العربى: يا إياك قد كفيتك، والمفعول الثانى هنا محذوف اقتصاراً"[٣].

وأما زيادتها مع فاعل غير (كفى) فضرورة، كقول قيس بن زهير:[٤]

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لا قت لبون بنى زياد

- وفى المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[٥] إذ الفعل متعد بنفسه، بدليل قوله سبحانه: ﴿ألقى فى الأرض رواسى﴾[٦]، وقوله: ﴿وألقينا فيها رواسى﴾[٧] ومن زيادتها فى المفعول قول أبى ذؤيب الهذلى[٨].

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

فالباء زائدة: إذ المعنى: "شربن ماء البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسف" كما قال ابن جنى[٩] وقد جعل المالقى الباء فى هذا الموضع تحتمل الزيادة وعدمها، كقوله تعالى: ﴿تنبت بالدهن﴾[١٠]، "فيحتمل أن تكون الباء زائدة، ويكون التقدير: تنبت الدهن، أى تخرجه، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال وكأنه قال: تنبت شجرها والدهن فيها"[١١]. وكقول عنترة فى معلقته[١٢]:

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة الأحزاب.
(٢) من الآية (٢٥) من سورة الحجر.
(٣) انظر: رصف المبانى، ١٤٩ ، والمغنى ١/ ١٥٥.
(٤) انظر النوادر لأبى زيد ٥٢٣، وكتاب سيبويه ٣/٣١٦، والإيضاح فى علل النحو ١٠٤ ، والخصائص ١/ ٣٣٣ ، وسر الصناعة ١/ ٨٨ ، وشرح المفصل ٨/ ٢٤ ، والمغنى ١/ ١٥٧، ورصف المبانى ١٤٩ ، وشرح جمل الزجاجى ٤٩٣.
(٥) من الآية (١٩٥) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (١٥) من سورة النحل.
(٧) من الآية (١٩) من سورة الحجر.
(٨) انظر: سر الصناعة ١/ ١٥٢، وديوان الهذليين ١/ ١٥١، ورصف المبانى ١٥١، ومغنى اللبيب ١/ ١٥٣، وشرح شواهد المغنى ١٠٩ ، والأشمونى ٢/ ٢٢١ . ويرى ابن هشام أنها فى البيت ليست زائدة. بل بمعنى (من) ويوافقه الأشمونى. ورواية الديوان: تروت بماء البحر. وعليه فلاشاهد فى البيت.
(٩) سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٢.
(١٠) من الآية (٢٠) من سورة المؤمنون.
(١١) رصف المبانى ١٥١.
(١٢) البيت من معلقة عنترة. وقد شاع الاستشهاد به فى كتب النحو، انظر مثلا: سر الصناعة ١/ ١٥٠، وشرح المفصل ٢/ ١١٥ ، ورصف المبانى ١٥١.

شربت بماء الدحرضين فأصبحت

زوراء تنفر عن حياض الديلم

والحق أن زيادة الباء مع المفعول به كثيرة، حتى لقد صرح ابن جنى بأن "فيه معظم زيادة الباء"[1]. وقد أضاف ابن جنى إلى هذه المواضع الست سابعا، هو زياتها فى خبر (لكن)[2] مستشهدا بقول الشاعر[3]:

ولكن أجراً لو فعلت بهين

وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر

أراد: ولكن أجراً لو فعلت هين[4].

* **الحرف الثانى**: (الكاف). من النحاة من قال بزيادة الكاف فى عدد من المواضع، أهمها:[5]

- فى خبر (ليس) عند جمهور النحاة، نحو قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾[6]: قال الأكثرون: التقدير: ليس مثله شىء، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شىء مثل مثله فلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لإثبات نفى المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا كما قال ابن جنى ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عمن هو أخص أوصافه فقد نفوه عنه[7].

ومن النحاة من ذهب إلى أن الكاف ليست زائدة فى هذا الموضع[8].

---

(١) سر الصناعة ١/ ١٥٣.
(٢) المصدر السابق ١/ ١٥٧.
(٣) المصدر نفسه، وأيضاً: شرح المفصل ٨/ ١٣٥، والدرر ١/ ١٠١، والأشمونى ١/ ٢٥٢.
(٤) سر الصناعة ١/ ١٥٧.
(٥) انظر كتاب سيبويه ١/ ٣٢، ٤٠٨ والمقتضب ١/ ٣٩، ٤/ ١٤٠، وسر الصناعة ٢٩١، ٣٠٢ وشرح الرضى ٢/ ٣٤٣، وابن يعيش ٨/ ٤٢ والمغنى ١/ ٢٦١، ٢٦٢، والرصف ٢٠١ – ٢٠٦ والهمع ٢/ ٣٠، وشرح التصريح ٢/ ١٧، والأشمونى والصبان ٢/ ١٢٤، والخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٣٠.
(٦) من الآية (١١) من سورة الشورى.
(٧) المغنى ١/ ١٦١ – ١٦٢.
(٨) انظر: المصدر السابق، وأيضاً: رصف المبانى ٢٠١.

- بين المتضايفين، نحو قول حميد الأرقط[(١)]:

ولعبـــت طيـــر بهـــم أبـــابيل فصيروا مثل كعصف مأكـــول

أى : مثل عصف مأكول، والكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه. ومن النحاة من ذهب إلى أن الكاف ليست زائدة فى هذا الموضع، وأنها اسم بمعنى (مثل) وقوع مؤكدًا (لمثل) السابقة، ومنهم من ذهب إلى أنها زائدة، ولكنها جارة أيضاً، وما بعدها مجرور بها، وأما لفظ مثل فإنه مقطوع عن الإضافة لفظًا لوقوع الكاف الزائدة بعده، وإلى هذا الرأى ذهب ابن جنى فى سر الصناعة[(٢)]

- بين الكاف الجارة ومجرورها، ومن ذلك قول خطام المجاشعى[(٣)]:

لم يبق من آى بها يحلـين
غير رماد وحطام كنفين
وغير ود جازل أو ودين
وصاليات ككما يؤثفـين

ومن النحاة من ذهب إلى أن إحدى الكافين زائدة لاعلى التعيين، فتحتمل أن تكون الأولى وأن تكون الثانية "والأحسن أن تكون الأولى، لأن الثانية هى العاملة التى تلى المعمول فقويت فى الثبوت"[(٤)].

---

(١) انظر: سر الصناعة ١/ ٢٩٦ ، والمغنى ١/ ٢٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ١٧١ – والهمع ١/ ١٥ ، والدرر ١/ ١٣٣ ، وكتاب سيبويه ١/ ٣٢ ، ٤٠٨ والخزانة.

(٢) يقول ابن جنى: "فإن قائل: بماذا جر عصف؟ أبالكاف التى تجاوره؟ أم بإضافة (مثل) إليه على أنه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟
فالجواب: أن "العصف" فى البيت لا يجوز أن يكون مجرورًا إلا بالكاف. وإن كانت زائدة. يدلك على ذلك أن الكاف فى كل موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلاجارة. كما أن (من) وجميع حروف الجر فى أى موضع وقعن فيه زوائد فلابد من أن يجررن ما بعدهن، كقولك: ما جاءنى من أحد، ولست بقائم. فكذلك الكاف فى مثل "كعصف" هى الجارة للعصف. وإن كانت زائدة على ما تقدم.
فإن قيل: فإذا جررت العصف بالكاف فإلام أضيفت (مثلا) وما الذى جررت به؟ فالجواب أن (مثلا) وإن لم تكن مضافة فى اللفظ فإنها مضافة فى المعنى. وجارة لما هى مضافة إليه فى التقدير" سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٦ – ٢٩٧.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٢، ورصف المبانى ١٩٧ ، ٢٠١، والخصائص ٢/ ٣٦٨ ، وشرح المفصل ٨/ ٤٢ ، والمغنى ١/ ٢٦٣ ، وشرح شواهد المغنى ١٧٢.

(٤) وصف المبانى ٢٠٢.

كما أن من النحاة من قال بعدم زيادة أى منهما فى مثل هذا الموضع، إذ الأولى عنده جارة، فهى حرف جر أصلى، والثانية اسم بمعنى (مثل) لسبقها بحرف الجر. ومن ثم لا زيادة لإحداهما، وإلى هذا الرأى مال ابن جنى فى سر الصناعة[1].

- فى المستثنى، نحو قول عنز بن دجاجة المازنى[2]:

من كان أسرع فى تفرق فالج

فلبونه جربت معًا وأغـدت

إلا كناشـرة الـذى ضيعـتـم

كالغصن فى غلوائـه المتنبـت

والتقدير: إلا ناشرة، والكاف زائدة، من زيادتها أيضا قول النابغة الجعدى[3]:

لو لا ابن حارثـة الأمـير لقـد

أغضيت من شتمى على رغم

إلا كمعرض المحسر بكـره

عمـدا يسببـنى عـلى ظـلـم

فالكاف زائدة، والتقدير إلا معرضًا، ونحوه قول الأعشى[4]:

آليت لا نعطيه مـن أبنائنـــا

رهنا فيفسدهم كمن أفســدا

حتى يفيدك من بنيــه رهينــة

نعش ويرهنك السماك الفرقدا

---

(١) سر الصناعة ١/ ٢٨٣ .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٨ ، وسر الصناعة ١/ ٣٠١، ورصف المبانى ٢٠٣.

(٣) انظر: سيبويه ٢/ ٣٣٨ ، ٣٢٩، وسر الصناعة ١/ ٣٠١، ورصف المبانى ٢٠٣، والمقتضب ٤/ ٤١٧.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٤١٨، وسر الصناعة ١/ ٣٠٢، ورصف المبانى ٢٠٣، وفى الأبيات روايات متعددة وقد آثرنا رواية الديوان ٥٨.

إلا كخارجة المكلــف نفســـه

وابنى قبيصه أن أغيب ويشهدا

أى: إلا خارجة، والكاف زائدة.

- مع اسم الإشارة للفرد المذكر القريب، نحو: (كذا) وهى زيادة لازمة ومن ثم تحولت الكلمتان: الكاف واسم الإشارة إلى مركب واحد يكنى به عن عدد مجهول. قال ابن جنى: "ومن زيادة الكاف أيضاً قولنا: لى عليه كذا وكذا، فالكاف هنا زائدة، لأنه لا معنى للتشبيه فى هذا الكلام، إنما معناه: لى عليه عدد ما، فلا معنى للتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه فالكاف زائدة، إلا أنها زائدة لازمة"[1].

- مع لفظ (أى)، نحو: (كأى) = (كأين) تقول: كأين من رجل عندك؟، ومنه قوله تعالى. **﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها﴾**[2] وهى مركبة من الكاف وأى الاستفهامية تركيباً لازما، وقد صار التركيب كلمة واحدة يكنى بها عن عدد مبهم واقع على جميع المعدودات. ومعناها التكثير[3].

وقد حدث شيء من التطور اللغوى للفظ (كأين) صارت معه (كاء) – بتنوين الهمزة مكسورة _ أو (كائن) فى قول زهير[4]:

وكائن ترى من صامت لك معجب

زيادتــه أو نقصــه فــى التكـــلم

وقول جرير[5]:

وكائن بالأباطح من صديق　　　يرانى لو أصبت هو المصابا

وقد حاول ابن جنى أن يفسر مسار هذا التطور اللغوى من (كأين) إلى (كاءٍ) =

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٢.

(٢) من الآية (٦٠) من سورة العنكبوت.

(٣) انظر : رصف المبانى٢٠٥.

(٤) المصدر السابق، وأيضاً: سر الصناعة ١/ ٣٠٦. وليس البيت فى ديوانه.

(٥) انظر: الرصف ٢٠٥ ، ١٣٠ ، والهمع ١/ ٦٨ ، والدرر ١/ ٤٦ . والبيت فى ديوانه ٢١.

(كائن) فقال: "إن سأل سائل فقال: ما تقول فى (كاء) هذه، وكيف حالها؟، وهل هى مركبة أو بسيطة؟ فالجواب أنها مركبة، وأن أصلها (كأى) كقوله عز اسمه: ﴿وكأى من قرية﴾[1]، ثم إن العرب تصرفت فى هذه اللفظة لكثرة استعمالها إياها، فقدمت الياء المشددة، وأخرت الهمزة، كما فعلت ذلك فى عدة مواضع. فسار التقدير فيما بعد: (كيّء) - بكسرة الياء المشددة - ثم إنهم حذفوا الياء الثانية تخفيفًا: كما حذفوها فى نحو: ميت وهين ولين، فقالوا: ميت، وهين، ولين فصار التقدير: كىء، ثم إنهم قلبوا الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها. فصارت: كاء"[2].

والحق أن القول بزيادة الكاف فى هذين الموضعين الأخيرين محاولة لتفسير بعض الأدوات من خلال المنهج التاريخى وهى محاولة - برغم طرافتها - تنقصها الأسانيد النصية والقوانين الصوتية معاً.

* **الحرف الثالث:** (اللام) وأهم صور زيادتها ثلاث[3]:

- **أولها أن تقع بين الفعل المتعدى ومفعوله**، وتسمى (اللام المعترضة) نحو : ضربت لزيد، فاللام زائدة بين الفعل (ضرب) ومفعوله لأن الفعل يتعدى بنفسه، ومنه قول نصيب الأسود:[4]

ومـن يبـق ما لا عـدة وصيانـة

فلا الدهر مبقيه، ولا الشح وافره

ومن يك ذا عظم صليب رجا بـه

ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره

فاللام فى (ليكسر) زائدة، والأصل: رجا كسر عود الدهر.

---

(١) من الآية (٤٨) من سورة الحج.

(٢) سر الصناعة ١/ ٣٠٦.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٧٨، والمقتضب ٢/ ٣٧، وشرح الرضى ٢/ ٣٢٩ وشرح المفصل ٨/ ٢٥، والمغنى ١/ ٣١٠، والرصف ٢٤٤، والهمع ٢/ ٣٣، وشرح التصريح ٢/ ١١.

(٤) اختلف فى نسب هذا البيت بين نصيب وتوبة بن الحمير، انظر: المغنى ١/ ٣١٠، وشرح شواهد المغنى ١٩٧، والبيان والتبيين ٣/ ٧٠، والمؤتلف والمختلف للآمدى ٩١.

وقول ابن ميادة فى مدح عبدالله بن سليمان بن عبد الملك بن مروان[1]:

وملكت ما بين الفرات ويثرب ... ملكا أجار لمسلم ومعاهد

ماليهما ودميهما من بعد ما ... غشى الضعيف شعاع سيف المارد

فاللام فى (لمسلم) زائدة، والأصل : أجار مسلما ومعاهدا.

– وثانيها أن تقطع بين المتضايفين، ويصطلح عليها (باللام المقحمة)، نحو: يا ويح لزيد، ويا بؤس للحرب، والأصل: ياويح زيد، ويا بؤس الحرب، ثم زيدت اللام توكيدًا. ومن ذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة، جد طرفه[2]:

يا بؤس للحرب التى ... وضعت أراهط فاستراحوا

والحرب لا يبقى لجا ... حمها التخيل والمراح

وقول النابغة الذبيانى[3].

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد ... يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وجعل منه المبرد نحو: لا أبا لك، "والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء، وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب، فيقول القائل للأمير والخليفة: انظر فى أمر رعيتك لا أبالك[4]، وقد استشهد بعدد من النصوص التى ورد فيها هذا الأسلوب فنقل عن أبى زيد قول رجل من طيئ[5]:

يا قرط قرط حىّ لا أبالكم ... يا قرط إنى عليكم خائف حذر

وقول جرير[6]:

---

(١) انظر: الهمع ٢/ ٣٣، والدرر ٢/ ٣٧، والمغنى ١/ ٣١٠، وشرح شواهده ١٩٧.

(٢) انظر:شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٠٠، والمغنى ١/ ٣١١، وشرح شواهد المغنى ١٩٨، وكتاب سيبويه ٨/ ٢٠٧، وشرح المفصل ٢/ ١٠.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٢٨، والخصائص ٣/ ١٠٦، ورصف المبانى ١٦٨، ٢٤٤، وهمع الهوامع ١/ ١٧٣، والدرر اللوامع ١/ ١٤٨، والبيت فى ديوانه ٨٢.

(٤) انظر: الكامل للمبرد٢/ ١٣٦ – ١٣٧.

(٥) المصدر السابق، وأيضاً: النوادر لأبى زيد ٢٦٥.

(٦) الكامل ٢/ ١٣٧ والرصف ٢٤٥، والبيت فى ديوانه بتغيير طفيف ٢١٩..

يا تيم تيم عدى لا أبا لكم   لا يليقينكم فى سـوأة عمر

وقول رجل من الأعراب[1]:

رب العابد ما لنـا ومالكـا

قد كنت تسقينا فما بدا لكـا

أنزل علينـا الغيث لا أبا لكا

وحلل المالقى هذه النصوص فذهب إلى أن ثمة قدرا من التطور اللغوى الذى أصاب استخدام (لا) النافية للجنس مع اسمها حتى وصلت إلى هذا الأسلوب: لا أبالك، ولا أخا لزيد قال: "والأصل: لا أباك، ولا أخازيد، لأن (لا) التى للتبرئة تنصب المضاف. وكانت الحقيقة فيه: لا أب لك، ولا أخ لزيد، فلما أضيف انتصب، فصار: لا أباك ولا أخا زيد، ثم أقحمت اللام توكيدا للتخصيص أيضاً وأبقيت الإضافة على حكمها"[2]. بيد أنه لا يلبث أن يعترف بأن "اللام" مع زيادتها عاملة الجر فيما بعدها، وأن ما بعدها مجرور بها وليس بالإضافة؛ "لأن الإضافة معنوية واللام عامل لفظى، والعامل اللفظى أقوى من المعنوى"[3].

- **والصورة الثالثة** من صور زيادة اللام تلك التى تدخل فيها على بعض المعمولات تقوية لعواملها، ويعبر عنها (باللام المقوية)، وهى تدخل على المعمول فى حالتين[4]:

إحداهما – إذا تأخر العامل، لأن تأخر العامل يضعفه، فكأنه لازم، وكان اللام معدية له إلى معموله. ومقتضى ذلك أن فى هذه اللام شبها باللام الأصلية من جهة، وبالزائدة من جهة أخرى: فهى تشبه الأصلية من حيث كانت لتقوية العامل وتوصيل عمله إلى

---

(١) الكامل ٢/ ١٣٧.

(٢) الرصف ٢٤٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: المقتضب ٢/٣٨، وشرح المفصل ٨/ ٢٥، وشرح الرضى ٢/ ٣٢٩، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣١١، ورصف المبانى ٢٤٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣، وشرح التصريح ٢/ ١١، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢١٦، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٢٩، والسجاعى على ابن عقيل ١٣٧.

معمـوله، وتشبـه الـزائـدة مـن حـيث صحـة سقوطها، وعدم حاجتها مع مجرورها إلى متعلق.

مثال اللام المقوية لتأخر العامل قوله تعالى: ﴿هـدى ورحمـة للذيـن هـم لربـهم يرهبـون﴾[٣]، وقوله: ﴿يا أيها الملأ أفتونى فى رؤياى إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[٤].

والأخرى – إذا كان العامل فرعا فى العمل عن غيره، بأن كان اسمًا من الأسماء التى تعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة. ومرد جواز دخول (اللام المقوية) على ما لهذه الأسماء من معمولات إلى أن الأصل فى العمل للأفعال والحروف المختصة، وعمل الأسماء فرع عن أفعالها. الأمر الذى يسبب – عند النحاة – ضعف هذه الأسماء عن وصولها وإفضائها إلى معمولاتها، مما يستوجب لديهم تقويتها باللام.

مثال تقوية المصدر باللام نحو: "ضربك لزيد حسن، فضربك مصدر، والأصل: اضرب زيدا، فأخذ منه ضرباً – أى صيغة المصدر – فضعف عمله، لأن الفرع ليس كالأصل فى القوة، فأعطى اللام لكى تقويه"[١].

ومثال تقوية اسم الفاعل قوله تعالى: ﴿وآمنوا بما انزلت مصدقا لما معكم﴾[٢]. فمصدق اسم فاعل من صدق، والأصل: يصدق ما معهم، فلما أخذ منه (مصدق) ضعف فقوى باللام".

ومثال تقوية صيغة المبالغة قوله تعالى: ﴿كلا إنها لظى، نزاعة للشوى﴾[٣].

وقوله: ﴿إن ربك فعال لما يريد﴾[٤]، إذ إن صيغة (فعال) وما ماثلها من صيغ المبالغة محولة عن اسم الفاعل فهى ملحقة به فى العمل عند جمهور النحاة، وهو بدوره فرع فى العمل عن الفعل، مما يضعف صيغة المبالغة فتحتاج إلى التقوية باللام.

---

(١) من الآية (١٥٤) من سورة الأعراف.
(٢) من الآية (٤٣) من سورة يوسف.
(٣) انظر: حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٣١٢.
(٤) من الآية (٤١) من سورة البقرة.
(٥) من الآية (١٦) من سورة المعارج.
(٦) من الآية (١٠٧) من سورة هود.

ومن الممكن أن تجتمع هاتان الصورتان من صور الضعف معا، مما يجعل التقوية باللام أكثر إلحاحًا، وقد مثل لذلك ابن هشام[1] بقول الله تعالى: ﴿وكنا لحكمهم شاهدين﴾[2] فقد تأخر اسم الفاعل العامل مما تطلب تقوية عمله بدخول اللام على المعمول المتقدم.

وقد ذهب المبرد وابن خروف إلى أن اللام الزائدة صورة رابعة، وهى اللام الداخلة على المستغاث به، نحو: يالزيد لعمرو. فإن اللام الداخلة على (زيد) يجوز إسقاطها، إذ يمكن أن يقال: يازيد لعمرو، "وكل ما صح إسقاطه فهو زائد"[3] وقد رفض القول بزيادة هذه اللام كثير من النحويين، وقرروا أصالتها، وحاجتها مع مجرورها إلى متعلق كسائر حروف الجر الأصلية. وإن اختلفوا فى متعلقها[4].

* **الحرف الرابع:** (من)، وهى تزاد بقصد الدلالة على العموم، نحو: ما جاءنى من رجل، والمعنى: ما جاء رجل، ثم زيدت (من) بقصد الدلالة على نفى الجنس. أو بهدف النص على توكيد العموم، نحو: ما جاءنى من أحد، لأن المعنى بدون (من) يفيد العموم، فهى لذلك لا تدل عليه وإنما تؤكده[5]. ومحور التفرقة بين (من) الزائدة الدالة على العموم، والزائدة بقصد توكيده، أن الدالة على العموم يحتمل مدخولها – عند عدم وجودها – إرادة المفرد، وإرادة الجنس، ولذلك حين تزاد تكون قاطعة فى النص على أن المقصود إفادة الجنس وتناوله بالحكم، أى الدلالة على العموم. أما الدالة على توكيد العموم فإن مدخولها – فى حالة عدم وجودها – لا يحتمل إلا الجنس فحسب، فهو عام بطبيعة السياق، الأمر الذى يعنى أن (من) لا تفيد إلا توكيد العموم[6].

والشائع بين جمهو النحويين أن (من) لا تزاد قياسا إلا إذا توفرت فى جملتها شروط ثلاثة. هى[7]:

---

(١) انظر: مغنى اللبيب ١/ ٣١٣.
(٢) من الآية (٧٨) من سورة الأنبياء.
(٣) من تقرير الشيخ الدردير، انظر: حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٣١٤.
(٤) ذهب ابن جنى إلى أن لام المستغاث به مع مجرورها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، وذهب غيره إلى أنها تتعلق بفعل النداء المحذوف. انظر: المغنى ١/ ٣١٤.
(٥) انظر: مغنى اللبيب ١/ ٤٣٤، ورصف المبانى ٣٢٤.
(٦) انظر: رصف المبانى ٣٢٤.
(٧) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣١٥، ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ١/ ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، والأصول لابن السراج ١/ ٥٠٠، وشرح المفصل ٨/ ١٣ ، ١٣٧ ، ورصف المبانى ٣٢٣٠ ، والصبان على الأشمونى ٢/ ٣١٣، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٤٣٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٨ ، وشرح الرضى ٢/ ٣٢٢ ، والخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٢٨، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٨٤.

١- أن يكون مجرورها نكرة.

٢- أن تكون عامة: في فاعل، أو في مفعول به، أو في مبتدأ.

٣- أن تكون في غير الموجب، أي مسبوقة بنفي أو شبهه من النهي والاستفهام.

وأجاز الأخفش – كما سنذكر بعد قليل – زيادة (من) دون توافر الشرطين الأول والثالث، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿**ولقد جاءك من نبأ المرسلين**﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿**يكفر عنكم من سيئاتكم**﴾[٢]، وقوله: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم**﴾[٣]، فقد وقعت (من) في الآيات زائدة بالرغم من وقوعها في سياق موجب، ومع أن مجرورها معرفة بالإضافة.

وقد رد جمهور النحاة القول بزيادة (من) في هذه الآيات. وجعلها فيها أصلية تفيد التبعيض.

وقد وافق الكوفيون على جواز زيادتها في الموجب، كما في قوله تعالى: ﴿**يحلون فيها من أساور**﴾، وقول عمر بن أبي ربيعة:[٤]

وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

وخرج عليه الكسائي قول النبي صلوات الله عليه: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون".

مثال زيادة (من) مع الفاعل نحو: ما سافر من طالب، وما حضر من أحد، وهل قرأت من كتاب؟ ولا يغادر الفصل من أحد، ومنه قوله تعالى: ﴿**ما تسقط من ورقة إلا يعلمها**﴾[٥].

ومثال زيادتها مع المفعول به نحو: ما رأيت من طالب، وما استقبلت الليلة من أحد، وهل ألقيت من خطبة؟ ولا تقرأ الليلة من صحف؟ ومنه قوله سبحانه: ﴿**ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور**﴾[٦].

---

(١) من الآية (٣٤) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٣١) من سورة الأحقاف.

(٤) انظر: المغني ١/ ٤٣٦، وشرح شواهده ٢٥١ والبيت في ديوانه ٢٩٩.

(٥) من الآية (٩٥) من سورة الأنعام.

(٦) من الآية (٣) من سورة الملك.

ومثال زيادتها مع المبتدأ نحو: مالى من حول ولا قوة، وهل لديك من طاقة؟، ومنه قوله جل شأنه: ﴿**مالكم من إله غيره**﴾[1]، وقول النابغة الذبيانى[2]:

وقفت فيهـــا أصيلانـــاً أســـائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

والقول المنسوب إلى سيرين أخت مارية القبطية[3]:

هـــل عـــلى ويحـــكما إن عشـــقت مـــن حـــرج

وليست هذه الشروط مناط اتفاق بين النحاة فإنها – فى مجموعها – مثار خلاف.

فمن النحاة من أجاز دخول (من) الزائدة على المعرفة، كما أن منهم من ذهب إلى جواز دخولها فى غير الفاعل والمفعول به والمبتدأ، وأيضاً فإن بينهم من أباح زيادتها فى السياق الموجب الذى لا يسبقه نفى أو شبهه من النهى والاستفهام.

ومن ذلك ما أثر من أن الأخفش أباح زيادة (من) فى الأسلوب الموجب كما لم يشترط كون مجرورها نكرة،[4] مستشهداً بقوله تعالى: ﴿**ولقد جاءك من نبأ المرسلين**﴾[5]، وقوله: ﴿**ويكفر عنكم من سيئاتكم**﴾،[6] وقوله: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم**﴾[7]، إذ وقعت (من) فى الآيات زائدة بالرغم من وقوعها فى سياق موجب، ومع كون مجروراتها معرفة.

وقد وافقه الكوفيون على جواز زيادتها فى الموجب فحسب، مع اشتراطهم تنكير مجرورها، مستندين إلى قول الله تعالى: ﴿**فكلوا مما أمسكن عليكم**﴾[8]، وقوله: ﴿**يحلون فيها من أساور**﴾[9].

---

(١) من الآية (٥٩) من سورة الأعراف.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٢، ووصف المبانى ٢٣٤، والبيت فى ديوانه (١٤) من قصيدته المشهورة.

يا دار مية بالعلياء فالسنـــد أقوت وطال عليها سالف الأمد

(٣) هذه رواية رصف المبانى ٣٢٥، ورواية الوافى للتبريزى ١٦٨، والأغانى للأصفهانى ١٢/ ٦٧:

هـــل عـــلى ويحكمنـــا إن لـــهوت مـــن حـــرج

ونسبة البيت فى الأغانى فحسب.

(٤) انظر المغنى ١/ ٤٣٦. وابن يعيش ٨/ ١٣، والهمع ٢/ ٣٥.

(٥) من الآية (٣٤) من سورة الأنعام.

(٦) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة.

(٧) من الآية (٣١) من سورة الأحقاف.

(٨) من الآية (٤) من سورة المائدة.

(٩) من الآية (٣١) من سورة الكهف.

وقول عمر بن أبى ربيعة[١]:

وينمى لها حبهـــا عندنـــا فما قال من كاشح لم يضر

وخرج عليه الكسائى – كما سبق أن ذكرنا – قول النبى صلى الله عليه وسلم: إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون[٢].

ومن ذلك ما نقل عن أبى على الفارسى من جواز زيادتها فى أسلوب الشرط[٣]، مستدلا بقول زهير[٤]:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

ومن النحاة من قال بزيادتها فى غير الفاعل والمفعول به والمبتدأ، وقد نص ابن هشام فى "المغنى" على جواز زيادتها فى "المفعول المطلق" مقررًا أن منع زيادتها فيه لا وجه له، قال: "لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه. وقد خرج عليه – أى على القول بزيادتها فيه – أبو البقاء: **﴿ما فرطنا فى الكتاب من شىء﴾**[٥]، فقال: (من) زائدة، و(شئ) فى موضع المصدر أى: تفريطاً... قال: ولا يكون مفعولا به؛ لأن (فرط) إنما يتعدى إليه بفى، وقد عدى بها إلى الكتاب"[٦].

كذلك نقل ابن هشام ما يشير إلى إمكان زيادة (من) فى المفعول الثانى لظن، والمفعول الثالث لأعلم، عند بعض النحاة، استناداً إلى بعض القراءات، وإن قطع بمخالفته للقياس[٧].

وهذه الحروف الأربعة: (الباء)، (الكاف) و(اللام) و(من) هى الحروف الصالحة لوقوعها مزيدة. وهى فى حال زيادتها لا تصلح للوقوع مع مجروراتها عنصراً إسناديا فى

---

(١) ديوان عمر بن أبى ربيعة ٢٩٩.
(٢) الهمع ١/ ٣٥، والمغنى ١/ ٤٣٦.
(٣) المصدران السابقان.
(٤) البيت فى ديوانه.
(٥) من الآية (٣٨) من سورة الأنعام.
(٦) مغنى اللبيب ١/ ٤٣٥.
(٧) المصدر السابق.

الجملة الظرفية، أى لا تصلح أن تقع أخبارا للمبتدأ فى الجملة المطلقة، أو للأداة فى الجملة المفيدة بكان أو كاد أو إن ونحوها، أو أحد المفاعيل فى ظن أو أعلم ومثيلاتها.

أما ما عدا هذه الحروف الأربعة فإن من الممكن تقسيمه ـ من حيث الأصالة والزيادة ـ إلى قسمين:

أولهما – قسم خارج دائرة التقسيم، لا مجال لتناوله فيه، لأنه خارج دائرة "الحروف" الجارة فى اللغة الفصحى عند جمهور النحاة، ويتمثل هذا القسم فى الأدوات التسع: (رب)، (وخلا) و(عدا) و(حاشا)، و(مذ) و(منذ) و(لولا)، و(متى) و(لعل). وجلى أن استبعاد هذه الأدوات ناتج عن رعاية خصائص استعمالاتها، متأثر بمالها من وظائف وطرق أدائها، مرتبط باعتبارات تحليلها والنتائج المترتبة على تصنيفها.

وثانيهما – قسم غير قابل للزيادة، فلا يستعمل إلا حرف جر أصلى يدل على "معنى خاص" به فى الموقف والسياق، لا يتخلى قط عنه ولا يتخلص فى كافة المواقع منه، وهو الأحرف السبعة: (إلى) و(عن) و(على) و(فى) و(حتى) و(الواو) و(التاء). وهى حروف تتصف بالأصالة الدائمة.

* * *

التقسيم الرابع: بحسب مرونة الاستعمال وجموده، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

أولهما – كلمات جامدة الاستعمال فى التراكيب اللغوية، أو بتعبير أدق، جامدة الوظيفة، فهى تلزم فيها حالة واحدة لا تتغير ولا تتبدل، هى كونها حرفا جارا لما بعدها، فلا تفارق هذه الحالة إلى غيرها، وهذه الكلمات هى: من، وإلى، وعلى، والباء، والتاء، واللام، والكاف، وفى.

وهذه الكلمات وإن اتسمت بالجمود من حيث لزومها حالة واحدة فى الاستعمالات اللغوية فإنها برغم ذلك اتصفت بالمرونة من حيث ما تستطيع أن تقدمه فى التراكيب من فوائده دلالية، حتى إنه ليمكن القول إنه برغم جمودها وظيفياً فإنها مرنة دلالياً، ولقد كانت هذه المرونة الدلالية التى تقسم بها سبباً فى تلك المقولة النحوية الشائعة التى تقرر أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض. وهى مقولة بالرغم ما فيها من تعميم وإطلاق.

ومنهم من ذهب إلى أن سبب هذه المرونة أن "الحرف" نفسه يتحمل معنى فى السياق تستند إلى أساس صحيح من لحظ الخصائص الدلالية لحروف الجر فى الأساليب اللغوية[1].

وثانيهما – كلمات مرنة الاستعمال فى النشاط اللغوى، أى من الممكن أن تفارق حالة كونها "حرف جر" إلى حالة أخرى ومن ثم تؤدى وظائف مخالفة لوظيفتها التى تؤديها فى حال كونها جارة، وتتمثل هذه الكلمات فى مجموعات:

١- الكلمات المشتركة بين الفعلية والحرفية.

٢- الكلمات المشتركة بين الاسمية والحرفية.

٣- بعض الحروف التى تتصف بالمرونة فى الاستعمالات اللغوية وتتمثل فى حرفين هما: (حتى) و(الواو)[2].

وبما أننا قد استبعدنا منذ البداية الكلمات المشتركة من نطاق حروف الجر، باعتبارها ذات وضع خاص ينأى بها فى التحليل عن الخضوع للأنظمة التى تخضع لها الحروف

---

(١) من الثابت أن لحروف الجر هذه نوعا من المرونة فى الاستعمال فى التراكيب المختلفة، وقد اختلف النحاة فى تفسير هذه المرونة اختلافا بينا: فمنهم من قال بأن مردها إلى أن ما تستعمل معه من الكلمات من أسماء أو أفعال يضمن معنى آخر غير معناه الأصلى. ومن ثم يستعمل معه حرف ملائم لهذا التضمين، يقول ابن جنى: "أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر" ويقول ابن إياز "معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه أن يؤدى ما يؤديه الحرف من المعنى": ويقول الزمخشرى: "من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله.

غير معناه الأصلى: (فمن) مثلا تدل أصلا على ابتداء الغاية لكنها تخرج من ذلك لتدل على معان شتى، مثل: التبعيض، والانتهاء، والفصل، والبدلية، والتوكيد، ونحوها: وكذلك (على) فإن الأصل فيها أن تدل على الاستعلاء. ولكنها قد تدل فى السياق اللغوى على معان أخرى، مثل: التقليل. والظرفية. والمجاورة، والابتداء. والاستدراك والمصاحبة، والتوكيد وهكذا.

(٢) ثمة حرف ثالث يرى كثير من النحاة أنه يتسم بالمرونة لتنوع استعمالاته اللغوية. وهو (التاء) ومرد هذا التنوع عندهم إلى أن التاء يمكن أن تقع لاصقة أمامية للدلالة على المضارعة فى العمل، أو لاصقة خلفية للدلالة على التأنيث أو المبالغة فى الاسم، بالإضافة إلى استعمالها جارة فى القسم.

ونحسب أن التحليل العلمى لا يؤيد هذا النحو من التصور إلا مع قدر كبير من التجوز الذى يغفل مقومات المادة موضوع التحليل نفسه.

الخالصة الحرفية، لذلك لم يبق من الأدوات التى تتصف بالمرونة الموقعية إلا (حتى) و(الواو).

* **أما (حتى)** فمرونتها فى الاستعمالات اللغوية أوضح من أن يشار إليها، فهى تصلح للوقوع فى مواقع مختلفة، وتؤدى فيها وظائف متعددة، ويمسكن أن تدخل على الأسماء كما يمكن أن تدخل على الأفعال، وقد يليها الفعل الماضى كما يليها الفعل المضارع، وكذلك تقع بعدها (الجمل) كما تقع بعدها المفردات، ويمكن التمييز بين استعمالات ثلاثة أساسية لها[١]:

أولها – استخدامها ابتدائية، أى: حرفا دالاً على الابتداء، "وتليها (الجملة) الاسمية والفعلية من غير عمل، نحو: قام القوم حتى يخرج عمرو – بالرفع – ، وقام القوم حتى عمرو خارج. قال الله تعالى: ﴿**وزلزلوا حتى يقول الرسول**﴾[٢]، على قراءة من رفع"[٣]. ومن قبيل الابتدائية قول أمرئ القيس[٤]:

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

برفع (تكل) و(جياد)، وقول سحيم عبد بنى الحسحاس[٥]:

إذا شق برد شق بالبرد مثله ... دواليك حتى كلنا غير لا بس

برفع (كل)، وقول حسان بن ثابت[٦]:

يغشون حتى ما تهر كلابهم ... لا يسألون عن السواد المقبل

برفع (تهر)، وقول جرير[٧]:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٦٩ ، ٩٧ ، ٢/ ٢٨٣ ، ٣/ ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٣٨٣ ، ٤/ ٢٣١، والمقتضب ٢/ ٣٨ ، ٣٩، ٣٠، ٤١ ، ٤٢ ، ٤/ ١٣٩ ، وشرح المفصل ٨/ ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٩٦ ، ٩٧، والأصول لابن السراج ١/ ٥١٦ ، ٥٢٠ ، وشرح الرضى ٢/ ٣٢٤ ، ٣٦٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢ ، ٢٣ ، ١٣٦ ، ومعنى اللبيب ١/ ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ورصف المبانى ١٨٠ - ١٨٤

(٢) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة.

(٣) رصف المبانى ١٨٠، وانظر: الأشمونى ٣/ ٣٠١.

(٤) مغنى اللبيب ١/ ١٨٨، وشرح شواهد المغنى ١٢٩، والبيت فى ديوانه.

(٥) الرصف ١٨١ ، والبيت فى ديوانه ١٦ .

(٦) الأشمونى ٣/ ٣٠٠ ، والمغنى ١/ ١٩١ وشرح شواهد المغنى ١٣٠ ، والبيت فى ديوانه.

(٧) المغنى ١/ ١٩٠ وشرح شواهده ١٣٠، والأشمونى ٣/ ٣٠٠ ، وهو فى ديوانه ٣٦٧ بتغيير لا يمس وجه الاستشهاد به.

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

برفع (ماء)، وقول الفرزدق[1]:

فيا عجبا حتى كليب تسبنى كـــأن أباها نهشـل أو مجاشع

برفع (كليب).

وثانيها – استعمالها عاطفة بمعنى الواو، أى أنها تفيد اشتراك ما بعدها وما قبلها فى حكم واحد دون ترتيب، وهى صالحة لعطف المفردات باتفاق البصريين[2]، ولعطف التراكيب الاسنادية أو الجمل على خلاف بينهم، ولكن المعطوف بها – من المفردات – لابد أن تتوافر فيه شروط ثلاثة[3].

١- أن يكون اسما ظاهرًا، فلا تعطف (حتى) المضمرات على الراجح من أقوال النحاة.

٢- أن يكون المعطوف بها جزءاً مما قبلها أو كالجزء منه فى مناسبته له.

٣- أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها فى قوة أو فى ضعف، فى جمال او فى قبح، فى عظمة أو فى حقارة.

نحو: سافر الطلاب حتى خالد – بالرفع – واستقبلت الطالبات حتى هندا، ومررت بالزملاء حتى محمد – بالجر – فما بعد (حتى) فى الأمثلة يشارك ما قبلها فى المعنى وفى الإعراب أيضاً: رفعاً، ونصباً، وجراً.

وأما ثالثها – فاستعمالها حرف جر كإلى. بيد أنها تخالف (إلى) فى أمور ثلاثة كما ذكر ابن هشام[4]:

١- أن المجرور بها لا يكون إلا مفرداً ظاهراً فى الراجح من أقوال النحاة، فهى لا تجر الضمائر، وما ورد مخالفاً لذلك شاذ، أو ضرورة. أما (إلى) فصالحة لجر الأسماء الظاهرة والمضمرات معاً.

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ١٨ ، والأصول لابن السراج ١/ ٥١٨ ، والمقتضب ٢/ ٤١ ومغنى اللبيب ١/ ١٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ٣ ، ١٣٠ ، والبيت فى ديوانه ٥١٨.

(٢) انظر: المغنى ١/ ١٩٠.

(٣) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ١٨٨، ورصف المبانى ١٨١ ، وإعراب الأفعال.

(٤) المغنى ١/ ١٨٨.

٢- أن ما قبلها إذا كان ذا أجزاء وجب أن يكون المجرور بها بعدها آخر هذه الأجزاء أو ملاقياً لآخرها، وما ورد مخالفاً لذلك شاذا أيضاً أما (إلى) فلا يشترط فيها ذلك. تقول مثلا: سهرت الليلة حتى مطلع الفجر، ولا يجوز أن تقول: سهرت حتى منتصف الليل. فى حين يجوز أن تقول: سهرت إلى منتصف الليل.

٣- أن من الممكن أن يقع المضارع بعدها منصوباً، تقول: حضرت حتى أفهم(١)، ولا يصح أن يقع المضارع بعد (إلى) منصوباً، فلا يجوز أن يقال: حضرت إلى أفهم.

* وأما (الواو) فإن مظاهر مرونتها عديدة، يشير إليها تنوع أساليب استعمالها واختلاف معانيها فيها، ويقطع بها تعدد وظائفها بها وتفاوت أثارها معها. وسنكتفى بأن نشير – فى إيجاز – إلى أهم هذه الأساليب فيما يأتى(٢):

أولا – أسلوب العطف، ويصطلح على الواو فيه "بالواو العاطفة"، وهى فيه تشرك ما بعدها فيما قبلها، وتصلح لعطف المفردات وعطف التراكيب الإسنادية أيضا، ولها خصائص مميزة لا يشركها فيها غيرها من سائر حروف العطف(٣). والشائع بين جمهور النحاة أن العطف بالواو يفيد مطلق الجمع دون ترتيب. فيمكن أن يكون ما بعدها

(١) فى ناصب الفعل المضارع بعد حتى خلاف بين النحاة:
- فمنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحتى نفسها، على القول بأنها حرف مختص بالأفعال ومن ثم يوجب تقدير جار إذا وقع بعدها الاسم مجرورا.
- ومنهم من ذهب إلى أن الناصب (أن) مضمرة بعدها، لأنها عندهم مختصة بالأسماء فوجب تقدير ناصب للأفعال، وتقدر (أن) دون غيرها من أخواتها لأنها أم الباب.
ومنهم من ذهب إلى أن الناصب معنوى لا لفظى "وهو الخلاف" أى مخالفة ما بعدها لما قبلها من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفًا عليه، وذلك خلاصا من القول بعامل غير مختص.
- وقد سبق أن ذكرنا فى إعراب الأفعال أن (حتى) تعمل النصب فى الأفعال والجر فى الأسماء دون اعتبار لفكرة الاختصاص لعدم استنادها إلى أساس صحيح من استقراء الظواهر اللغوية.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٩٨، ٣٥٢، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٢٩، ٣/ ٤١، ٤٢، ٤/ ١٢٦، والمقتضب ١/ ١٠، ٢/ ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٤، ٤٦، ٣/ ٢٥٦، والأصول ١/ ٥٢٣، ٥٢٤، وشرح المفصل ٨/ ٣٢، ٣٤، ٩٠، ٩٤ ورصف المبانى ٤١٠ وما بعدها، والمغنى ٢/ ٢١ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢/ ٣٩، ١٢٨.

(٣) شرح المفصل ٨/ ٩٠ – ٩٤، وسيبويه ٣/ ٤٢ وشرح التصريح ٢/ ١٣٥، ١٥٣، والهمع ٢/ ١٢٨، ١٤٠، وحاشية الفاكهى على شرح القطر ٢/ ٢٣٤، وحاشية السجاعى على القطر ١٨٤، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/ ٦١، والمغنى ٢/ ٢٢ والرصف ٤١٠.

مصاحباً لما قبلها، أَوْ لاحقاً له، أو سابقاً عليه، وعن الأول قوله تعالى: **﴿فأنجيناه وأصحاب السفينة﴾**[1]، فإن أصحاب السفينة مصاحبون لنوح، ومن الثانى قوله سبحانه: **﴿ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم﴾**[2] فقد عطف إبراهيم الذى هو لاحق على نوح الذىَ هو سابق، ومن الثالث قوله: **﴿كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك﴾**[3] فقد عطف على الضمير وهو المتأخر بالنسبة لمن ذكرهم من الرسل السابقين عليه.

ولكن الكوفيين يرفضون وقوعها للمعية، أو عكس الترتيب، ويرون أنها لا تكون إلا للترتيب، كالفاء عند الجمهور، مستشهدين بقوله تعالى: **﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها، وأخرجت الأرض أثقالها﴾**[4]، وقوله: **﴿يا أيها الذين آمنوا أركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم﴾**[5]، "ومعلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال، والسجود فى الشرع لا يكون إلا بعد الركوع"[6] وقد استخلص من ذلك الكوفيون أن الواو تفيد الترتيب وحده ضرورة، وهكذا منعوا إفادتها المصاحبة أو دلالتها على عكس الترتيب.

وليس هذا الاستنتاج صحيحاً، فإن إفادة الواو الترتيب فى هذا الموضع أمر مسلم، ولكن القول بإفادتها إياه فى كافة المواضع غير مقبول لما فيه من تعميم الأحكام من ناحية، ومخالفة النصوص اللغوية من ناحية أخرى.

ثانياً – أسلوب الاستئناف أو الابتداء، ويصطلح على الواو فيه بالواو الاستئنافية"، وهى تفيد فيه أن ما بعدها مستأنف ولا صلة له بما قبلها. وهى بذلك تدل على بتر الصلة المعنوية – ومن ثم العلاقة الإعرابية – بين ما بعدها وما قبلها. ولا يصلح أن يليها فى هذا الأسلوب المفردات، بل يجب أن يقع بعدها التراكيب الإسنادية. ومن ذلك قوله تعالى: **﴿واتقوا الله ويعلمكم الله﴾**[7]، وقوله: **﴿ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ومن الأنعام**

---

(١) من الآية (١٥) من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية (٢٦) من سورة الحديد.

(٣) من الآية (٣) من سورة الشورى.

(٤) الآيتان (١-٢) من سورة الزلزال.

(٥) من الآية (٧٧) من سورة الحج.

(٦) رصف المبانى ٤١١.

(٧) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

حمولة وفرشا﴾[1]، وقوله: ﴿لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء﴾[2] وقوله: ﴿هل تعلم له سميا، ويقول الإنسان إذا ما مت لسوف أخرج حيا﴾[3].

ثالثاً – أسلوب المصاحبة، وله صور متعددة يجمعها إفادة الواو فيها مصاحبة ما بعدها لما قبلها فى زمن الوقوع، ،أهم هذه الصور اثنتان:

الأولى - أن يليها تركيب إسنادى، ويصطلح عليها بالواو الحالية، وقد يكون هذا التركيب الإسنادى اسمياً أو فعلياً مقرونًا بقد، نحو قوله تعالى: ﴿**يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم**﴾[4]، وقول النابغة:[5]

تبدو كواكبه والشمس طالعة لا النور نور ولا الإظلام إظلام

ومثله قولك: حضر الوالد وقد سافر الولد.

والثانية – أن يقع بعدها المضارع منصوباً، ويصطلح على الواو حينئذ بـ"واو المعية" نحو قول أبى الأسود الدؤلى[6]:

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ويطرد ذلك فى عشرة مواضع، ثمانية منها إذا وقعت الواو فى جواب الطلب فى المواضع الثمانية: الأمر والنهى، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمنى، والرجاء، واثنان إذا وقعت فى سياق الشرط: بين الفعل والجواب، أو بعدهما.

رابعاً – **أسلوب القسم**، وهى الجارة، ويصطلح عليها "بواو القسم"، ولا يكون مجرورها إلا أسما ظاهراً، فلا يقع ضميراً وهو مجرور بها نحو قوله تعالى: ﴿**والشمس**

---

(١) من الآية (١٤١ – ١٤٢) من سورة الأنعام.
(٢) من الآية (٥) من سورة الحج.
(٣) من الآية (٥٦) من سورة مريم.
(٤) من الآية (١٥٤) من سورة آل عمران.
(٥) انظر: العقد الفريد ١/ ٩٥، ورصف المبانى ٤١٨، وشعراء النصرانية ٧١١، والبيت فى ديوانه ٧٣ من قصيدته التى مطلعها:

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

(٦) فى نسب هذا البيت خلاف طويل، فقد نسب إلى الأخطل، وإلى المتوكل الليثى، كما نسب لأبى الأسود أيضاً، انظر: شذور الذهب ٢٣٨. والأشمونى ٣/ ٢٠٧، ومنار المسالك ٢/ ٢٠٥، وكتاب سيبويه ٣/ ٤٢. والعقد الفريد ٢/ ٣١١.

وضحاها﴾[1]، وقوله: ﴿والعصر إن الإنسان لفى خسر﴾[2]، وقوله: ﴿والنازعات غرقا والناشطات نشطاً والسابحات سبحاً﴾[3].

ومن النحاة من يرى أن "واو القسم" هذه نائبة عن "باء القسم"، لأن الباء أصل الأدوات المستعملة فيه، ومرد أصالتها عند هؤلاء النحاة إلى وجود بعض الخصائص التى تميز "باء القسم" عن بقية أخواتها الدالة عليه، ومن ذلك أن من الممكن أن يظهر فعل القسم مع الباء، فى حين لا سبيل إلى إظهاره مع بقية الأدوات. كما أن مجرور باء القسم يمكن أن يكون ظاهراً وأن يكون مضمرًا فى حين يجب فى غيرها من الأدوات أن يكون ظاهراً ويمتنع كونه مضمراً.

* * *

وبضميمة معطيات هذه التقسيمات معاً يتضح أن من الممكن تقسيم حروف الجر – بصفة عامة – إلى مجموعتين: الأولى صالحة لوقوعها مع مجروراتها عنصراً إسنادياً فى الجملة الظرفية مطلقة ومقيدة. والأخرى غير صالحة لوقوعها ركنا إسنادياً فى الجملة الظرفية مطلقة ومقيدة أيضاً.

وتتمثل المجموعة الأولى فى حروف تسعة، هى: الباء والكاف، واللام، ومن – فى حال عدم زيادتها – وإلى، وعن، وعلى، وفى، وحتى، من بين الحروف التى تتصف بالأصالة الدائمة. وأهم الصفات المشتركة بين هذه الحروف أنها جميعاً ظروف محضة، وتعمل فى اللغة الفصحى، وليست زائدة.

وتضم المجموعة الثانية ما تبقى من حروف الجر وأدواته التى ضمتها كتب النحو، وهى: خلا، وعدا، وحاشا، ومذ، ومنذ، ولولا، ومتى، ولعل، والواو، والتاء[4] والملحوظ أن فيها أكثر من صفة من صفات أربع:

---

(١) من الآية (١) من سورة الشمس.

(٢) الآيتان (١ – ٢) من سورة العصر.

(٣) الآيات (١-٣) من سورة النازعات.

(٤) ينبغى أن نفرق هنا بين اعتبار هذه الأدوات حروفا وأنها بهذا الاعتبار لا تقع عنصراً إسنادياً فى الجملة الظرفية، وبين وقوع بعضها أسماء يصح أن تقع – فى بعض الحالات – عنصراً إسنادياً فيها.
فبالنسبة لمذ – ومنذ يستعملان فى اللغة الفصحى ظرف زمان. وهما يصلحان – بهذا الاعتبار – للوقوع عنصراً إسنادياً فى الجملة الظرفية، شأنهما فى ذلك شأن أخواتهما من ظروف الزمان الصالحة للإخبار بها عن أسماء المعانى باطراد.
وبالنسبة لمتى فإنها تستعمل فى اللغة الفصحى اسم استفهام، واسم شرط. وهى صالحة لوقوعها عنصرا إسنادياً فى كليهما.

١- الاشتراك بين الحرفية وغيرها.

٢- انحصار العمل فى لهجة دون وجوده فى اللغة الفصحى.

٣- مرونة الاستعمال فى الأساليب اللغوية.

٤- عدم صلاحية الكلمة لوقوعها زائدة.

وهكذا لا يقع طرفًا اسناديا فى الجملة "الظرفية" إلا أنواع معينة من "الظرف" و"الجار والمجرور"، وهى أنواع يتوقع أن تتحق بها ومنها الفائدة التى لابد من تحققها حتى تصلح للإخبار بها. ومعنى هذا أن "الفائدة" غاية لابد من تحريها فى استخدامها أخبارا، فإذا لم تتحقق هذه الغاية لم يصلح الظرف والجار والمجرور - وإن توافرت فيه بقية الشروط - لوقوعه طرفا إسناديا فى الجملة. وهو ما عبر عنه النحاة باشتراط كون كل من الظرف والجار والمجرور تاما، إذ إن التمام عندهم رهن بتحقق الفائدة من استخدام كل منهما خبراً، وهكذا لا يجوز أن يقال مثلا: زيد مكان، ولا زيد بك، لعدم الفائدة[١] بالرغم من أن كلا من الظرف (عند) والجار (الباء) يتسم بكل لشروط.

فإذا تحققت الفائدة من الإخبار بالظرف والجار والمجرور صلح كل منهما - عمليًّا - للوقوع طرفا إسنادياً فى الجملة الظرفية، باتفاق النحاة، لكن ثمة عددا من المسائل المتفرعة عن هذا الوقوع دار حولها الخلاف وأهم هذه المسائل ثلاث:

الأولى - هل كل من الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر نفسه، أو أن الخبر شىء غيره؟.

والثانية - ما العامل الذى يعمل فى الظرف والجار والمجرور الواقع خبرا؟.

والثالثة - هل يتحمل كل من الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً ضمير المبتدأ أو لا يتحمل؟.

* أما فيما يتصل بالمسألة الأولى فإن بين النحاة خلافا كبيرا، يمكن أن نميز فيه اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول: أن الظرف والجار والمجرور هو الخبر نفسه، فإذا قلت: زيد عندك، أو: عمرو فى الدار، كان لفظ (عندك) و (فى الدار) هو الخبر[٢]، وذلك لتضمنه معنى صادقا على المبتدأ، صالحا لذلك للإخبار به عنه[٣].

---

(١) همع الهوامع ١/ ٩٨، وشرح التصريح ١/ ١٦٦.
(٢) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ١١٣، وهمع الهوامع ١/ ٩٩.
(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ١٦٩.

والاتجاه الثانى: أن لفظ الظرف والجار والمجرور ليس وحده الخبر وإنما الخبر مجموع الظرف – أو الجار والمجرور – ومتعلق محذوف. ذلك أن هذا المتعلق المحذوف جزء من الخبر لا يصح إغفاله(١).

والاتجاه الثالث: أن الظرف والجار والمجرور ليس خبراً، ولا جزءاً من الخبر، وإنما الخبر فى الحقيقة متعلق محذوف بحب تقديره. وهكذا يكون تسمية "الظرف" و"الجار والمجرور" خبراً على سبيل المجاز(٢).

وقد اختلف أصحاب هذا الاتجاه فى تقدير هذا المتعلق المحذوف(٣):

فمنهم من ذهب إلى وجوب تقديره فعلاً مثل: كان، أو: استقر، أو: وجد – بالبناء للمفعول – لسببين:

أولهما – أن الفعل هو الأصل فى العمل، والموضع موضع تقدير عامل لحاجة الظرف والجار والجرور إليه.

وثانيهما – أن الفعل يتعين تقديره فى مواضع كالصلة، والأولى طرد الباب على وتيرة واحدة.

ومنهم من قدر المتعلق مشتقا اسمياً يدل على الكينونة والوجود والاستقرار، فيكون اسم فاعل من (كان) أو (استقر) أو اسم مفعول من (وجد) بالبناء للمفعول. وقد استند هذا الفريق إلى عدد من الأمور(٤):

أولها – أن المحذوف – هو الخبر فى الحقيقة، والأصل فى الخبر أن يكون مفرداً.

وثانيها – أنه يتعين تقديره مفرداً فى عدد من المواضع التى لا يجوز تقدير الفعل فيها،

---

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٩.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/٩٨. وشرح التصريح ١/   ، وشرح الرضى ١/ ٩٢، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ١٢٩، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٠١، وشرح المفصل ١/ ٩٠.
(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية ١/ ٩٢، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٠٠. وهمع الهوامع ١/٩٨. وشرح التصريح ١/١٦٦، والخضرى على ابن عقيل ١/ ٩٥، وحاشية السجاعى على ابن عقيل ١/ ٥٢.

وذلك بعد (أما) فى نحو: أما عندك فزيد، وبعد (إذا) الفجائية فى نحو: حضرت فإذا فى المنزل خالد. والأولى طرد الباب على وتيرة واحدة، وأما القياس على تقديره فى الصلة – كما فعل أصحاب الاتجاه الأولى – فإنه قياس من الفارق، لأنه يغفل ما بين الخبر والصلة من فروق، أهمها أن الصلة لا تكون إلا (جملة) أو نحوها، أما الخبر فقد يقع مفرداً.

وثالثها– أنه قد صرح به فى بعض المأثورات اللغوية، نحو قول الشاعر[1]:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ورابعها – أن تقدير المشتق الاسمى لا يحوج إلى تقدير آخر، لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع، فى حين أن تقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل، إذ لابد من الحكم على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر. والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل. والتقدير ضرورة ينبغى أن لا نتوسع فيها، فما لا يحتاج إلا إلى تقدير واحد أولى مما يحتاج إلى تقديرين.

والحق أنه وفقاً لهذه المقولة نفسها لا نجد مسوغا للقول بهذا التقدير أصلا، فهو – كما ترى – لا حاجة إليه إلا لتفسير "العمل" على نحو ما سنذكر فى المسألة الثانية، وأما من حيث المعنى فإن تقديره لا يضيف شيئا، وإذا قلنا بأن لفظ الظرف أو الجار والمجرور هو نفس الخبر لم نحتج إلى مثل هذا التقدير. وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه كما يقرر علماء الأصول.

وأما فيما يتعلق بالمسألة الثانية فثمة خلاف يمكن التمييز فيه بين اتجاهين رئيسين:[2]:

أولهما – أن العامل فى الخبر معنوى هو "المخالفة" للمبتدأ، وتفسير ذلك أن "الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو: زيد قائم، أو كأنه هو فى نحو: (وأزواجه أمهاتهم)[3]، ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ – فلا يقال فى نحو: زيد

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٨، والدرر اللوامع ١/ ٧٥، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥١، والمغنى ٢/ ١٢٧، وشرح شواهد المغنى.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٨، وشرح الرضى ١/ ٢٩٢، وشرح التصريح ١/ ١٦٦، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٠٠.

(٣) من الآية (٩) من سورة الأحزاب.

عندك: إن زيدا عنده – خالفه فى الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويا[1] ويوضحه السيوطى بأنه "إذا قلت: زيد أخرك، فالأخ هو زيد، أو زيد خلفك فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب[2]".

وثانيهما – أن العامل فى الخبر لفظى، هو المتعلق المحذوف، "فالظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقا فى نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة. والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به كما أنه كذلك اتفاقا فى نحو: مررت بزيد، إلا أن العامل ههنا مقدر"[3].

وردوا القول بأن المخالفة هى العاملة بأنه يترتب على القول بها نوع من الاضطراب والتناقض؛ "لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لا تنصب الأول كما ينتصب الثانى؛ لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى أيضاً، لأن الخلاف عدم المماثلة، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به"[4].

وأما فيما يخص المسألة الثالثة ففيها أقوال ثلاثة[5].

أولها – أن "الظرف" أو "الجار والمجرور" الواقع خبر لا يتحمل ضميراً. وهو قول السيرافى الذى يرى أن الضمير قد حذف مع المتعلق عند حذفه، فخلا الظرف والجار والمجرور منه[6]، وهو اتجاه يتواءم مع مذهب الكوفيين القائلين بعدم الحاجة إلى تقدير المتعلق أصلاً.

وثانيهما – أن "الظرف" أو "الجار والمجرور" الواقع خبرًا يتحمل ضميرًا، شأنه فى ذلك شأن المفرد المشتق، إذ الضمير الذى كان فى المتعلق المحذوف قد انتقل إليه بعد الحذف يستوى فى ذلك أن يتقدم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ أو أن يتأخر وهو

---

(١) شرح الرضى ١/ ٩٢.
(٢) همع الهوامع ١/ ٩٨.
(٣) شرح الرضى ١/ ٩٣.
(٤) شرح المفصل ١/ ٩١.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٨، والرضى على الكافية ١/ ٩٢، وشرح التصريح ١/ ١٦٦، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٠٠.
(٦) شرح الرضى على الكافية ١/ ٩٣ وانظر أيضاً : شرح التصريح ١/ ١٦٦.

قول أبى على الفارسى[1]. وذلك لصلاحيته للإتباع عليه، فقد ورد معطوفا عليه فى قول الشاعر[2]:

ألا يانخلة من ذات عرق   عليك – ورحمة الله – السلام

وورد مؤكدًا فى قول جميل[3]:

فإن يك جثمانى بأرض سواكم   فإن فؤادى عندك الدهـر أجمع

وثالثها – أن "الظرف" أو "الجار والمجرور" والواقع خبرا لا يتحمل ضميرا إلا إذا تأخر، وهو قول منسوب للفراء وسيبويه[4]. واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخر"[5]، ورد ذلك بأن امتناع الإتباع – على فرض صحته – للفصل بأجنبى، فلا يلزم منه عدم وجود المتبوع.

وبرغم ما حاوله بعض النحاة[6] من تقرر أن الخلاف فى هذه المسائل جوهرى يعتمد على مقومات من الأصول النحوية، وليس لفظيًا يستند إلى اختلاف فى زوايا الرؤية الشخصية، فإن مما لا يحتاج إلى بيان أن القيمة الحقيقية لهذا الخلاف محصورة فى تأكيد ما يتمتع به أولئك النحاة من قدرات عقلية، دون أن تكون له فائدة عملية. ويغنينا عن التطرق إلى هذه المسائل جملة الوقوف عند الحقيقة القائلة بأن "لفظ الظرف والجار المجرور" يقع ركناً إسنادياً فى الجملة. من غير حاجة إلى بحث متعلق محذوف مختلف فى تقديره، فضلا عن أن من المقرر نحوياً عدم جواز ذكر هذا المتعلق ما دام كونا عاما، ولا يكون فى الجملة الظرفية إلا كذلك[7]، وأما ما ورد من قول الشاعر: "فأنت لدى بحبوحة الهون كائن" فإنه جدير بأن يوضع فى المتحف التاريخى، الذى يعبر عن بعض مراحل التطور اللغوى.

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ١/ ٩٣.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر نفسه، وانظر أيضاً: مغنى اللبيب ٢/ ١٢٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٦، وشرح التصريح ١ / ١٦٦، وهمع الهوامع ٤/ ٩٩ ، والدرر اللوامع ١/ ٨٥، والبيت فى ديوانه ١١٨.
(٤) همع الهوامع ١/ ٩٠، وشرح التصريح ١/ ١٦٧.
(٥) شرح التصريح ١/ ١٦٧.
(٦) انظر: الصبان على الأشمونى ١/ ٢٠٠.
(٧) المغنى ٢/ ١٢٧.

العلاقة بين طرفى الإسناد فى الجملة الظرفية:

محور الجملة الظرفية - كما رأينا - وجود أنواع بعينها من "الظرف" و "الجار والمجرور" تقع ركنا إسناديا فيها، وتشكل - مع المسند إليه - جملة يتوافر فيها عنصرا : الإسناد والإفادة، بغض النظر عن ترتيب هذين الركنين بها. ولكن النحويين يفرقون بين عدد من النماذج النمطية لوقوع "الظرف" و"الجار والمجرور" ركنا إسناديا، وأهم صور هذه التفرقة اثنتان[1]:

فى **الصورة الأولى** يتوافر شرطان: أن يعتمد الظرف والجار والمجرور على نفى أو استفهام[2]، وأن يتأخر المسند إليه عن الظرف والجار والمجرور المعتمد، نحو: ما فى الكلية أحد، وهل لديك كتاب جديد، وقد أجاز النحاة فى هذه الصورة وجهين إعرابيين:

١- أن يكون المسند إليه المتأخر مبتدأ مؤخرًا تقدمه خبره، وهو الظرف أو الجار والمجرور.

٢- أن يكون المسند إليه المتأخر فاعلا للظرف أو الجار والمجرور نفسه؛ أو لمتعلقها المحذرف.

ومن ثم يرى النحويون[3] أن هذه الصورة يمكن أن تعد ضمن الجملة الاسمية إذا أخذت بالوجه الإعرابى الأول. بناء على عدم التفرقة بين الجملتين الاسمية والظرفية. كما يمكن أن تعد ضمن الجملة الفعلية إذا أخذت بالوجه الإعرابى الثانى اعتماداً على كون الظرف والجار والمجرور فيهما قد عمل عمل الفعل بنفسه، أو لنيابته عن الفعل.

وفى **الصورة الثانية** لا يتوافر هذان الشرطان معا، ولعدم توافرهما صور ثلاث: فقد ينتفى أحد الشرطين كما قد ينتفيان معا، ومن قبيل انتفاء الشرط الأول وحده نحو قوله

---

(١) انظر: المغنى ٢/ ١٢٤، والهمع ٢/ ١٠٧، وشرح المفصل.

(٢) أجاز النحاة الاعتماد أيضاً على موصوف، أو صاحب حال، أو صاحب خبر، أو موصول. وجلى أن الظرف والجار المعتمد على شىء منها لا يقع ركناً إسنادياً فى (الجملة) الظرفية، بل يكون مجرد تركيب اسنادى ظرفى.

(٣) من النحويين من يوجب كون الجملة المذكورة فعلية، انظر: المغنى ٢/ ١٢٤.

تعالى: ﴿لله العزة﴾[1] وقوله: ﴿ولكم فى القصاص حياة﴾[2]، وقوله: ﴿ولدينا مزيد﴾[3] ومن انتفاء الشرط الثانى وحده قولك: هل الاستاذ عندك؟ وما الوالد فى المنزل، ومنه قول جرير[4]:

ما لسيد حين ندبت خالك منهم   كبنى الأشــد ولا بنى النــزال

وقوله أيضاً[5]:

ما نظرة لك يوم تجعل دونها   فضل الرداء وتتقى بالمعصم.

ومن انتفائهما معا قوله سبحانه: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾[6]، وقوله: ﴿إن الله مع الصابرين﴾[7]، ونحوه قول جرير[8]:

لعلك فى شك من البين بعـد مـا   رأيت الحمام الورق فى الدار وقعا

كأن غماما فى الخدور التى غدت   دنا ثـم هزتـه الصبـا فترفعـا

ويوجب جمهور النحاة فى هذه الصورة كون الجملة مكونة من مبتدأ وخبر، ويرفضون أن يعرب المسند إليه فيها فاعلا، وإن أجاز بعضهم فيما يتفى فيه الشرط الأول وحده - وهو الاعتماد دون غيره - أن يعرب فاعلا أيضا[9].

والخلاصة أن التراث النحوى يجعل للظرف والجار والمجرور الواقعين ركناً إسنادياً فى الجملة أحوالاً وأحكاماً متعددة، بيد أن من الممكن التوصل من الركام الذى يحتويه إلى حقيقة واضحة، وهى جواز إعراب "الظرف"، و"الجار والمجرور" فى كل الحالات خبراً، تقدم أو تأخر، اعتمد أو لم يعتمد. يقول الرضى: "ويجوز أن يقال فى جميع ذلك: إن

(١) من الآية (٨) من سورة المنافقون.
(٢) من الآية(١٧٩) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (٣٥) من سورة ق.
(٤) ديوان جرير ٣٧٨.
(٥) المصدر السابق ٣٩٥.
(٦) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة.
(٧) من الآية (١٥٣) من سورة البقرة.
(٨) من ديوان جرير ٢٦٢.
(٩) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ١٣٥.

الظرف خبر"[1] وهذا ما نقطع به، دون حاجة إلى إباحة تعدد الأوجه الإعرابية، وبخاصة أن هذا التعدد ليس له ما يبرره من الخصائص الأسلوبية.

والضوابط التى تحكم العلاقة بين طرفى الإسناد فى هذه الجملة شبيهة – فى مجموعها – بالضوابط التى تحكم علاقة ركنى الإسناد فى الجملة الاسمية، وإن كان ثمة بعض الأحكام الخاصة الناتجة عن مكوناتها، والدائرة حول "طبيعة" الظرف والجار والمجرور و"خصائصهما" السياقية عند وقوعهما ركنا إسناديا. ونكتفى بالإشارة إلى أهم هذه الأحكام فيما يأتى:

أولا: التطابق فى الجملة الظرفية:

سبق أن ذكرنا إن التطابق العددى والنوعى خصيصة أساسية من خصائص الجملة الاسمية، وأن الأصل الالتزام به فى كل ما لها من نماذج نمطية، وأن المخالفة العددية أو النوعية تعد خروجاً عن الأصل ومن ثم لم يجزها النحاة إلا فى مواضع بعينها لا يصح تجاوزها إلى غيرها. أما الجملة الظرفية فإنها تختلف عن الاسمية فى التطابق اختلافا بينا. ذلك أنها – من حيث الشكل، باتفاق النحاة – لا تطابق فيها، إذ إن العنصر الإسنادى المشارك فى تكوينها – وهو الظرف والجار والمجرور – صالح بطبيعته لأداء وظيفته النحوية والدلالية دون أن يتأثر فى هذا الأداء بنوع المسند إليه أو عدده، وهكذا يمكن أن يقال مثلاً: الطالب فى الكلية، أو الطالبان، أو الطلاب – أو الطالبة، أو الطالبتان، أو الطالبات، دون أن يترك تنوع المسند إليه فى الجملة أثرا فى "شكل" المسند فيها، ونحوه: الطالب عند محمد، أو الطالبان، أو الطلاب، أو الطالبة، أو الطالبتان، أو الطالبات، ومن ذلك فى الكتاب الكريم: **﴿ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله﴾**[2]، فوقع المسند إليه – وهو فى الجملة مبتدأ – مفرداً، و: **﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾**[3]، فوقع المسند إليه مثنى بالعطف، و: **﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى﴾**[4]، فوقع

---

(١) شرح الرضى ١/ ٩٤.
(٢) من الآية (٢٠٧) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (٧٨) من سورة البقرة.

المسند إليه جمع مذكر سالماً وفيه أيضاً: ﴿إنما العلم عند الله﴾[1]، و﴿عندنا كتاب حفيظ﴾[2]، والمسند إليه فيهما مفرد مذكر، و﴿وعنده أم الكتاب﴾[3] و﴿عندها جنة المأوى﴾[4]، والمسند إليه فيها مفرد مؤنث، و﴿والشهداء عند ربهم﴾[5]، و﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾[6]، و﴿وعنده مفاتح الغيب﴾[7]، والمسند إليه فيها جميعاً جمع.

هل ثمة تطابق "ما" فيما خلف هذا الشكل الثابت؟: فى الإجابة عن ذلك نجد موقفين مختلفين للنحاة[8]:

أحدهما – أن ثمة تطابقاً خفياً لا سبيل قط إلى ظهوره، وهذا التطابق الخفى يتمثل فيما عليه المتعلق الواجب الحذف من خصائص يجب تقديرها. ومعنى هذا بوضوح أن الظرف والجار والمجرور ليسا فى الحقيقة ركناً إسنادياً فى الجملة وإن كانا فى الصورة كذلك، بل هما متعلقان بمتعلق محذوف هو – فى الواقع – الركن الإسنادى فيها، وهذا المتعلق المحذوف يمكن تقديره مشتقًا اسميًا أو مشتقًا فعليًا، وسواء قدرته على هذا النحو أو ذاك فإن من المحتم فى التقدير أن يطابق المبتدأ تطابقاً مباشراً إذا كان مشتقًا اسميًا، أو غير مباشر إذا كان فعليًا. وهكذا حين تقول: الطالب فى الكلية، فإن التقدير: موجود، أو يوجد، أما حين تقول: الطالبان فى الكلية، إن التقدير: موجودان، أو يوجدان ومن ثم فإن التطابق قائم بصورة خفية، وإن لم يكن فى اللفظ ما يدل عليه.

وجلى أن هذا النمط من التقدير يهدف إلى إلغاء الخصائص السياقية للظرف والجار والمجرور، بغية تحويل الجملة التى يقعان فيها ركناً إسنادياً إلى جملة اسمية شأنها شأن باقى الجمل الاسمية التى يتحقق فيها التطابق العددى والنوعى، ولسنا بحاجة إلى أن ندلل على

(١) من الآية (٢٦) من سورة الملك.
(٢) من الآية (٤) من سورة ق.
(٣) من الآية (٨) من سورة الرعد.
(٤) من الآية (١٥) من سورة النجم.
(٥) من الآية (١٩) من سورة الحديد.
(٦) من الآية (٤٨) من سورة الصافات.
(٧) من الآية (٥٩) من سورة الأنعام.
(٨) انظر فى قضية تعلق الجار والمجرور: سيبويه، وسر الصناعة، والمقتضب، والمفصل وشرحه، وشرح الرضى، والمغنى، والهمع، وشرح التصريح، والأشمونى، والصبان.

خطأ هذا الموقف جملة، وحسبنا أن نشير إلى أن من المقطوع به عندهم عدم جواز ظهور متعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقع أحدهما خبراً[1]، الأمر الذى يسلم بالضرورة إلى استحالة وقوع هذا التطابق المفترض وانعدام أثره فى النماذج النمطية للجملة العربية.

وثانيهما – أنه لا تطابق مطلقاً فى هذه النماذج من الجملة، لا ظاهراً ولا خفياً، إذ إن لفظ الظرف والجار والمجرور هو الركن الإسنادى نفسه، دون افتراض متعلق محذوف لا سبيل له إلى الوجود، ولا تأثير له فيما هو موجود.

وواضح أن هذا الرأى يعترف بالخصائص السياقية المميزة للظرف والجار والمجرور، يبدأنه لم يمض فى هذا الاعتراف إلى نهايته فيقدر تميز الجملة التى يقعان فيها ركناً إسناديا عن غيرها من أنواع الجملة العربية، بل اكتفى القائلون بهذا الرأى بسلك هذه الجملة فى عداد الجملة الاسمية، ومن ثم قالوا بأن الخبر فى الجملة الاسمية يكون واحداً من ثلاثة: كلمة مفردة، وتركيباً إسنادياً (أو جملة)، وظرفا أو جاراً ومجروراً. وواضح أننا لم نأخذ بهذا الرأى فى التقسيم، رعاية لما سبق أن حددناه من الأسس والاعتبارات، واعترافا بما يميز كلا النوعين من خصائص ومقومات.

***

ثانياً – الترتيب بين طرفى الإسناد فى الجملة الظرفية:

تتشابه الجملتان الظرفية والاسمية – بصورة عامة – فى الضوابط التى تحدد موقع كل طرف من أطراف الإسناد فيهما، سواء فيما يتصل بالحالات الكلية أو ما يتعلق بعدد من المواضع التفصيلية. ففى الجملة الظرفية – كما فى الاسمية – يأخذ الترتيب بين ركنى الإسناد أحوالاً ثلاثة، هى: تقدم المبتدأ وجوباً، وتقدم الخبر وجوباً، وجواز الأمرين معا، مع ملاحظة أن الأصل المطرد تقدم المبتدأ لكونه مستنداً إليه ومحكوما عليه، فلا يتأخر إلا لسبب بلاغى يمتد عن الموقف أو السياق.

وفيما يتصل بمواضع تقدم المبتدأ وجوبا فى الجملة الظرفية فإن الملحوظ أنها أقل من

---

(١) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه.

مثيلتها فى الجملة الاسمية، فإن المبتدأ لا يتقدم وجوبا فى الجملة الظرفية إلا فى ثلاث حالات فحسب، هى:

١- إذا كان له الصدارة، مثل: من فى الكلية؟، و: من عند خالد؟و: لنحن مع الله، و: لمحمد فى داره.

٢- إذا كان المبتدأ محصوراً فى الخبر، بإنما باتفاق، نحو: إنما محمد عند خالد، وبإلا على الراجح، نحو: ما نصر إلا بصبر.

٣- إذا ورد فى مَثَل، وفقاً لما تقرره الأصول النحوية من عدم تغيير الأمثال والتزامها الصيغة التى وردت بها، ومن ذلك مثلاً ما ذكره الميدانى من نحو: تشويش العمامة من المروءة[1]، و: جليس السوء كالقين: إن لم يحرق ثوبك دخنه[2]، و: الجمل فى شيء والجمال فى شيء[3]، فى حين تختص الجملة الاسمية ببقية المواضع التى يتقدم المبتدأ فيها وجوباً، وهى:

١- إذا خيف اللبس فى التوجيه الإعرابى المبتدأ.

٢- إذا وقع بعد المبتدأ ضمير الفصل.

٣- إذا دل المبتدأ على الدعاء.

٤- إذا وقع الخبر طلبيًا.

٥- إذا تعدد الخبر.

٦- إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرًا عنه بالذى وفروعه، أو بنكرة، أو معرفة بالألف واللام، وعاد الضمير إلى المبتدأ مطابقًا له.

أما فيما يتعلق بمواضع تقدم الخبر وجوبًا فإنها – على عكس حالة تقدم المبتدأ وجوبا – أكثر تعدداً فى الجملة الظرفية منها فى الجملة الاسمية؛ فإن خبر الظرفية يشارك خبر

---

(١) أمثال الميدانى ١/ ١٥١.
(٢) المصدر السابق ١/ ١٧٢.
(٣) المصدر نفسه ١/ ١٩٠.

الاسمية فى كافة المواضع التى يجب فيها تقدمه، ويختص – فضلا عن ذلك – بالمواضع الآتية[1]:

١- إذا كان تقدم الخبر مصححًا للابتداء بالنكرة، نحو: فى العرين أسد.

٢- إذا كان الخبر ظرفا يفيد معنى الإشارة، نحو: ثمة حقائق كثيرة لا يلقى لها بال.

٣- إذا كان المبتدأ المصدر المؤول بعد (أن) – بفتح الهمزة وتشديد النون – نحو: عندى أن خالدا شجاع.

٤- إذا وقع فى مثل، نحو: فى سعة الأخلاق كنوز الأرزاق[2]، و: فى تقلب الأحوال علم جواهر الرجال[3]، و: من الحيلة ترك الحيلة[4]، و: من الظفر بالبغية تعجيل اليأس[5].

ويضيف بعض النحويين إلى هذه المواضع موضعا آخر يلحقونه بالجملة الفعلية، وهوأن يعتمد الظرف أو الجار والمجرور المتقدم على نفى أو شبهه وأن يعرب المرفوع بعده فاعلا له، كما فى نحو: هل فى الكلية أحد؟ و: ما عندى مال إذا أعرب (أحد) و(مال) فاعلا استناداً إلى ما تقرر عند هؤلاء النحويين من عدم جواز تقدم الفاعل على رافعه، وأن الأصل التزام الترتيب بينهما[6]. وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الحكم لا يستندإلا إلى اعتبارات مذهبية لا تؤيدها نصوص لغوية، وهى اعتبارات أدنى ما يقال فيها إنها ليست مسلمة. ومن ثم فإن ما يترتب عليها من تقرير وجوب تقدم الخبر فى هذا الموضع غير صحيح.

وفى غير هذه الحالات التى يجب فيها التزام فى الجملة الظرفية يجيز النحاة تقدم الخبر وتأخره رعاية للاعتبارات التى يراها المتكلم، وتلبية للاحتياجات التى يفرضها الموقف أو السياق.

---

(١) انظر: شرح الرضى ١/ ٩٣ – ٩٦، وشرح التصريح ١/ ١٧٤ ، والأصول ١/ ٦٥، والصبان على الأشمونى.

(٢) أمثال الميدانى ٢/ ٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٣٠.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٠٧.

ثالثاً – الحذف فى الجملة الظرفية:

ثمة تشابه بين الجملتين الاسمية والظرفية فى أمكان حذف أحد طرفى الإسناد أو كليهما جوازًا، وذلك مقيد – بصورة عامة – بوجود ما يفسر المحذوف من الموقف أو السياق، وأما تفصيلاً فإن المبتدأ والخبر فى الجملة الظرفية لا يحذف إلا فى عدد محدود فى المواضع التى أجيز فها الحذف فى الجملة الاسمية، دون أن يكون لأى منهما مواضع حذف خاصة بالجملة الظرفية تميزهما فيها.

فالمبتدأ فى الجملة الظرفية لا يحذف جوازا إلى فى موضعين فقط، هما:

١- إذا وقع فى جواب استفهام؛ لأن السياق يفسر المحذوف، كما لو سئلت: أين محمد؟، فأجبت: فى الكلية، أو عند خالد.

٢- إذا وقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، نحو: من يقتل دفاعا عن عقيدته ففى جنة الخلد، أى: فهو جنة الخلد.

والخبر فى الجملة الظرفية لا يحذف جوازاً إلى فى موضعين فقط، هما:

١- إذا وقع فى جواب استفهام، كما لو قيل: من فى الكلية؟ أو: من مع الأستاذ؟ فأجبت: محمد، إذ التقدير: محمد فى الكلية، أو: محمد مع الأستاذ.

٢- إذا اقتضاه السياق، نحو: محمد فى الكلية وخالد، وسعد مع الأستاذ وسعيد.

وتماثل الجملتان: الاسمية والظرفية كذلك فى جواز حذف ركنى الإسناد معاً فيهما إذا وقعا فى سياق يفسر المحذوف ويدل عليه، كما لو قيل مثلا: من يقتل دفاعا عن دينه فهو فى الجنة، ومن يقتل دفاعا عن عرضه فهو فى الجنة، ومن يقتل دفاعًا عن نفسه إذ التقدير آنئذ: فهو فى الجنة، فحذف جواب الشرط وهو مكون من ركنى الإسناد فى الجملة الظرفية معا لدلالة السياق عليه.

وأما فيما يتصل بالحذف الوجوبى فى الجملة الظرفية، فإن من الممكن لحظ تشابه بينها وبين الجملة الاسمية بصورة عامة فى حالة واحدة، هى حالة حذف المبتدأ. وأما تفصيلا فإنه لا يحذف وجوبا باطراد إلا فى موضعين من مواضع هذا الحذف، هما:

١- إذا كان الخبر صريحًا فى القسم، نحو: فى ذمتى لأقتلن الأعداء: فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره: يمين أو قسم.

٢- إذا وقع الخبر بعد مصدر نائب عن فعل الأمر، نحو سقيا لك، ورعيا. فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره: السقى لك والراعى.

وأما حالة حذف الخبر وجوباً فلم أجد من النحاة من قال به، أو مثل له، كما لم أجد من النصوص ما يجب تقدير الخبر المحذوف فيها ظرفا أو جارا أو مجرورًا.

وهكذا لا يختلف موقف الجملة الظرفية عن الجملة الاسمية فى حالات الحذف ومواضعه إلا من الناحية الكمية فحسب.

* * *

رابعاً – الظواهر السياقية للجملة الظرفية:

من الممكن لحظ صور من التشابه بين الجملتين الاسمية والظرفية فى بعض جوانب من الظواهر السياقية المتصلة بهما. كما أن من الثابت وجود مظاهر من المخالفة فى بعض جوانبها، وستشير إلى أهم مجالات التماثل والاختلاف بينهما سياقياً فيما يأتى:

١- فيما يتصل بإمكان تعدد الخبر للمبتدأ الواحد. أجاز النحويون ذلك باتفاق فى الجملة الاسمية، ولكن لم يقل به أحد فى الجملة الظرفية، كما لم ترد إلا بعض النماذج اللغوية التى تعددت فيها الأخبار وهى من قبيل الظرف والجار والمجرور، كما فى قول الله تعالى: ﴿**ولله على الناس حج البيت**﴾[١] فثمة جاران ومجروران يصلحان للإخبار بهما عن المبتدأ المتأخر، وهما: (لله)، و(على الناس)، ومن المستطاع توجيههما إعرابيًا على أنهما من قبيل الخبر المتعدد للمبتدأ الواحد؛ إذ لا مانع صناعة منه. بل إن المعنى يقتضيه؛ فإن الحج فريضة على الناس خالصة لله وحده ومن ثم فإن من الممكن القول بأن "تعدد الخبر" للمبتدأ الواحد جائز فى الجملة الظرفية متى أفاد فى السياق معنى لا يستفاد بدون القول بالتعدد.

---

(١) من الآية (٩٧) من سورة آل عمران.

٢- فيما يتعلق بإمكان الخلط بين المبتدأ والخبر - لتوافقهما فى درجة التعريف أو التنكير دون وجود ما يميز المحكوم عليه من المحكوم به - افترض النحويون احتمال ذلك فى الجملة الاسمية وحاولوا وضع ضوابط لتمييز ركنى الإسناد فيها، ولكن لا سبيل قط إلى هذا الافتراض فى الجملة الظرفية؛ لعدم صلاحية الظرف والجار والمجرور للوقوع مبتدأ فى الجملة الظرفية، وحتمية كونه خبراً.

٣- يجوز أن يقترن خبر الجملة الظرفية بالفاء كما يجوز ذلك فى الجملة الاسمية. وقد يكون هذا الاقتران واجبا وذلك إذا وقعت الجملة الظرفية بعد (أما) التفصيلية، نحو. أما الشهداء ففى نعيم مقيم، وأما الجبناء ففى ذل عظيم، كما قد يكون جائزاً فى عدد من المواضع التى سبق ذكرها.

٤- أما فيما يختص بإمكان تقييد الجملة الظرفية بناسخ من النواسخ الحرفية أو الفعلية، فإن الملحوظ أن هذه الجملة تشارك الجملة الاسمية فى صلاحيتها لقبول أنواع كثيرة من هذه الأدوات، بل إن من الممكن القول بأنها تقبلها جميعاً فيما عدا (كاد) وأخواتها التى يشترط فى أخبارها أن تكون تركيبا إسناديا فعليا. ومن ثم لا تدخل على الجملة الظرفية بحال، أما بقية الأدوات الناسخة فالقاعدة العامة صلاحيتها للدخول عليها وقبولها للتقييد بها.

وهكذا تقبل الجملة الظرفية (كان) وأخواتها، والحروف الملحقة بها، و (إن) وأخواتها، وما ألحق بها، و(ظن) وأخواتها، و(أعلم) و(أرى) ومثيلاتهما. بيد أن ثمة فارقا أساسياً بين تقييد الجملة الاسمية بهذه الأدوات، وتقييد الظرفية بها، يتمثل فى أن الآثار الإعرابية لهذا التقييد يمكن أن تظهر فى ركنى الإسناد فى الجملة الاسمية، أما فى الجملة الظرفية فإنه لا سبيل إلى ظهور هذه الآثار فى خبرها، إذ إن الخبر - وهو ظرف أو جار ومجرور - لا يتغير لفظه وإن تعددت حالاته الإعرابية، سواء استعمل فى جملة مطلقة أو فى جملة مقيدة ولكن الذى يمكن أن يتغير هو المحل الإعرابى وحده.

* * *

خصائص الجملة الظرفية:

بعد هذا العرض الموجز لمقومات الجملة الظرفية – من الوحدات الداخلة فى تكوينها إلى العلاقات الرابطة بين أركانها – يتضح ثمة عدداً من الخصائص التى تميزها فى مجموعها، والتى بمقتضى تمييزها لها لم يكن بد من القول بتميز الجملة الظرفية عن غيرها من باقى أنواع الجملة العربة وأنماطها، ويمكن إجمالى هذه الخصائص فى نقاط تمثل موقف الجملة الظرفية من ظواهر: التطابق، والترتيب، والتقييد، والامتداد، والبساطة والتركيب وسنشير فيما يلى من سطور على ما بين الجملة الظرفية وغيرها من أنواع الجمل فى العربية من صور التماثل والاختلاف فى كل ظاهرة من هذه الظواهر فيما يأتى:

* * *

أولاً: التطابق:

تتميز الجملة الظرفية بمسلك فريد فى التطابق، ذلك أن الظرف والجار والمجرور الواقع ركنا إسناديا فى هذه الجملة لا يتضمن فى اللفظ أى عنصر من عناصر التوافق المباشر أو غير المباشر مع الركن الاسنادى الآخر فى الجملة، كما لا يحتوى على أى شكل من أشكال المخالفة له، ومرد ذلك إلى أن "طبيعة" الظرف والجار والمجرور توشك أن تكون طبيعة "محايدة" من حيث إنها لا تتاثر بالفروق العددية أو النوعية، ومن ثم تصلح لاستيعاب ما يختلف عدداً ونوعًا دون أن يحدث لها أى تغيير.

وبهذا الموقف الخاص تختلف الجملة الظرفية عن غيرها من أنواع الجملة العربية: يستوى فى ذلك الجمل الشرطية الوصفية والاسمية والفعلية، فإنها جميعاً تحتوى بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عنصر أو أكثر من عناصر التطابق العددى والنوعى، أو المخالفة العددية أو النوعية على نحو ما عرضنا له فى الجملة الاسمية، ونأمل أن نؤكده حين نقف – إن شاء الله – على ضوابط الجمل الوصفية والفعلية والشرطية.

***

ثانيا – الترتيب:

توشك أن تكون مرونة الترتيب الأصل العام الذى يحدد العلاقات الموقعية لأطراف الإسناد فى الجملة الظرفية، فباستثناء مواضع محدودة يجب فيها التزام ترتيب بعينه يجوز تقدم الظرف.

أو الجار والمجرور الواقع ركناً إسناديًا فى الجملة على الركن الآخر فيها. كما يجوز تأخره عنه، وسواء تقدم الظرف أو الجار والمجرور أو تأخر فإنه لا مجال لاحتمال الخلط بين طرفى الإسناد فى الجملة، فإن الظرف أو الجار والمجرور هو المسند تقدم أو تأخر: سواء وقع خبرًا للمبتدأ أو لأداة ناسخة، ككان أو إن. أو وقع مفعولاً ثانياً لظن، أو مفعولاً ثالثاً لأعلم وأرى، فالصلة بين ركنى الإسناد فى الجملة الظرفية من الوضوح بحيث تتيح قدراً من المرونة فى تبادل المواقع دون أن يسلم هذا التبادل إلى شىء من غموض أو إبهام.

وبهذه المرونة الموقعية تتشابه إلى حد كبير الجملة الظرفية والجملة الاسمية التى تجيز – بدورها – تعدد المواقع بالنسبة لركنى الإسناد فيها، والتى يحد من مرونتها – كأختها – التزام الترتيب فى مواضع بعينها، والتى تربط مرونتها الموقعية – كالظرفية – بالموقف اللغوى، بدءاً من العناصر المؤثرة فيه، وانتهاء بالغايات التى يريدها المتكلم منه، مروراً بالعوامل الفردية والاجتماعية، والنفسية والمادية، التى تشكل البواعث الخلفية للنشاط اللغوى بصورة عامة، والتى تعد المرجح فى الاختيار عند تعد المرجح فى الاختيار عند تعدد الاحتمالات بصورة خاصة.

وبهذه المرونة تخالف الجملة الظرفية الضوابط الثابتة فى الجملة الوصفية، والاتجاهات الشائعة فى الجملتين الفعلية والشرطية. على نحو ما سنفصل القول فيه – إن شاء الله – عند عرض الضوابط التقعيدية لهذه الجمل.

* * *

ثالثاً – التقييد:

من الخصائص المميزة للجملة الظرفية قابليتها للتقييد وصلاحيتها لتقبل القيود اللفظية والمعنوية التى تحدثها النواسخ الحرفية والفعلية – باستثناء (كاد) وأخواتها من بينها – وما يترتب على هذه القيود من آثار فى مبنى الجملة ومعناها، سواء من حيث التغير الكمى معها أو من حيث الأثر الدلالى والوظيفى لها.

وتتشابه الجملة الظرفية – بصورة عامة – فى هذه الخصيصة مع الجملة الاسمية، وإن كان ثمة فروق تفصيلية تميز التقييد فى الجملة الظرفية عن الاسمية، ويمكن إجمالها فى أمرين:

١- أن النواسخ الصالحة لتقييد الجملة الظرفية أقل عدداً من الداخلة على الجملة الاسمية، ومقتضى هذا أن الأشكال النمطية للجملة الظرفية – فى محصلتها النهائية – أقل عدداً من الاحتمالات الممكنة لنظيرتها الاسمية.

٢- أن الآثار اللفظية لتقييد الجملة الظرفية ينقصها عدم ظهور الحركات الإعرابية باطراد فى أحد ركنى الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور، فى حين تتظهر هذه الحركات باطراد مع باقى الآثار اللفظية والدلالية لدخول النواسخ فى ركنى الجملة الاسمية ما لم يكن أحدهما غير صالح لظهورها.

٣- وبهذه الخصيصة تخالف الجملة الظرفية كلا من الجملة الفعلية، والوصفية، والشرطية فإنها جميعا لا تقبل أى ناسخ من النواسخ: حرفية كانت أو فعلية.

* * *

رابعا – الامتداد:

لا يقبل العنصر الإسنادى المميز للجملة الظرفية – وهو الظرف والجار والمجرور – الامتداد، ومن ثم فإن عناصر الامتداد التى يمكن أن توجد فى هذه الجملة مرتبطة – وجوداً وعدمًا – بالمسند إليه فيها إذا كانت مطلقة، وبه وبالأدوات الناسخة لها إذا كانت مقيدة. وهكذا فإن عناصر الامتداد المحتملة فى الجملة الظرفية يمكن حصرها فى:

الوصف، والإضافة، والتبعية، باتفاق، والحالية أيضاً على خلاف، وأما بقية عناصر الامتداد المرتبطة بأحد الطرفين فإنه لا مجال لو جودها فيها.

وبهذا تخالف الجملة الظرفية الجملة الاسمية من ناحية، والجمل الوصفية والفعلية والشرطية من ناحية أخرى. فإن الجملة الاسمية تقبل الامتداد باطراد للطرفين الإسنادين فيها. كما أن عناصر الامتداد الصالحة لدخولها تتسع فتشمل أنماطاً لا سبيل إلى وجودها فى الجملة الظرفية، وبذلك تخالف الظرفية الاسمية فى الامتداد كمّا وكيفًا معاً. وأما مخالفة الجملة الظرفية لبقية أنوع الجملة العربية من وصفية وفعلية وشرطية من حيث الامتداد، فإنه يتمثل فى الاحتمالات الجائزة للعناصر الممتدة من ناحية، والأشكال الواردة لها من ناحية أخرى. على نحو ما سنتناوله – إن شاء الله – عند عرض الضوابط التقعيدية لهذه الجمل.

* * *

خامساً – البساطة والتركيب:

يتسم الإسناد فى الجملة الظرفية بالبساطة دائما، ولا مجال قط لتحويل هذه الجملة إلى جملة مركبة –سواء فى حالة إطلاقها أو فى حالة تقييدها بناسخ من النواسخ الفعلية أو الحرفية الصالحة للدخول عليها.

وبهذا الموقف تشابه الجملة الظرفية الجملتين: الفعلية والوصفية، لأنهما – بدورهما – يتصفان من حيث طبيعة الإسناد بالبساطة ويأبيان التركيب، على نحو ما سنعرض له فى الفصل الخاص بكل منهما، وبهذا أيضاً تخالف الجملة الظرفية كلا من الجملة الاسمية والجملة الشرطية، أما أولاهما فلأنهما تحتمل التركيب ، وأما ثانيهما فلأنها – بالقطع – متعددة الإسناد فى كل الأحوال، كما سنذكر فى الفصل الخاص بالجملة الشرطية إن شاء الله.

الفصل الثانى

الجملة الوصفية

سبق أن ذكرنا إن مصطلح. "الجملة الوصفية" يمكن أن يطلق للدلالة على معنيين مختلفين:

أولهما: "الجملة" التى تقع وصفاً، أو :الوصف بالجملة، كما فى وقوع الجملة بعد نكرة من النكرات المحضة، كما فى قوله تعالى: **﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك﴾**[1]، ويمكن أن نجد لهذا الإطلاق صدى فى التراث النحوى.

وثانيهما: الدلالة على نوع خاص من أنواع الجملة العربية، يختلف فى مقوماته وعلاقته عن بقية أنواعها. وهو استخدام حديث نشأ فى رحاب المحاولات النحوية التى ينهض بها بعض المجتهدين من دراسى النحو المتنورين فى "دار العلوم"، وتدل الجملة الوصفية عندهم على الجملة "التى تبتدئ بوصف يقع مسنداً، بعده مسند إليه مرفوع. سواء كان الرفع على الفاعلية، - وذلك فى صفة الفاعل، والمبالغة، وصفة التفضيل – أو على النيابة عن الفاعل – وذلك فى صفة المفعول به بوجه خاص"[2].

ومقومات اعتبار هذه الجملة نوعًا مستقلاً من الجملة العربية – عند هؤلاء الدارسين – أمران أساسيان:

أولهما: اعتبار "الوصف" نوعا مستقلاً من أنواع الكلمة العربية، أخذاً بالاعتبارات التى ذكرها الدكتور تمام حسان فى كتابه: "اللغة العربية: معناها ومبناها"، وهى الاعتبارات التى فصلها الدكتور فاضل الساقى فى كتابة: "أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة"، والدكتور شعبان صلاح فى بحثه فى: "الجملة الوصفية".

وثانيهما: الرغبة فى التخلص مما يمكن وصفه بازدواجية التحليل، وهى الازدواجية التى قد يسلم إليها الأخذ بالاتجاه الشائع فى التراث النحوى فى تحليل هذه الجملة، إذ يرى

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة القصص.

(٢) انظر:الجملة الوصفية – رسالة لشعبان صلاح ١٤٣.

النحاة أنها تتكون من "مبتدأ" و"فاعل"، أو من "مبتدأ" و "نائب عن الفاعل" الأمر الذى قد يوهم أن الجملة مكونة من مسندين إليهما دون وجود الطرف الإسنادى الثانى – وهو المسند – فيها.

وليس أى من هذين الاعتبارين مسلما به عندنا.

ذلك أن الاعتبارات والخصائص التى تميز "الوصف" – سواء من حيث مبناه أو من حيث معناه – لا ينبغى أن تلغى اسميته ورعاية لأهم الخصائص الشكلية والسياقية المتمثلة فى "العلامات" المتميزة لأنواع الكلمة العربية، من ناحية، وأخذًا بمنهج التكامل بين مستويات التحليل من ناحية أخرى. ومقتضى هذين الجانبين أن "الوصف" نوع من "الاسم" وإن تميز ببعض الخصائص، وأقصى ما يمكن أن يقال فيه إنه يمثل "وحدة" صغرى فى إطار الاسم الذى يضم إلى جوار هذه الوحدة غيرها، إذ يشمل معها وفى مقابلها "الاسم الجامد" كما يشمل أيضاً: "العلم" و"الاسم المبهم"[(١)]، ولكن هذه الوحدات تلتقى جميعاً فى قدر مشترك من الخصائص التى لا سبيل إلى إهمالها، ومن ثم تصبح دعوى كون "الوصف" نوعاً مستقلاً من أنواع الكلمة العربية فى مقابل "الاسم" وغيره من باقى أنواعها مشوبة بعيب جوهرى، هو إغفال مالا يصح إغفاله من السمات المشتركة، وهو أمر يأباه التحليل اللغوى.

ثم إن الرغم فى التخلص من ازدواجية التحليل لا ينبغى أن تكون على حساب المقومات الأساسية لهذا التحليل. وأهم هذه المقومات دقة استعمال المصطلحات وتحديد مدلولاتها. وتوهم الازدواجية نابع من تصور أن لفظ "المبتدأ" كلفظ "الفاعل" لا يكون إلا مسنداً إليه، فإذا تكونت الجملة من "مبتدأ" و"فاعل" فقد خلت من المسند. وهو تصور غير صحيح فى جملته، وإن صح بالنسبة لمصطلح الفاعل وحده، ذلك أن المبتدأ كما يقع مسندًا إليه يقع أيضاً مسنداً، وهكذا يمكن أن يدل على الطرفين الإستادين فى الجملة، فإذا اشتملت الجملة على "الفاعل" معه كان معنى ذلك بالضرورة وقوعه فيها مسنداً، وبذلك يكون قصر "المبتدأ" على إحدى دلالتيه نوعًا من التعسف الذى لا يؤيده التراث النحوى.

---

(١) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/ ٣١٧.

وليس معنى هذا أن للظاهرة بأسرها - وهى وجود نوع متميز من الجملة العربية، يمكن أن يصطلح عليه بالجملة الوصفية - مشكوكا فيها، فإن الحقائق الموضوعية التى سبق أن أشرنا إليها تنتهى إلى ضرورة الاعتداد بها، ولكن معنى هذا الكلام أن مقومات هذه الجملة، وعلاقاتها، وخصائصها، ليست ناتجة عن التمييز بين الاسم والوصف، ولا مرتبطة بالرغبة فى تجنب ما هو ملبس أو مبهم. بل - على العكس من ذلك - فإن إدراك "الوضع الخاص" لهذه الجملة تمتد له فى التراث النحوى جذور، وهو إدراك يعتمد على تحليل ما يميز هذه الجملة، سواء من حيث المقومات، أو العلاقات، دون أن تكون لذلك صلة ما بتفرقة لا حاجة إليها بين الوصف وغيره من بقية الأسماء أو علاقة برغبة ينقصها الاستيعاب وإن لم ينقصها الإخلاص تمتد عن رؤية خاصة لاستعمال بعض المصطلحات، فإن الظاهرة - فى حقيقتها - أكثر من ذلك عمقًا وأوسع مدى، ذلك أنها تتصل عضويا بالمقومات المرعية فى الجملة العربية، وما لها من خصائص ذاتية، واستعمالات سياقية. وهى أمور فرضت على النحاة أنفسهم الاعتراف بوضع خاص للجملة التى نطلق عليها "الجملة الوصفية"، وإن سلكوها ضمن "الجملة الاسمية، خضوعًا للمنطق الشائع بينهم فى التمييز بين أنواع الجملة من خلال تحديد مواقع الأطراف الإسنادية بها، والربط بين هذه الأنواع ونوع الكلمات المتصدرة فيها.

إن من الممكن الوقوف على ما فى التراث النحوى من "وعى" بالبنيان الخاص بهذه الجملة، والاستعمالات الممكنة لها، والسمات المميزة لعلاقاتها، من خلال التعرف على ما تضمنه هذا التراث فى موضوعات ثلاثة تتكامل فى إعطاء صورة مفصلة لموقف النحاة منها، وهذه الموضوعات هى:

١- أنواع المبتدأ كما تحددت دلالته فى التراث النحوى.

٢- أنواع الجملة الاسمية الواردة فى هذا التراث.

٣- الخصائص الوظيفية المقررة لمكونات هذه الجملة فيه.

١- أما فيما يتصل بأنواع المبتدأ فإن التراث النحوى يقطع - بصورة عامة - بوجود نوعين متميزين منه: أولهما يطلق للدلالة على "المسند إليه"، فيما اصطلحنا عليه بالجملتين

الاسمية والظرفية، وثانيهما يدل على "المسند" فيما اصطلحنا عليه بالجملة الوصفية. ولعل أول تصريح بوجود هذين النوعين ما ذكره ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المتوفى سنة ٦٥٦هـ، حيث يعرف المبتدأ بأنه: "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: زيد قائم. وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان"[1]، فالتعريف كما ترى يتضمن حقيقتين مختلفتين، لكل منهما مقوماتها، الأمر الذى يمكن معه تقسيم التعريف بالفعل إلى تعريفين متميزين يعرض كل منهما لإحدى الحقيقتين. وقد فطن إلى ذلك رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى، المتوفى سنة ٦٨٦هـ، فقطع بأن، المبتدأ اسم مشترك بين ما هيتين. فلا يمكن جمعهما فى حد، لأن الحد مبين للماهيتين بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان فى الماهية، لم يجتمعا فى حد، فأفرد المصنف – أى ابن الحاجب – لكل منهما حداً"[2].

وليس تنوع المبتدأ على هذا النحو رأيا انفرد به ابن الحاجب، بل هو الاتجاه السائد فى التراث النحوى من بعد، يقول ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، المتوفى سنة ٧٦١هـ: "المبتدأ: اسم مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به"[3].

ويقول ابن مالك: "أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ: "المبتدأ: ما عدم حقيقة أو حكمًا عاملاً لفظيًا، من مخبر عنه، أو وصف رافع ما انفصل وأغنى"[4].

ويقول الأشمونى: على بن محمد، المتوفى نحو سنة ٩٠٠هـ: "المبتدأ: هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه. أو وصفًا رافعًا لمستغنى به"[5].

---

(١) الكافية فى النحو ١/ ٨٥.
(٢) انظر: شرح الرضى ١/ ٨٦.
(٣) انظر: أوضح المسالك ١/ ٩١ – ٩٢، وأيضاً: شرح شذور الذهب ١٧٩ – ١٨٠ ، والإفادة من حاشيتى الأمير وعبادة ١٤٨.
(٤) أنظر : تسهيل الفوائد ٤٤.
(٥) انظر: شرح الأشمونى ١/ ١٨٩.

ويقول السيوطى: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ: "حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظى غير المزيد ونحوه: مخبراً عنه، أو وصفا سابقًا رافعاً لمنفصل كاف"(١).

ويقول الفاكهى: أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد، المتوفى سنة ٩٧٢هـ : "المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظًا أو حكمًا، مخبرًا عنه: أو وصفًا رافعًا لما انفصل وأغنى عن الخبر"(٢).

ويقول الشيخ يسن بن زين الدين العليمى، المتوفى سنة ١٠٦١ هـ: المراد أن المبتدأ إما ذو خبر، أو ذو مرفوع يغنى عن الخبر"(٣).

وهكذا استقرت هذه الدلالة المزدوجة للفظ "المبتدأ" فى التراث النحوى، وبها أخذ كثر من المعاصرين، وحسبنا أن نشير فى المجال إلى تعريف الأستاذ عباس حسن الذى يقرر فيه أن "المبتدأ: أسم مرفوع فى أول جملته غالبا، مجرد عن العوامل اللفظية الأصلية، محكوم عليه بأمر. وقد يكون وصفًا مستغنيًا بمرفوعه فى الإفادة وإتمام الجملة"(٤). وموقف. الدكتور عبد الرحمن أيوب الذى يرتضى فيه تعريف الأشمونى للمبتدأ، ثم يعقب عليه بقوله: "لكل مبتدأ خبر عند النحاة، ولكن المبتدأ المشتق قد لا يكون له خبر، لأنه يرفع فاعلا يتم به الكلام ويستغنى عن الخبر"(٥).

ومقتضى هذه النصوص – ونحوها فى التراث النحوى كثير – أنه لا مفر من التمييز بين نوعين مختلفين من المبتدأ: أولهما هو المحكوم عليه والمسند إليه، وثانيهما – على العكس منه – هو المحكوم به المسند إلى ما بعده.

٢- ولقد اقتضى هذا التمييز بين نوعى المبتدأ التفرقة بين الأنماط الجملية التى يشارك

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٣.
(٢) انظر: شرح القطر ١/ ٢٣١ – ٢٣٢، وأيضاً: الحدود النحوية ٢٠.
(٣) حاشية على شرح الفاكهى ١/ ٢٣٢.
(٤) انظر: النحو الوافى ١/ ٤٤٢.
(٥) انظر: دراسات نقدية فى النحو العربى ١٣٧.

فيها كل منهما، ومن ثم اضطر كثير من النحاة إلى تقسيم الجملة الاسمية إلى قسمين متميزين فى مكوناتهما وأحكامهما:

أولهما – الجملة المكونة من مبتدأ وخبر

وثانيهما – الجملة المكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر.

وتشير بعض المأثورات النحوية إلى أن من النحاة من حاول إغفال هذه التفرقة بين القسمين، ذاهبًا إلى افتراض أن الأصل فى الجملة الاسمية – بنوعيها – أن تكون من مبتدأ وخبر، ولكن الخبر قد حذف فى النوع الثانى منها لأن ذكره "المرفوع" بالمبتدأ قد أغنى عنه وحل محله.

وهذا قول مردود بأمور شتى، نجتزئ منها ما يأتى:

أولا – أنه دعاء، لا دليل عليه ولا حاجة إليه، وقد نص الرضى صراحة على تكلفة وتعذر الأخذ به، مقررًا أنه ليس للمبتدأ فى هذا النوع من الجملة خبر مطلقا، قال: "لم يكن لهذا المبتدا أصلا من خبر حتى. يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو فى المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمة تم بفاعله"(١) ودلالة هذا النص قاطعة فى اختلاف هذين النوعين من الجملة. وعدم إمكان حمل إحداهما على الأخرى، أو إلحاقها بها، وأن كل محاولة لذلك مشوبة بتكلف تقدير ليست إليه حاجة، وتعسف فى التأويل يأباه ما تقرر فى الأصول.

ثانيًا – أن التراث النحوى قد ذكر صراحة اختلاف كل من النوعين فى عدد من الأحكام اختلافًا يجعل حمل إحداهما على الأخرى ضربًا من الخلط البين الفساد، ونشير إلى أهم صور هذا الاختلاف فى النقاط الآتية(٢):

---

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ١/ ٨٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/ ٧٩، وشرح التصريح ١/ ١٥٦، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ١٩٠، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى ١/ ٢٣٣، وشرح الرضى على الكافية ١/ ٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٩٤، والمدخل إلى دراسة النحو العربى ١/ ١٦٠، وشرح جمل الزجاجى ١/ ٥٥٣.

١- أن المبتدأ فى النوع الأول يكون اسما حقيقيا كما يكون حكميا. أما فى النوع الثانى – المكتفى بمرفوعه – فإنه لا يكون إلا اسما حقيقيًا.

٢- أن المبتدأ فى النوع الأول يكون اسمًا صريحًا كما يكون مؤولا بالصريح. أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا اسمًا صريحًا.

٣- أن المبتدأ فى النوع الأول يكون ظاهراً كما يكون مضمرًا، أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا اسمًا ظاهرًا.

٤- أن المبتدأ فى النوع الأول يكون جامدا كما يكون مشتقًا. أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا اسمًا مشتقًا أو ملحقًا به.

٥- أن المبتدأ فى النوع الأول يكون معرفة، ولا يقع نكرة إلا بمسوغ، أما فى النوع الثانى فإنه يقع نكرة باطراد.

٦- أن المبتدأ فى النوع الأول متعدد السياقات، يستخدم فى الإثبات والنفى والاستفهام وغيرها. أما من النوع الثانى فالشائع فيه أن يكون مسبوقًا بأداة نفى أو استفهام على الراجح من أقوال النحاة.

٧- أن المبتدأ فى النوع الأول يكون مفردا أو مثنى أو جمعا، أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا مفرداً.

٨- أن المبتدأ فى النوع الأول مرن الموقع غالبا، يجوز أن يتقدم وأن يتأخر. أما فى النوع الثانى فإنه ملتزم الترتيب إذ يجب تقدمه على مرفوعه.

٩- أن المبتدأ فى النوع الأول جائز الذكر والحذف حين يدل عليه دليل من الموقف أو السياق، أما المبتدأ فى النوع الثانى فإنه واجب الذكر ممتنع الحذف.

١٠- أن النوع الأول يمكن أن يكون بسيطًا كما يمكن أن يكون مركبًا، وأما النوع الثانى فإنه لا يكون إلا بسيطًا.

١١- أن النوع الأول يقبل تعدد العناصر الإسنادية؛ إذ يجوز فيه تعدد الخبر، أما النوع الثانى فإنه لا يقبل تعدد العنصر الإسنادى.

١٢- أن النوع الأول يقبل التقييد بالنواسخ. أما النوع الثانى فلا يقبل النسخ على الإطلاق.

ثالثًا- أنه لو افترض - جدلاً - أن الأصل فى النوعين أن يتكونا من مبتدأ وخبر، وأغفلت كافة جوانب الاختلاف بينهما، وأهملت جميع الخصائص المميزة لكل منهما، لكنا - برغم ذلك كله - أمام حقيقة ثابتة لا مجال للفكاك منها، وهى وجود نوعين مختلفين أيضا: أولهما مكون من مبتدأ وخبر بالفعل، وآخر مكون من مبتدأ وخبر بالقوة. ومعنى هذا أن إغفال ما بين النوعين من فوارق - بالرغم من كل ما يهدر من أجله من قواعد وينفق فى سبيله من جهود - لا مفر من أن يذهب سدى.

٣- يؤكد هذه الحقائق كلها ما يقدمه التحليل اللغوى من نتائج فى مجال تحديد الخصائص الوظيفية للمكونات الجملية لكل من هذين النوعين. وهو موضوع سنعرض له إن شاء الله، ولكنا نكتفى هنا بأن نشير إلى إدراك النحاة لجوانب من هذه الخصائص وتقريرهم لها.

فالمبتدأ فى النوع الأول - الذى يحتاج إلى خبر - خالص من شبه الفعل شكلا، ومضمونًا، وظيفية:

أما شكلاً فظاهر، فإنه لا يقبل أيًا من علامات الأفعال، فى حين يقبل باطراد علامات الأسماء.

وأما مضمونًا فلأنه - فى الجملة - قد قصد به الدلالة على (ذات) من الذوات، وإن كانت - فى بعض الأحيان - موصوفة بصفة من الصفات. ولا يدل الفعل - قط - على ذات.

وأما وظيفة فلأنه - فيها - يقع باطراد مسندًا إليه ومحكومًا عليه. أما الفعل فلا يقع فى الجملة إلا محكومًا به.

أما المبتدأ فى النوع الثانى - المكتفى بمرفوعه - فإنه وإن خلص من شبه الفعل شكلا ومضمونا، فإنه "يماثله" من حيث الوظيفة. فإنه يحكم به على ما بعده من مرفوع، كما يحكم بالفعل على ما بعده من فاعل أو نائبه، وقد عبر النحاة عن هذه الظاهرة بأن

"الأسماء – حينئذ – تعمل عمل الأفعال، انطلاقًا من تلك المقولة الشائعة عند جمهورهم التى تقرر أن "أصل العمل إنما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء"(١).

ومن ثم فإن "أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة(٢)". وهكذا فإن ما يعمل من الأسماء فإنما يعمل لشبهه بالأفعال. ومقتضى هذا أن المبتدأ المكتفى بمرفوعه "ملحق" من حيث الوظيفة بالأفعال، سواء كان مشتقا – كاسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، أو غير مشتق كالمنسوب.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٦/ ٧٨.
ومن الحق أن نقرر أن التراث النحوى يضم – فيما يتعلق بأصالة العمل – اتجاهات ثلاثة: الأول – يذهب إلى أن أصالة العمل للحروف، معللاً ذلك بأن الحروف "ليست لها معان فى نفسها، وإنما معانيها فى غيرها. وأما الذى معناه فى نفسه – وهو الاسم – فأصله أن لا يعمل فى غيره وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل ما دل على معنى فيه لأنه امتهناه معنى فيقتضيه لفظا، لأن الألفاظ تابعة للمعانى، فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظًا. وذلك هو العمل: فأصل الحرف أن يكون عاملا". وإلى هذا الاتجاه ذهب السهيلى.
والثانى – يرى أن أصالة العمل للأفعال لا للحروف، مستدلا على ذلك بأن "الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال" وهو اتجاه جمهور النحويين.
والثالث – يجمع بين الرأيين السابقين. فيرى أن أصالة العمل للأفعال والحروف المختصة معا، إذ إن "الأفعال أصل فى العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل أقله فى الفاعل، وللحروف المختصة أصالة فى العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجبًا للعمل ليظهر أثر الاختصاص، كما، أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه. فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل، وأنه موجود فى الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصالة فى العمل لذلك". وهذا هو اتجاه ابن النحاس.
ومن هذا يتضح أنه برغم تعدد الآراء واختلافها فإن من المتفق عليه عند النحاة أن الأسماء العاملة "لا تعمل بحق الأصالة بل لضروب من الشبه تربطها بالأفعال، وهى الأسماء التى تعمل عمل الأفعال رفعًا ونصبًا، أو بالحروف، وهى التى تقع مضافة.
وفى هذا الإطار يقول ابن برهان: إن ما يعمل من الأسماء رفعًا ونصبًا فرع فى العمل على الفعل".
ويقول أبو حيان: "أصل العمل للفعل، ثم لما قويت، مشابهته "وهو اسم الفاعل واسم المفعول، ثم لما شبه به من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة.
ويقول ابن السراج: "والأصل عندنا أن الأسماء لا تعمل فى الأسماء إلا ما ضارع الفعل منها، ولولا معنى الحرف ما جر الثانى إذا أضيف إليه الأول".
انظر: الأصول لابن السراج ١/ ١٤٤، واللمع لابن برهان، والأشباه والنظائر للسيوطى ١/ ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش، والإنصاف ٣١٧.
(٢) انظر: المرتجل ٢٣٥.

ومقتضى هذا الحقائق كلها أن "الوعى" بوجود هذا النوع من الجملة قديم فى التراث النحوى، وأن النحاة قد تجاوزوا فى وعيهم مرحلة الإدراك العام لتميز هذه الجملة عن غيرها إلى ميدان التناول التفصيلى لضوابطها والتقنين الدقيق لخصائصها، وأنه لا ينبغى أن يصرفنا وضعهم لها فى إطار "الجملة الاسمية" عن فهم حقيقة موقفهم منها. هذا الموقف الذى يشكل – بصورة لا تحتمل الشك – رؤية خاصة بها تخالف فيها غيرها.

وهكذا نخلص إلى أن مصطلح "الجملة الوصفية" وإن كان حديث النشأة فإنه تراثى الدلالة؛ ذلك أنه – فى جوهره – ليس أكثر من تعبير عن ظاهرة ثابتة أقرها النحاة أنفسهم حين تناولوها بالتقنين، بدءاً من تحديد مكوناتها، وعلاقاتها، وخصائصها، وانتهاء بمقابلتها بغيرها، وسنحاول أن أن نلقى نظرة على ما تضمنه التراث النحوى من معطيات فى هذه القضايا جميعاً:

* * *

أولا – مكونات الجملة الوصفية:

تتكون الجملة الوصفية من عنصرين إسناديين هما "المبتدأ" – وهو المسند فى الجملة – و"المرفوع" بعده. وهو المسند إليه فيها. ويتميز المبتدأ فى هذه الجملة – كما سبق أن ذكرنا – بأن لا يكون إلا اسمًا حقيقيًا صريحاً ظاهراً وصفًا مشتقًا أو ملحقًا به يعمل عمل الفعل. وبهذا التحديد لا يقع المبتدأ فى الجملة الوصفية إلا واحداً من صيغ خمس، هى: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب. ويمكن أن يضاف إليها. صيغ المبالغة على خلاف فيها بين النحاة، بيد أن هذه الصيغ كلها لا تقع دائماً عنصراً إسناديا فى "الجملة" الوصفية، إذ لابد من أن تستوفى شروطاً معينة نرجو أن تحدد من خلال عرضنا لوظائف كل صيغة منها على النحو الآتى:

اسم الفاعل:

اسم الفاعل اسم يدل على الحدث وصاحبه" أى :فاعله أو القائم به، وكلمة (اسم) هنا وإن شملت كافة الأسماء فإنها أخرجت غير الأسماء من أنواع الكلمة

العربية: من أفعال وحروف وخوالف[1]. وشرط "الدلالة على الحدث" لإخراج الأسماء الجامدة، وكذلك بعض المشتقات التى لا تدل على الحدث فى الراجح من أقوال النحاة، وهى الصفة المشبهة واسم التفضيل وأما اشتراط دلالة الاسم على "صاحب الحدث، فلإخراج المصدر وبقية المشتقات الاسمية.

والثابت عند محققى النحويين أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله المضارع المبنى للمعلوم لأنه يشبهه فى معناه، وفى لفظه، وفى استعمالاته[2]:

أما المشابهة بينهما فى المعنى فتتمثل فى قبول كل منهما الشيوع والخصوص، فإن اسم الفاعل عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع، وعند دخول حرف التعريف أو الإضافة يتعين أو يتخصص، وكذلك المضارع فإنه عند تجرده من حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص.

- وأما المشابهة بينهما فى اللفظ فى فملحوظة فيما يطرد بينهما من تماثل فى الحركات والسكنات، نحو: ضارب ويضرب، ومكرم ويكرم، ومعط ويعطى، ومدحرج ويدحرج، ومستخرج ويستخرج. فالحرف الأول من الصيغتين – اسم الفاعل والفعل المضارع – متحرك وحركته واحدة، وحركة الحرف الثانى – أو سكونه – واحد أيضاً، وكذلك فى بقية الحروف، حتى الحرف الأخير الذى يحمل الحركة الإعرابية فى كليهما.

- وأما المشابهة بينهما فى الاستعمال فمقررة نحويا فى أمور، أهمها: أن كلا منهما يقع صفة لنكرة، نحو؛ جاءنى رجل مكرم جاره أو يكرم جاره، وأن كلاً منهما تدخل عليه لام الابتداء، نحو: إن زيداً ليكرم الصديق أو لمكرم الصديق.

---

(١) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربى، الجزء الأول.

(٢) أنظر الأصول لابن السراج ١/ ١٤٤، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٩٤، والتصرح ٢/ ٦٥، وسيبويه ١/ ١٦٤، وشرح الجمل ١/ ٥٥٣، وشرح الرضى ٢/ ٢٠١، وشرح المقدمة النحوية ٣٤٩، والمقتضب ٤/ ١٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٩٦، وابن يعيش ٦/ ٦٨، والحذف والتقدير فى النحو العربى ١١، والفعليات ١٢٦.

وقد استشهد سيبويه على أن اسم الفاعل يعمل عمل مضارعه بقول النمر بن تولب، وقيل: امرئ القيس[1]:

إنـــى بحبـــلك واصـــل حبـــلى   وبريـــش نبلـــك رائـــش نبـــلى

وقول عمر بن أبى ربيعة[2]:

ومن مالىء عينيه مـن شىء غـــيره   إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

وقول زهير[3]:

بدا لى أنى لســـت مدرك ما مضى   ولا ســـابقًا شيئًا إذا كـان جائيــًا

وقول الأخرص الرياحى[4]:

مشـــائيم ليســـوا مصلحين عشيرة   ولا ناعيـــا إلا يبـــين غـــرابهـــا

والقـاعـدة العـامة أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله المبنى للمعلوم تعديًا ولزومًا، فإن كان فعله لازما لم يحتج اسم الفـاعـل إلا إلـى فـاعل له، وإن كان الفعل متعديًا إلى مفعول واحد كان اسم الفاعل متعديا إلى ذلك الواحـد. وإن كان فعله متعديًا إلى اثنين لا يجوز الاقتصار على أحدهما كان اسم الفاعل كذلك، وإن كان متعديًا إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما كان اسم الفاعل كذلك أيضاً. وهكذا إذا كان الفعل متعديًا تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، أو متعديًا إلى ثلاثة من المفاعيل فإن اسم الفاعل يأخذ حكما مطابقًا له[5].

ولاسم الفاعل – من حيث العمل – عند النحاة أسلوبان:

الأسلوب الأول: أن يقترن بـ (أل) وهى نوعان أساسيان:

١- (أل) العهدية، نحو: استقبلت طالبًا فشرحت له ما غمض عليه، ثم سافر الطالب. وهى حرفية باتفاق النحاة[6]، ولا يعمل اسم الفاعل المقترن بها عمل فعله.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١٦٤ ، والحلل ١١٢.
(٢) انظر: سيبويه ١/ ١٦٤ – ١٦٥، والحلل ١١٤.
(٣) انظر: سيبويه ١/ ١٦٥ ، والحلل ١١٠، والدرر ٢/ ١٩٥.
(٤) انظر سيبويه ١/ ١٦٥.
(٥) انظر: شرح المقدمة النحوية ٣٤٩.
(٦) انظر: حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١/ ٦٩.

٢- (أل) الموصولة، وهى التى تدخل على أوصاف تفيد الحدوث، مثل: الضارب، والقائم، والمكرم. وقد اختلف النحاة فى تصنيف (أن) هذه[1]:

٣- فذهب المازنى إلى أنها حرف تعريف، كالداخلة على الأسماء الجامدة، وهو قول ضعيف عند النحاة.

- ورأى الزمخشرى أنها موصولة، منقوصة من (الذى) وفروعه، ورد ذلك جمهور النحاة بأن (أل) فى (الذى) زائدة، أما فى اسم الفاعل فليست كذلك.

- والشائع عند جمهور النحويين أنها اسم موصول، وأن تقدير: (الضارب) مثلا: (الضرب)، بدخول (أل) على الفعل، ولكن كره دخول (أل) هذه الاسمية الموصولة على صيغة الفعل لمشابهتها للام الحرفية تشابهًا لفظيًا ومعنويًا. "أما المشابهة لفظًا فظاهر، وأما معنى فلصيرورة اللام – أى (أل) – مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه. فصيروا الفعل فى صورة الاسم: الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل، والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول"[2].

ويستدل جمهور النحاة على اسمية (أل) هذه بأن الاسم الذى تقترن به يعمل عمل فعله دون شروط من حيث الزمن قياسا على الفعل، يقولون:

"ولكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى"[3].

والثابت أن فى التراث النحوى – فيما يتصل بعمل اسم الفاعل المقترن بـ (أن) الموصولة – اتجاهات ثلاثة:

أولها – اتجاه الجمهور الذى أشرنا إليه سلفًا، وهو جواز أن يعمل اسم الفاعل حينئذ عمل فعله المبنى عليه للمعلوم دون شروط. سواء أكان زمنه الماضى، أو الحال، أو الاستقبال:

---

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٧.

(٢) المصدر السابق وانظر أيضاً: ابن يعيش ٦/ ٧٧.

(٣) انظر: شرح الرضى ٢/ ٣٨، وأيضاً : همع الهوامع ٢/ ٩٥.

مثال عمله ماضيًا قول امرئ القيس[1]:

والله لا يذهب شيخى باطلاً حـــتى أبير مالكـًا وكاهــلاً

القاتلـين الملك الحــلاحـلا خـــير معـد حسبـا ونائـــلا

ومثال عمله حالا قوله تعالى: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيراً والذاكرت﴾[2] وقول الشاعر[3]:

إذا كنت معنيا بمجد وسؤدد فلاتك إلا المجمل القول والفعلا

ومثال عمله مستقبلا قول الآخر[4]:

فبت والهــم يغشانـى طوارقـــه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا

وثانيها – ما ذهب إليه الأخفش والمازنى من رفض إعمال اسم الفعل المقترن بـ (أل) مطلقا، دون تفرقة بين أل الموصولة والحرفية. فإذا وقع بعده اسم منصوب فتشبيهًا للمنصوب بالمفعول به لا لأنه مفعول به عند الأخفش، أو هو مفعول به لفعل محذوف عند المازنى[5].

وثالثها – ما قال به الرمانى والفارسى من أن "اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضيا، نحو: الضارب زيدا أمس عمرو، فلا يعمل إذا كان حالا أو مستقبلا"[6].

فإذا نحينا هذه الخلافات جانبًا وأخذنا بالاتجاه الشائع فى التراث النحوى صح أن يقال مثلا: الناجح أخواك، والمناضل فى سبيل الحق أصدقاؤك. باعتبار أن اسم الفاعل المتقدم مبتدأ وأن المرفوع بعده من مثنى أو جمع هو المسند إليه فى الجملة.

والأسلوب الثانى: التجرد من (أل) مطلقًا، عهدية أو موصولة، وقد ذهب جمهور

---

(١) انظر: شرح شواهد المغنى ١٢٨، والدرر اللوامع ٢/ ١٢٩.

(٢) من الآية (٣٥) من سورة الأحزاب.

(٣) انظر الدرر اللوامع ٢/ ١٢٩.

(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٠١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/ ٩٦.

(٦) المصدر نفسه، وأيضا: شرح الرضى ٢/ ٢٠١.

النحاة إلى أن من الممكن أن يعمل اسم الفاعل المجرد منها عمل فعله المبنى للمعلوم متى توافرت فيه الشروط الآتية[١]:

١- أن يكون مكبراً، فلا يعمل مصغرًا عند جمهور النحاة؛ "لعدم وروده، ولدخول ما هو خاص من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه"[٢].

وذهب الكوفيون – إلا الفراء – إلى جواز إعماله مصغرًا؛ "بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه للفعل فى المعنى لا فى الصورة. قال ابن مالك فى (التحفة): "وهو قوى بدليل إعماله محولاً للمبالغة بالمعنى دون الصورة"[٣].

٢- ألا يكون موصوفًا قبل ذكر معموله[٤]. نحو: جاءنى ضارب شديد؛ "فإن ذكر المعمول قبل وصفه جاز"، نحو: جاءنى رجل ضارب عدوه شديد.

ومن النحاة من ذهب إلى ضرورة توافر هذين الشرطين فى اسم الفاعل المقترن بـ(أل) الموصولة أيضاً.

٣- أن يكون معتمدًا. وهو شرط عند جمهور البصريين[٥]. ويكون المعتمد عليه واحدًا من أمور:

(أ) المبتدأ، وذلك بأن يقع الوصف خبرًا له، نحو: زيد مكرم أبوه عمرًا.

(ب) الموصوف، وذلك بأن يقع الوصف صفة له، نحو: جاءنى رجل مكرم صديقه عمرًا.

(ج) صاحب الحال، وذلك بأن يكون حالاً منه، نحو: جاءنى زيد راكبًا سيارته.

---

(١) انظر: سيبويه ١/ ١٠٨، والمقتضب ٤/ ١٤٩، والأصول ١/ ١٤٥، وشرح المقدمة النحوية ٣٥٠، والمرتجل ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٣، وشرح المفصل ٦/ ، وشرح الكافية ٢/ ١٩٩، والأشمونى ٢/ ٢٩٣، والتصريح ٢/ ، والهمع ٢/ ٩٥.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٩٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الإظهار للبركوى ٣٨.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/ ٩٥، وشرح التصريح ٢/ ٦٥، والأشمونى وحاشية الصبان عليه، ٢/ ٢٠٦، وشرح الرضى على الكافية ٢/ ١٩٩، وتحفة الإخوان على العوامل ٤٥.

(د) الاستفهام، سواء كان حقيقًا أو إنكاريًا نحو: أقائم الطالبان؟، وهل ناجح المهرجون؟.

(هـ) النفى، سواء كان صريحًا أو مؤولاً، نحو: ما ضارب زيد أعداءه، وليس الكريم مهملا أصدقاءه، وغير مضيع نفسه عاقل.

واسم الفاعل فى الثلاثة الأول قد اعتمد على صاحبه، وفى الأخيرين قد وقع بعدها ما هو بالفعل أولى، وهو: النفى والاستفهام، فقوى شبهه بالفعل وذلك لأن "اسم الفاعل - وكذلك اسم المفعول - مع مشابهتها للفعل لفظاً ومعنى لا يجوز أن يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل؛ لأن طلبه لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لأنهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر، والذات التى حالها كذلك لا تقتضى فاعلاً ولا مفعولاً. فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعى فيهما أن يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل، وذلك إما بكونه مسنداً، أو بوقوعه بعد ما هو بالفعل أولى. فالأول إذا تقدم شىء يسندان بمعمولهما إليه، لأن الإسناد إلى الشىء من لوازم الفعل، فيعلم بتقدم المسند إليه كونهما مسندين. فأما إذا أريد إسنادهما إلى شىء قبل جعلهما مع ذلك الشىء مسندين إلى مبنى آخر، نحو: ضارب الزيدان، لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الإسناد من أول الأمر، بل ربما توهم فيهما قبل مجىء ما أسند إليه أنهما مع تنكيرهما مسند إليهما، إذ هما اسمان، والاسم ظاهره إذا ابتدئ به أن يكون مسندًا إليه. ومن هنا اشترط للعمل إما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما، أو وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى، كحرف النفى والاستفهام"[1].

ويستوى فى الاعتماد أن يكون المعتمد عليه مذكوراً كما فى الأمثلة السابقة، أو مقدراً. وقد صرح صاحب التصريح بأن "الاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال كالاعتماد على الملفوظ به،"[2] من ذلك نحو: مهين زيد عمراً أم مكرمه؟ فمهين رفع (زيدا) ونصب (عمراً) اعتمادا على الاستفهام المقدر، أى: أمهين.

(١) انظر: شرح الرضى ٢/ ١٩٩ - ٢٠٥.
(٢) انظر: شرح التصريح ٢/ ٦٦.

وقد استشهد لتأييد ذلك بعدٍ من الشواهد[1]

منها قول الله تعالى: ﴿مختلف ألوانه﴾[2]، فقد اعتمد المبتدأ على موصوف مقدر، أى: صنف مختلف ألوانه.

وقول الأعشى ميمون:

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر، أى: كوعل ناطح.

وجعل من قبيل الاعتماد على الموصوف المقدر نحو: يا طالعا جبلا. على تقدير: يا رجلا طالعاً جبلا، مخطئا ما ذهب إليه ابن مالك من الاعتماد فى مثل هذا الأسلوب على حرف النداء: معللاً ذلك بأن "المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل. وحرف النداء لا يصح لذلك؛ لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته، فكيف يكون مقربًا من الفعل"[3].

وبهذا الموقف يوشك أن يقترب – عمليًا – هؤلاء النحاة من موقف الكوفيين، الذين ذهبوا إلى عدم اشتراط الاعتماد على شىء من ذلك. وأجازوا إعمال اسم الفاعل مطلقا، سواء اعتمد أو لم يعتمد، ذلك أن المعتبر عندهم فى شبه الفعل المعنى – أى الدلالة والوظيفة – دون الصورة[4].

٤- أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، وهو شرط للعمل فى المفعول به لا فى الفاعل، لأن عمل الرفع لا يحتاج إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد هذين الزمانين: الحال والمستقبل، ليتم مشابهة اسم الفاعل للفعل لفظاً ومعنى، لأنه إذا كان بمعنى الماضى شابهه فى المعنى فقط دون اللفظ، لأنه لا يوازنه مستمرا[5].

وقد أجاز الكسائى أن يعمل بمعنى الماضى أيضاً[6]

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٦٦ – ٦٧.
(٢) من الآية (٦٩) من سورة النحل.
(٣) شرح التصريح ٢/ ٦٧.
(٤) انظر: همع الهوامع ٢/ ٩٥.
(٥) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٠٠.
(٦) المصدر السابق.

٥- أن يتأخر عنه معموله، فإذا تقدم المعمول على اسم الفاعل فقد اسم الفاعل المتأخر قدرته على العمل فى المتقدم، ومن ثم لا يفسر عاملا فيه.

ومن النحاة من ذهب إلى أنه يشترط فى اسم الفاعل – فى أسلوبيه: مقترنا بـ(أل) ومجردا منها – أن يلزم صيغة المفرد، فلا يثنى ولا يجمع؛ لأن التثنية والجمع تباعد بينه وبين شبه الفعل، ومنهم من أجاز إعماله مع تثنيته وجمعه، مستشهدا بعدد من النصوص، من بينها قول عنترة العبسى(١):

الشاتمى عرضى ولم أشتمهما　　　والناذريـن إذا لم ألقهما دمى

فقد عمل اسم الفاعل المثنى (الناذرين) النصب فى المفعول به فى آخر البيت (دمى).

ومنه قوله تعالى: ﴿الذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾(٢) فقد أعمل اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح.

ونحوه قول قيس بن الخطيم الأنصارى(٣):

الحافظو عورة العشيرة لا　　　يأتيهـم مـن ورائنـا وكف

فقد أعمل اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح. وهو (الحافظون) عمل مضارعه فنصب المفعول بعده وقد حذفت منه النون للضرورة لا للإضافة.

وقول أبى كبير الهذلى(٤):

ممن حملن بـه وهـن عواقـد　　　حبك النطاق فشب غير مهبل

فقد أعمل اسم الفاعل المجموع جمع تكسير، وهو (عواقد).

ونحوه قول العجاج(٥):

والقاطنات البيت غير الريم　　　أو الفامكـة مـن ورق الحمى

---

(١) البيت من معلقته المشهورة. انظر: شعراء النصرانية، والأشمونى وحاشية الصبان ٢/ ٢٩٩.
(٢) من الآية (٣٥) من سورة الأحزاب.
(٣) انظر: الحلل فى شرح أبيات الجمل، لابن السيد ١٢٢.
(٤) ديوان الهذليين ، والأشمونى ٢/ ٢٩٩.
(٥) الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٩٩.

فأعمل اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح فى صدر البيت، والمجموع جمع تكسير فى عجزه.

وجلى أن اسم الفاعل غير المفرد لا يرفع فاعلاً ظاهرًا عند جمهور النحاة قياسًا على أن الفعل إذا أسند لاسم ظاهر وجب تجرده من علامات التثنية والجمع، فإذا لحقت به هذه العلامات امتنع إسناده للأسماء الظاهرة بعدها.

ومقتضى هذا أن اسم الفاعل غير المفرد لا يقع ركنا إسناديا فى الجملة الوصفية وكذلك لا يقع ركنا إسناديًا إذا كان غير عامل، أو عاملاً معتمدًا على غير النفى والاستفهام.

وهكذا نخلص إلى أن اسم الفاعل الصالح لوقوعه ركناً إسناديا فى الجملة الوصفية له حالتان:

الأولى – أن يكون مقترنًا بأل، وشرط صلاحيته لوقوعه ركنا إسناديا فى هذه الجملة أمران:

١- أن تكون (أل) موصولة، لا عهدية.

٢- أن يكون مفردًا، أى ليس مثنىً أو مجموعًا.

والثانية – أن يكون مجردًا من أل، وشرط صلاحيته لوقوعه ركنًا إسناديًا فى الجملة الوضعية أمور ثلاثة:

١- أن يكون عاملاً عمل الفعل

٢- أن يكون المعتمد عليه نفيًا أو استفهامًا.

٣- أن يكون مفردًا، أى ليس مثنى أو مجموعًا.

***

امثلة المبالغة:

يرى جمهور النحويين أن مما يعمل عمل الفعل المضارع المبنى للمعلوم أيضاً من المشتقات الاسمية بعض الصيغ التى يصطلح عليها بأمثلة المبالغة. وهى عندهم صيغ محولة من اسم الفاعل للدلالة على كثرة الاتصاف بالفعل وطول القيام به، ومن ثم فإنها ملحقة به فى العمل، وبرغم ما فى هذه الدعوى من افتراض لا ينهض على سند صحيح

من ضوابط اللغة وظواهرها فإن فى النصوص المأثورة ما يؤكد أن بعض هذه الصيغ يعمل عمل المضارع المبنى للمعلوم. ومن ذلك:

١- صيغة (فعال) - بفتح الفاء وتضعيف العين - ومما رواه سيبويه لها قول بعض العرب: أما العسل فأنا شراب[١]. بنصب (العسل). وقول رؤبة[٢]:

برأس دماغ رءوس العز

فقد أعمل صيغة المبالغة (دماغ) فنصب المفعول بعده، وكذلك قول القلاخ بن حزن المقترى[٣]:

أخا الحرب لباسًا إليها جلالها … وليس بولاج الخوالف أعقلا

فقد نصبت صيغة المبالغة (لباس) المفعول به وهو قوله: (جلالها). ومن ذلك قول الآخر:[٤].

يا لرزام رشحوا بى مقدمـًا … على الحرب خواضًا إليها الكتائبا

فقد عملت صيغة المبالغة (خواض) عمل الفعل المضارع، ونصبت المفعول (الكتائب).

٢- صيغة (مفعال) - بكسر الميم - نحو قول العرب : إنه لمنحار بوائكها[٥]، فقد أعملت صيغة المبالغة (منحار) عمل المضارع المبنى للمعلوم فنصبت المفعول: (بوائكها).

٣- صيغة (فعول) بفتح الفاء - نحو قول أبى طالب بن عبد المطلب[٦]:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها … إذا عدمـــوا زادا فإنـــك عاقــــر

فقد أعمل صيغة المبالغة (ضروب) عمل المضارع المبنى المعلوم. ومن ثم نصبت المفعول (سوق سمانها). ونحوه قول ذى الرمة[٧]:

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ١١١.
(٢) كتاب سيبويه ١/ ١١٣.
(٣) كتاب سيبويه ١/ ١١١، وشرح التصريح ٢/ ٦٧، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٩٦.
(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٠٢.
(٥) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٢ وشرح التصريح ٢/ ٦٨
(٦) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١١، والأصول لابن السراج ١/ ١٤٥، والمقتضب ٢/ ١١٤، والحلل ١٢٧، والخزانة، والأشمونى وحاشية الصبان ٢/ ٢٩٧.
(٧) انظر: كتب سيبويه ١/ ١١٠، والأشمونى ٢/ ٢٩٧.

هجوم عليها نفسه غير أنه		متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض

حيث أعمل صيغة المبالغة (هجوم) عمل المضارع المبنى للعلوم فنصب المفعول به بعدها وهو (نفسه). وقول الراعى[1]:

عشية سعدى لو تراءت لراهب		بدومة تجر دونه وحجيج

قلى دينه واهتاج للشوق إنها		على الشوق إخوان العزاء هيوج

إذ أعمل صيغة المبالغة (هيوج) عمل المضارع المبنى للمعلوم فنصبت المفعول به قبلها، وهو (إخوان العزاء) وقول الآخر:

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه		كريم رءوس الدار عين ضروب

فقد أعمل صيغة المبالغة (ضروب) عمل المضارع المبنى للمعلوم، فنصب بها المفعول به قبلها، وهو قوله: (رءوس الدارعين).

٤ـ صيغة (فعيل) بفتح الفاء – نحو قول بعض العرب: إن الله سميعٌ دعاء من دعاه، بتنوين سميع، فقد عملت – وهى صيغة مبالغة على وزن فعيل – عمل المضارع المبنى للمعلوم، فنصب المفعول به بعدها، وهو (دعاء). ومن ذلك قول الهذلى[2]:

حتى شآها كليل موهنا عمل		باتت طرابا وبات الليل لم ينم

فأعمل صيغة المبالغة (كليل) فيما بعدها عمل مضارعها، وقول عبيد الله بن قيس الرقيات[3]:

فتاتان أما منهما فشبيهة		هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا

فقد أعمل صيغة المبالغة (شبيهة) عمل مضارعها فنصبت المفعول به بعدها .

٥ ـ صيغة (فعل) – بفتح الفاء وكسر العين – نحو قول لبيد بن ربيعة[4]:

أو مسحل شنج عضادة سمحج		بسراته ندب لها وكلوم

---

(١) شرح الأشمونى ٢/ ٢٩٧.
(٢) كتاب سيبوية ١/ ٢١٤، وديوان الهذليين ١/ ١٩٨.
(٣) شرح التصريح ٢/ ٦٨، الأشمونى ٢/ ٢٦٧.
(٤) كتاب سيبويه ١/ ١١٢، والأشمونى ٢/ ٢٩٨.

فقد أعملت صيغة المبالغة (شنج)، وهى على وزن (فعل) – بفتح الفاء وكسر العين – عمل المضارع المبنى للمعلوم فنصبت المفعول به بعدها. ونحوه قول أبى يحيى اللاحقى، أو أبى الحسن الأخفش، أو غيرهما، على خلاف بين الرواة[1]:

حذر أمورًا ما تخاف وآمن   ما ليس ينجيه من الأقدار

فأعملت صيغة المبالغة (حذر) فيما بعدها عمل مضارعها.

ولم ترد نصوص لغوية غير هذه الصيغة من أمثلة المبالغة[2] عملت فيها عمل الفعل.

وقد اختلف موقف النحاة من هذه النصوص أيضاً. ويمكن أن نميز من بينها اتجاهين رئيسين:

أولهما – اتجاه الكوفيين، وهو يرفض كون صيغ المبالغة جميعاً عاملة عمل الفعل لأمرين[3].

١- أن صيغ المبالغة قد زادت على معنى الفعل بالمبالغة، إذ لا مبالغة فى أفعالها.

٢- ولفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل.

وعلى ذلك إن جاء بعد أمثلة المبالغة منصوب وجب إضمار فعل ينصبه، ومقتضى هذا الاتجاه ضرورة تأويل كافة النصوص التى سبق ذكرها حتى لا تكون صيغ المبالغة فيها عاملة عمل أفعالها.

وثانيهما – اتجاه البصريين، وهو – من حيث المبدأ – يجيز أن تعمل أمثلة المبالغة "مع فوات الشبه اللفظى، لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان، وأيضاً فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل، ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال".

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ١١٦، والحلل ١٣١، والأشمونى ٢/ ٢٩٧.

(٢) انظر فى باقى صيغ المبالغة: القواعد الصرفية ٦٨ – ٦٩.

(٣)، (٤) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٠، إذ يقرر صراحة أنه يجوز فى صيغة (فعيل) "كرحيم وعليم وقدير" ما جاز فى صيغة (فاعل). أى أنها تعمل عملها. ثم يقرر فى ١/ ١١٣ جواز ذلك أيضا فى صيغة (فعل) – بكسر العين وإن قطع بأنها أقل من فعيل.

وقد اتفق البصريون على جواز إعمال الصيغ الثلاث الأولى، وهى الموازنة: (فعال) بفتح الفاء وتضعيف العين، و(مِفعال) بكسر الميم، و(فَعول) بفتح الفاء. واختلفوا فى الصيغتين الأخيرتين، وهما ما كان على وزن: (فَعيل) – بفتح الفاء – و(فَعِل) – بفتح الفاء وكسر العين – فقد ذهب سيبويه إلى القول بجواز إعمالها أيضاً استناداً إلى بعض ما أثر من نصوص.

سبقت الإشارة إليها، ورفض جمهور البصريين ما ذهب إليه سيبويه، ورأوا عدم جواز إعمال أى منهما، استنادا إلى أن ماروى لهما من نصوص إما صنوع لا يحتج به، وإما أنه يقبل الاحتمال[1]، ومن الثابت أصوليا أن ما يقبل الاحتمال يسقط به الاستدلال.

وتشير المأثورات النحوية إلى أن القائلين بجواز إعمال أمثلة المبالغة – وهم البصريون – يربطون هذا العمل بدعوى مشابهة هذه الأمثلة لاسم الفاعل، ومن ثم يجعلون عمل أمثلة المبالغة فرعا عن عمل اسم الفاعل. الأمر الذى استخلص منه بعض النحاة أنه يجب فى أمثلة المبالغة – حتى تعمل عمل مضارعها المبنى للمعلوم – ما يجب فى اسم الفاعل من شروط. ولكن تحليل ما سبق أن ذكرناه من نصوص لغوية لعمل أمثلة المبالغة ينتهى إلى أن بين شروط عملها وشروط عمل اسم الفاعل فوارق تتمثل فى أمور أربعة:

١- أن أمثلة المبالغة تعمل دون أن يشترط فيها زمن بعينه. سواء اقترنت بأل أو تجردت منها.

٢- أن أمثلة المبالغة تعمل دون أن يشترط فيها الاعتماد، ومقتضى هذا جواز عملها دون اعتمادها.

٣- أن أمثلة المبالغة لا تقبل بطبيعة بنيتها التصغير، لمخالفته للمبالغة بالضرورة.

٤- أن مرفوع أمثلة المبالغة لا يتقدم عليها، بل يجب بالضرورة أن يتأخر عنها، فإذا تقدم لم يصح أن تفسر عاملا.

ومقتضى هذه الفوارق أن صيغ المبالغة أوسع دائرة من حيث العمل من اسم الفاعل،

---

(١) انظر مثلا: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٠٢؛ إذ يقرر أن من بين شواهد هاتين الصيغتين ما هو مصنوع.

إذ إن الشروط الواجب توافرها فى اسم الفاعل تضيّق من قدرته على العمل، فى حين تتحرر صيغ المبالغة من كثير من هذه الشروط، الأمر الذى تصبح معه فكرة فرعية العمل فى صيغ المبالغة عن اسم الفاعل مجرد دعوى لا تتفق وواقع اللغة من ناحية، وما هو مقرر نحويا لهذه الصيغ من قدرة على التأثير السياقى من ناحية أخرى.

ثمة مسألة أخرى تتصل بعمل صيغ المبالغة، وهى: هل يجوز إعمالها فى غير حالة الإفراد؟ من النحويين من أجاز ذلك استنادا إلى بعض النصوص المأثورة، ومنهم من منعه بدعوى تأخر صيغ المبالغة فى الدرجة عن اسم الفاعل؛ لكونها فرعا عنه، وإذا كان اسم الفاعل - وهو الأصل فى العمل لصيغ المبالغة - قد تردد النحاة فى قبول عمله غير مفرد، فإن التردد فى عمل أمثلة المبالغة فى غير الإفراد أولى، ورده أرجح.

فإذا تجاوزنا هذا المستوى النظرى من الخلاف، وجدنا التراث اللغوى يضم عددا من النصوص التى عملت فيها بعض صيغ المبالغة غير مفردة، ومن ذلك قول الكميت[1]:

شم مهاوين أبدان الجزور مخا   ميص العشيات لا خور ولا قزم

فأعمل (مهاوين)، وهى جمع (مهوان) وهى صيغة مبالغة على وزن (مفعال) بكسر الميم، عمل المضارع المبنى للمعلوم. وقول طرفه بن العبد[2]:

ثم زادوا أنهم فى قومهم   غفر ذنبهم غير فجر

فأعمل (غفر) - بضم الأولين - وهى جمع (غفور) بفتح الغين - وهى صيغة مبالغة على وزن (فعول) بفتح الفاء، وقول أعشى همذان[3]:

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم   ويرجعن من دارين بحر الحقائب
على حين ألهى الناس جل أمورهم   فندلاً زريق المال ندل الثعالب

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٤، والحلل ١٣٥، وشرح المفصل ٦/ ٧٤، والهمع ١/ ٢٩٨، والدرر ٢/ ١٣١.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٣، والحلل ١٣٣، والهمع ٢/ ٩٧، والدرر ٢/ ١٣١، والأشمونى ٢/ ٢٩٩.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٥ - ١١٦.

إذ أعمل (خفافا)، وهو جمع (خفيف) وهى صيغة مبالغة على وزن (فعيل)، وقول زيد الخيل بن مهلهل الطائى(١):

أتانى أنهم مزقون عرضى   جحاش الكرملين لها فديد

فأعمل (مزقون) عمل المضارع المبنى المعلوم. وهو جمع (مزق)، وهى صيغة مبالغة على وزن (فعل) بفتح الفاء وكسر العين.

وسواء أخذنا برأى المجيزين إعمال تلك الصيغ المحددة من أمثلة المبالغة فى غير حالة الإفراد أو التزمنا لإجازة عملها أن تكون مفردة. فإن من المقرر نحويا أن هذه الصيغ من أمثلة المبالغة لا تقع ركناً إسناديا فى الجملة الوصفية إلا إذا كانت مفردة. أما إذا كانت مثناة أو مجموعة فإنها لا تكون مسنداً فى هذه الجملة.

بضميمة هذه الحقائق كلها يتضح أن لصيغ المبالغة الواقعة ركناً إسناديا فى الجملة الوصفية حالتين:

الأولى – أن تكون مقترنة بـ (أل) ، ويشترط فيها حينئذ شرطان:

١- أن تكون (أل) موصولة لا عهدية.

٢- أن تكون مفردة، أى غير مثناه أو مجموعة.

والثانية – أن تكون مجردة من (أل)، ويشترط فيها شرطان أيضاً:

١- أن تكون عاملة عمل الفعل.

٢- أن تكون مفردة.

وهكذا بوسعك أن تقول: السبَّاق إلى الخير أصدقاؤك، والسمعي للحق إخوانك، والنهم دائما أعداؤك، كما أن بوسعك أن تقول أيضا: معطاء آبائى، وخبير أصدقائى، وما ملحاح معارفى، وهل شكور أولئك الذين أحسنا إليهم؟ أما إذا ثنيت صيغ المبالغة أو جمعت فإن الجملة تخرج من إطار الوصفية لتدخل فى نطاق الاسمية؛ نظرًا لما يتحقق فيها آنئذ من خصائص ويطرد فيها من ضوابط ومنها: التطابق العددى، ومرونة الترتيب، وقابلية التقييد بالنواسخ، على نحو ما سنتناوله إن شاء الله حين نتحدث عن العلاقة بين ركنى الإسناد فى الجملة الوصفية.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٩٧، والدرر اللوامع ٢/ ١٣٠ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٩٨.

الصفة المشبهة:

مصطلح الصفة المشبهة يطلق على عدد من الصيغ الاسمية المشتقة من الفعل اللازم للدالة على من قام بالحدث مع اقتران هذه الدلالة - غالبا - بالثبوت والدوام والاستمرار(١)، واشتراط دلالتها على القائم بالحدث يخرج اسم المفعول والزمان والمكان والآلة ونحوها من المشتقات الاسمية التى لا تدل على القائم به، واشتراط اقتران هذه الدلالة بالثبوت والدوام والاستمرار لإخراج اسم الفاعل، سواء كان من فعل لازم أو متعد، أما المشتق من متعد فظاهر، إذ لا يدل - بمقتضى تعديه - على استمرار، وأما المشتق من اللازم فلأن اشتقاق اسم الفاعل منه ليس بقصد الدلالة على الدوام، وإنما بقصد الدلالة على الحدوث، كما فى نحو: جالس، وقاعد.

- وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله، أو المتصف به، كما تشاركه فى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، ومن ثم ألحقها النحويون باسم الفاعل فى العمل، وفى شروطه، وفى كثير من مسائلها من الخلاف ما فيه. ولكن التراث النحوى يضم أيضا إلى جوار صور المشابهة بينهما إشارات إلى وجوه عديدة المخالفة بينهما أيضا، أهمها:(٢).

١- أنها قد تشابه المضارع فى الحركات والسكنات، مثل: طاهر النفس، ومعتدل القامة، ومستقيم الرأى. وقد لا تشابهه فى أحيان كثيرة، مثل: ضخم الجسم، شجاع القلب، عطشان للمعرفة.

أما اسم الفاعل فإنه يشبه المضارع دائما فى حركاته وسكناته: فكاتب تشبه يكتب، ومكرم تماثل يكرم، ومستخرج تقابل يستخرج. ومنطلق تعادل ينطلق.

---

(١) يقرر الرضى فى شرحه للكافية "أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى (حسن) فى الوضع إلا: ذو حسن، سواء كان فى بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة فى القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن" ثم يفسر سر القول بدلالة الصفة المشبهة على الدوام بأن الوصف إذ ثبت فى بعض الأزمنة فقد استحال نفيه فى جميع الأزمنة، ولما كان بعض الأزمنة ليس أولى من بعض فقد لزم القول بثبوته فى جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها.

انظر: شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق، وانظر أيضا: الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٠، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ١٤١.

٢- أن الصفة المشبه تتصف - فى دلالتها - بشىء من ثابت الزمن، إذ تدل على الماضى المستمر إلى الحال. وقد تدل الزمن الحال وحده.

أما اسم الفاعل فصالح للدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة: المضى، والحال، والاستقبال.

٣- أن الصفة المشبهة لا تصاغ قياسا إلى من الفعل اللازم دون المتعدى، نحو: حسن، وشجاع، وجبان، وجميل، وأحور، وغضبان. وحر، وصلب.

أما اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم والمتعدد معا.

٤- أن الصفة المشبه قد تضاف إلى فاعلها فى المعنى، مثل: كريم المنبت أى: منبته كريم.

أما اسم الفاعل فلا يضاف إلى فاعله فى المعنى.

٥- أن معمول الصفة المشبهة لابد أن يكون متصفا بها لفظًا أو تقديرًا.

أما اسم الفاعل فقد يكون معموله أجنبيا، تقول فى الصفة المشبهة:

خالد حسن وجه، أو: حسن الوجه منه، أو: حسن الوجه. على تقدير: وجهه، أو الوجه منه. ولا يصح أن تقول: حسن عمرا، كما يصح فى اسم الفاعل أن تقول: خالد مكرم عمرا.

٦- أن معمول الصفة المشبة لا يكون إلا متأخرا عنها، ولا يصح أن يتقدم عليها باتفاق النحاة، فلا يجوز: زيد وجهه حسن - بنصب (وجهه) - على أنه معمول للصفة المشبهة بعده.

أما معمول اسم الفاعل المنصوب فمن النحويين من أجاز تقديمه على اسم الفاعل مع بقاء عمله فيه.

٧- أنه يجوز فى مرفوع الصفة المشبهة أن ينصب وأن يجر - على نحو ما ستذكر بعد قليل - أما النصب فعلى أن المنصوب مشبه بالمفعول به إذا كان معرفة، نحو: رأيت الرجل الحسن الخلق. وعلى أنه تمييز إذا كان نكرة، نحو؛ أكرمت الصديق الجميل خلقا.

أما مرفوع اسم الفاعل فلا يجوز فيه إلا الرفع وحده.

- وللصفة المشبهة - من حيث العمل - أساليب شتى[1]:

فهى تنقسم - أولا - بحسب الصيغة إلى: ما كان مقترنا بأل، وما كان مجرداً منها.

---

(١) انظر: شرح الرضى ٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩.

ثم تنقسم – ثانيا – بحسب المعمول إلى: ما كان مضافًا، وما كان مقترناً بأل، وما كان مجرداً منها.

ومعمول الصفة المشبهة المضاف ينقسم إلى: مضاف إلى ما فيه (أل)، أو مضاف إلى المجرد منها.

ثم إن المعمول ينقسم ـ أيضًا ـ بحسب الحال الإعرابية إلى: مرفوع، ومنصوب، ومجرور.

وجلى أن الصور الناتجة عن تشكيل الصفة المشبهة ومعمولها عديدة، وقد تناولها النحاة بالإحصاء والتحليل، منتهين إلى أن هذه الصور جميعاً جائزة الاستعمال ما عدا صورتين ممتنعتين باتفاق، وهما[1]:

١- إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) ومضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه، أو كان المعمول مضافا إلى المضاف إلى الضمير، نحو: الحسن وجه صديقه، أو الحسن وجه صديق أخيه.

٢- إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) ومضافة إلى معمولها المجرد من (أل) والضمير، نحو: الحسن وجه، أو وجه صديق.

وثمة مسائل أخرى استقبح جمهور النحاة وقوعها فى النثر، فخصوها بحالات الضرورة الشعرية، وإن وجد من النحاة من يجيزها فى السعة، وهى[2]:

١- إذا كانت الصفة المشبهة مجرده من (أل) ومضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: حسن وجهه.

٢- إذا كانت الصفة المشبهة مجردة من (أل) وقد نصبت معمولها المقترن بضمير الموصوف، نحو: حسن وجهه.

٣- إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) وقد نصبت معمولها المقترن بضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٩.
(٢) المصدر السابق، وأيضا: الهمع ٢/ ٩٨.

وواضح أن معمول الصفة المشبهة فى هذه الصور جميعاً محصور فى نطاق ما ليس مرفوعا، إذ هو فى الصورتين الممتنعتين مجرور، وفى الصور المختلف فيها أما مجرور أو منصوب. ومقتضى هذه الملاحظة أن عمل الرفع لا شئ فيه ولا خلاف عليه، حتى إن الرضى قد ردَّ أصل كافة الصور والمسائل إليه وفرعه منه. فقرر أن أصل مسائلها – أى الصفة المشبهة – جميعاً مسألتان: "الحسن وجهه وحسن وجهه، برفع المعمول فيهما،[1] وهاتان المسألتان حسنتان كثيرتا الاستعمال "وإنما كانتا أصلين، لأن الوجه فاعل فى المعنى، فالأصل راتفاعه بالصفة، وإذا ارتفع بها فلابد من الضمير فى متعلق الصفة"[2].

وقد ذهب أكثر النحويين إلى أن الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها شريطة الاعتماد دون أن يشترط فيها شئ من حيث الزمن، يستوى فى ذلك أن تكون بمعنى الماضى، أو الحال، أو الاستقبال، وقد نص أبو بكر ابن طاهر على أنها تكون للأزمنة الثلاثة. مخالفاً ما ذهب إليه كل من السيرافى والأخفش من ناحية؛ حين قررا أن الصفة المشبهة بمعنى الماضى دائمًا، وابن السراج والفارسى من ناحية؛ إذ قالا بأنها لا تكون بمعنى الماضى مطلقا، والشلوبين من ناحية ثالثة؛ حيث يرى أنها تكون بمعنى الحال وحده، قال: "وسواء رفعت أو نصبت؛ لأنك قلت: مررت برجل حسن الوجه، فحسن الوجه ثابت فى الحال لا تريد مضياً ولا استقبالا"[3].

وهكذا نخلص إلى أن الصفة المشبهة الصالحة لوقوعها عنصراً إسناديا فى الجملة الوصفية محصورة فى نوعين:

الأول – الصفة المشبهة المقترنة بـ(أل).

وهذه يشترط فيها ما سبق أن ذكرناه من شروط فى اسم الفاعل، وتتلخص فى:

١- أن تكون (أل) موصولة لا عهدية.

٢- أن تقع مفردة، أى غير مثناة أو مجموعة، إذ لو كانت مثناة أو مجموعة لطابقت العنصر الإسنادى الثانى من حيث العدد، ومن ثم دخلت فى إطار الجملة الاسمية.

والثانى – الصفة المشبهة مجردة من (أل).

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ٩٨.

وهذه يشترط فيها ما سبق أن ذكرنا من شروط فى اسم الفاعل، وهى:

١- أن تكون الصفة مفردة، ليست مثناة ولا مجموعة.

٢- أن تكون عاملة عمل الفعل، بما يتطلبه هذا العمل من: التنكير، وعدم الوصف، والاعتماد على نفى او استفهام، وتأخر المعمول.

وهكذا يمكن أن يقال: الشجاع جنودنا، والجبان أعداؤنا، وما بخيل رجالنا، وهل حسنة أخلاق أهل النفاق؟!.

* * *

اسم المفعول:(١)

اسم المفعول مشتق من المشتقات الاسمية يختص بالدلالة على الحدث وما – أو من وقع عليه. وهو يبنى من الفعل المتعدى مطلقاً، وقد يبنى من الفعل اللازم وذلك إذا اعتمد على ظرف أو مصدر أو جار ومجرور. قال ابن يعيش(٢). "ولا يجوز أن يبنى (مفعول) إلا مما يجوز أن يبنى منه (يُفعل) – بالبناء للمجهول – لأنه جار عليه، فلا تقول: مقوم، ولا مقعود؛ لأنهما لازمان، كما لا تقول: يقام، ولا يقعد – بضم أولهما – إلا أن يتصل به جار ومجرور، أو ظرف، أو مصدر مخصص، فإنه يجوز حيئذ أن تبنيه لما لم يسم فاعله".

وإذا كان الفعل الذى يبنى منه اسم المفعول متعديا إلى مفعول به واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد، نحو: أكرمت الصديق فهو مكرم.

وإذا كان متعديا إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فاسم المفعول يطلق على كل واحد منهما، نحو: أعطيت الزميل كتابا، فكل واحد من الزميل والكتاب يصدق عليه أنه المعطى (بصيغة المفعول).

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ١٤٥، والمقتضب للبرد ٢/ ١١٩، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ٣٥٠، والمرتجل لابن الخشاب ٢٣٩، وشرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٠، وهمع الهوامع ٢/ ٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٧١ وتحفة الإخوان على العوامل ٤٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/ ٨٠.

وإذا كان متعديا إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر فاسم المفعول فى الحقيقة واقع على مضمون التكريب الإسنادى أو الجملة (أى مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ) فالمعلوم فى نحو: علمت خالدا ناجحا: نجاح خالد، وكذلك المجعول فى نحو: جعلت أمجد أنيقاً : أناقة امجد.

وإذا كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل وقع اسم المفعول على كل واحد من (الأول) و(مضمون الثانى والثالث) – أى مصدر الثالث مضافا إلى الثانى – ففى نحو: أعلمت سعدًا خالدًا ناجحًا: المعلم كل من : سعد ونجاح خالد.

وقد قرر النحاة أن اسم المعول يعمل فعله المبنى لغير الفاعل، فيرفع نائب الفاعل، ولا ينصب مفعولا به إلا إذا اشتق من الفعل المتعدى إلى أكثر من مفعول به واحد على الأرجح عند جمهور النحاة، ومن الشائع بينهم تقرير أن (اسم المفعول كاسم الفاعل فى شروط إعماله عمل مضارعه)[1]، ومن ثم ورد فيه ما ورد فى اسم الفاعل من خلاف، وترجح به ما ترجح فى اسم الفاعل من أحكام[2]، وهكذا تستطيع أن تقرر دون كبير تجوز أن لاسم المفعول الواقع ركنا إسنادياً فى الجملة الوصفية أسلوبين:

الأول – أن يقترن بـ (أل)، ويشترط فيه ما يشترط فى اسم الفاعل من:

١- التزام الإفراد.

---

(١) انظر: المرتجل ٢٣٩، وشرح المفصل ٦/ ٨٠، وشرح التصريح ٢/ ٧١، والهمع ٢/ ٩٧، وتحفة الإخوان ٤٦.

(٢) ثمة مسألة خصها كثير من النحاة باسم المفعول، وهى جواز إضافته إلى مرفوعه، نحو: زيد مضروب الظهر، فالإضافة هنا جائزة بشرطين:

الأول – أن يكون اسم المعول من فعل متعد إلى واحد، فلا يجوز أن يكون من فعل لازم، ولا من فعل متعد إلى أكثر من مفعول به واحد.

الثانى – أن يقصد ثبوت الوصف ويتنامى الحدث.

كذلك أجاز هؤلاء النحاة فى هذا المثال وما ماثله القطع عن الإضافة، ونصب الاسم الواقع بعد صيغة اسم المفعول. إما على المفعولية، وإما على التمييز.

نحو قولك مثلا: هو مضروب الظهر (بتنوين اسم المفعول ونصب الظهر على المفعولية)، وهو مضروب ظهراً (بتنوين اسم المفعول ونصب ظهرًا على التمييز).

٢- كون (أل) موصولة لا عهدية.

والثانى – التجرد منها، ويشترط فيه ما اشترط فى اسم الفعل من:

١- التزام الإفراد.

٢- أن يكون عاملا عمل مضارعه، أى أن يتحقق فيه: التكبير، وعدم الوصف، والاعتماد بخاصة على نفى أو استفهام، دون بقية ما يعتمد عليه، وتأخر المعمول.

ومثال اسم المفعول المقترن بـ (أل) نحو: المحمودة أخلاقك، والمشكورة نصائحك، والمقبولة أحكامك، ومثال المجرد منها نحو: ما محمودة أخلاق المنافقين، وما مشكورة نصائح المدلسين، وهل مقبولة أحكام الطغاة الباغين؟ ونحو: ما محترم المهرجون، وما منصور الجبارون، وهل محسود السفهاء العادون؟.

* * *

اسم التفضيل(١):

اسم التفضيل وصف مشتق للدلالة على اشتراك طرفين فى صفة وزيادة أحدهما عن الآخر فيها، نحو: محمد أفضل من محمود، فإن كلا من (محمد) و(محمود) يشتركان فى الفضل، بيد أن الفضل فى محمد أكثر منه فى محمود. وهذا هو الأصل فى استخدام اسم التفضيل، وإذا أطلق كان هو المقصود من إطلاقه. ولكنه قد يخرج عن هذا المعنى الأصيل ويستخدم استخداماً آخر يدل فيه على اتصاف شيئين بوصفين مختلفين وأن أحدهما فى وصفه أقوى من الآخر فى صفته. كما فى نحو: العسل أحلى من الخل، فإنه ليس ثمة وصف مشترك بين العسل والخل، ومن ثم كان أفعل التفضيل هنا – كما يقول النحويون – على غير بابه والقصد منه أن العسل فى حلاوته أقوى من الخل فى حموضته، فالصيغة هنا تدل على اتصاف العسل بالحلاوة، واتصاف الخل بالحموضة، وزيادة درجة الحلاوة فى العسل عن درجة الحموضة فى الخل.

---

(١) انظر: شرح الرضى ٢/ ٢١٢، وشرح التصريح ٢/ ١٠٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٠١، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ٤٣.

٢- ولصيغة اسم التفضيل - فى الاستعمال أربع حالات هى:[١]

أولاً - أن تتجرد من (أل) والإضافة.

وحكم اسم التفضيل حينئذ وجوب التزام الإفراد والتذكير[٢].

ودخول (من) الجارة للمفضل عليه غالباً، وقد تحذف مع مجرورها قليلاً، نحو قوله تعالى: **﴿ليوسف وأخوه أحب على أبينا منا﴾**[٣]، وقوله: **﴿أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾**[٤].

ثانياً - أن تقترن الصيغة بـ (أل).

وحكم اسم التفضيل وجوب مطابقة موصوفه تذكيرا أو تأنيثاً، وإفراداً أو تثنيةً أو جمعا[٥]. وعدم دخول من جارة للمفضل عليه، نحو: هذان الرجلان الأفضلان، وهذه السيدة الفضلى.

ثالثا - أن تضاف صيغة التفضيل إلى النكرة.

وحكمها حينئذ وجوب التزام الإفراد والتذكير، ومطابقة النكرة التى وقعت مضافا إليها للمفضل السابق على اسم التفضيل، نحو: هذا الأشجع رجل، وهما أشجع رجلين، وهم أشجع رجال، وهى أشجع طالبة، وهما أشجع طالبتين، وهن أشجع طالبات.

رابعاً - أن تضاف الصيغة إلى معرفة.

وحكمها فى هذه الحالة جواز المطابقة وعدمها. ومن قبيل المطابقة قوله تعالى:

---

(١) من الثابت حرفيا أن قياس صيغة التفضل هى (أفعل)، ولم يوجد فى العربية اسم تفضيل على غير هذا الوزن فى شكله إلا كلمات ثلاث، هى:

١- (خير) نحو قوله تعالى: (أولئك هم خير البرية).

٢- (شر) نحو قوله تعالى: (أولئك هم شر البرية).

٣- (حب) نحو قول الشاعر:

وزادنى كلفا بالحب أن منعت ... وحب شئ إلى الإنسان ما منعا

ومن الصرفيين من حاول تفسير هذه الكلمات على أنها متطورة من صيغة (أفعل) أيضا، وأن أصلها: أخير، وأشر، وأحب.

(٢) المقتضب ١/ ١٦٨.

(٣) من الآية (٨) من سورة يوسف.

(٤) من الآية (٣٤) من سورة الكهف.

(٥) انظر: المقتضب ١/ ١٦٨.

﴿وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها﴾[1] ومن قبيل عدم المطابقة قوله سبحانه: ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾[2].

وقد قرر جمهور النحاة ضعف مشابهة اسم التفضيل للفعل واسم الفاعل أيضاً. الأمر الذى ترتب عليه وقوع الخلاف فى عمله فى ما من شأنه أن يحتاج إلى قوة العامل. وإجازة عمله فيما لا يحتاج إلى قوة، وهكذا أجاز النحاة أن يعمل فى الضمير المستتر الذى يرفع فاعلا له؛ "لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل"[3]، كذلك أجازوا أن ينصب الظرف والحال والتمييز دون شروط؛ "لأن الظرف والحال يكفى فيهما رائحة الفعل، والتمييز يعمل فيه الخالى عن معنى الفعل، كما فى نحو: رطل زيتا"[4]. واختلفوا فى عمله فى غير ذلك:

- فاختلفوا فى عمله الرفع فى الاسم الظاهر. أما يونس فقد أجاز ذلك مطلقا دون شروط. وأما جمهور النحاة فقد منعوا أن يعمل اسم التفضيل الرفع فى الاسم الظاهر إلا إذا توافرت الشروط الآتية[5]:

١ - أن يكون اسم التفضيل صفة لشىء من حيث اللفظ.

٢ - أن يكون صفة لمتعلق ذلك الشىء المشترك بين ذلك الشئ وغيره من حيث المعنى والحقيقة.

٣- أن يكون المتعلق فى نفسه مفضلا باعتبار الشىء الأول.

٤ - أن يكون ذلك المتعلق فى نفسه مفضلا عليه باعتبار غيره.

٥- أن يكون اسم التفضيل منفيا، وقاس ابن مالك النهى والاستفهام على النفى، فقال فيما نقله السيوطى:

"لا بأس باستعماله بعد نهى، أو استفهام فيه معنى النفى، كقولك: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن"[6].

---

(١) من الآية (١٢٣) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية (٩٦) من سورة البقرة.

(٣) شرح الرضى ٢/ ٢٢٠.

(٤) المصدر السابق، وأيضاً: تحفة الإخوان ٤٨.

(٥) انظر: شرح الرضى ٢/ ٢١٩، وشرح المفصل وهمع الهوامع ٢/ ١٠٢.

(٦) همع الهوامع ٢/ ١٠٢.

وقد منع أبو حيان هذا القياس قائلا: "إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قاله العرب، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأشياء، لاسيما ورفعه الظاهر إنما جاء فى لغة شاذة، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع"(١).

فإذا تحققت فى اسم التفضيل هذه الشروط فقد صح عمله الرفع فى الاسم الظاهر بعده، ولتهيئته بالقرائن التى قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها"(٢) نحو: ما من رجل أحسن فيه الحلم منه فى العالم، ومن ذلك قوله صلوات الله عليه: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة". وقول العرب: ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد، وبهذا المثال لقبت المسالة بمسألة الكحل. ومن ذلك أيضا قول الشاعر(٣):

ما رأيت أمرءا أحب إليه الـ   بذل منه إليك يا ابن سنان

- كذلك اختلفوا فى نصبه المفعول به: فمن النحويين من ذهب إلى أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به مطلقا، ظاهراً كان أو مضمرا(٤) وهو ما عليه جمهور النحاة.

ومنهم من ذهب إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه. ورد ذلك أبو حيان مقررا أن اسم المفعول "إن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعديه كتعديه، وللتراكيب خصوصيات"(٥) وهكذا تقرر عند الجمهور تأويل ما ورد من نصوص يوهم

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، وانظر: المقتضب ٣/ ٢٤٨. ٢٥، وشرح الرضى ٢/ ٢٢٣.

(٣) انظر: شرح التصريح ٢/ ١٠٧، والأشمونى وحاشية الصبان عليه.

(٤) يتعدى اسم التفضيل إلى المفعول به الواحد - الذى لا يفهم فعله علما ولا جهلا - باللام، نحو: هو أبذل للمعروف، فإن كان يفهم فعله علما أو جهلا تعدى بالباء، نحو: هو أعرف بالنحو وأجهل بالفقه.
وإن كان المفعول به يتعدى إليه بحرف الجر تعدى إليه اسم التفضيل به نفسه، نحو: هو أمر منك بفلان وأرمى منك بالنشاب.
ويتعدى إلى أول مفعولى باب (كسوت) و(علمت) باللام، ويبقى ثانيهما فى البابين، نحو: هو أكسى منك لعمرو الثياب، وأعلم منك لزيد منطلقا. "وكان القياس أن يتعدى إلى الثانى أيضاً باللام، إلا أن الفعل لا يتعدى بحر فى جر متماثلين لفظا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد، كمفعول بهما، أو مكانين، أو زمانين".
انظر: شرح الرضى ٢/ ، والهمع ٢/ ١٠٢، وتحفة الإخوان ٤٨.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٠٢.

ظاهرها جواز نصب المفعول به باسم التفضيل، ومن ذلك قوله تعالى: (هو أعلم من يضل عن سبيله)[1] فقد وجب عندهم أن يكون الناصب فعلا مقدرا يدل عليه اسم التفضيل، وتأويل الآية: هو أعلم من كل واحد، يعلم من يضل عن سبيله. وكذلك قوله سبحانه: (الله أعلم حيث يجعل رسالته)[2]، إذا أعربت (حيث) مفعولا به لفعل محذوف دل عليه (أعلم)، والتقدير كما فى شرح التسهيل: الله أعلم، يعلم مكان جعل رسالاته.

من هذا العرض لأساليب اسم التفضيل وشروط عمله نخلص إلى أنه لا يقع ركنا إسناديا فى الجملة الوصفية إلا إذا أخذنا برأى يونس وحده، وهو رأى مرجوح. إذ إن باقى النحاة – كما سبق أن ذكرنا – قد وضعوا من الشروط ما لا يتيح لاسم التفضيل أن يقع طرفا إسناديا فى هذه "الجملة"، كما ذكروا من الضوابط ما يحول دون وقوعه عنصرا إسناديا فيها: ومن بين هذه الضوابط والشروط:

١- أن اسم التفضيل لابد أن يقع صفة لفظية لموصوف سابق عليه، ومؤدى هذا الشرط استحالة وقوعه مبتدأ بالضرورة.

٢- أنه باستثناء صيغة التفضيل المجردة من (أل) والإضافة، فإن التطابق العددى بين اسم التفضيل وموصوفة مطرد، فقد أوجبه النحاة بصورة مباشرة فى الصيغة نفسها إذا كان مقترنا بـ(أل)، كما أوجبوه أيضاً بصورة غير مباشرة حين يضاف إلى نكرة بما اشترطوه من مطابقة النكرة للموصوف، كذلك أجازوه باطلاق فيما أضيف إلى المعرفة. ومن الثابت عندنا أن التطابق العددى يخرج التركيب الإسنادى من نطاق الجملة الوصفية.

٣- أن اسم التفضيل المجرد من (أل) والإضافة كان يصلح لوقوعه طرفا إسناديا فى الجملة الوصفية، بما وضعه النحاة من ضوابط لاستعماله تحتم التزام صيغته الإفراد والتذكير، بيد أن الشروط التى وضعها جمهور النحاة تحول دون هذه الصلاحية وتمنع من هذا الوقوع.

وهكذا لا يسهم اسم التفضيل فى إثراء النماذج النمطية للجملة الوصفية إلا على رأى مرجوح، ومن خلال أمثله محدودة يمكن أن تعد – فى ضوء السائد فى التراث النحوى –

(١) من الآية (١١٧) من سورة الأنعام.
(٢) من الآية (١٢٤) من سورة الأنعام.

مخالفة للأصل المطرد؛ كما لو قيل: الأحسن الصامدون، والأروع المقاتلون، فإن صيغة التفضيل تعرب مبتدأ، والمرفوع بعدها فاعل لها، وجلى أنه لا تطابق من الناحية العددية بين طرفى الإسناد فى الجملة، وفقدان التطابق العددى هو المؤشر الواضح لاندراج هذا النمط من الجمل فى إطار الجملة الوصفية.

* * *

المنسوب:

المقصود بالمنسوب هنا الصيغة الاسمية القياسية المطردة الاستعمال فى النسب، تلك التى تتكون من الكلمة المنسوب إليها ملحقاً بها فى آخرها لاصقة خلفية عبارة عن ياء مشددة صالحة لقبول العلامات الإعرابية الثلاثة:

الضمة - والفتحة - والكسرة، التى يصطلح عليها بياء النسب، على نحو ما هو مقرر فى قواعد الصرف[1]، كما فى نحو: مصرى، وقاهرى وأنصارى ونحوى وغيرها. وبهذا التحديد تخرج الأسماء الدالة على النسب بدون وجود هذه اللاحقة، كاستخدام بعض الأوزان فى الدلالة على النسب، كما فى: (فعال) - بفتح الفاء وتضعيف العين - نحو: بزار، وعطار، ونجار وبقال، وسياف. أى: صاحب بزر وعطارة ونجارة وبقالة وسيوف. و(فاعل) - بكسر العين - نحو: تامر، ولابن، وطاعم، أى: صاحب تمر ولبن وطعام. و(فعل) - بفتح الفاء وكسر العين - نحو: لبن، وطعم ولبس، وعمل، أى: صاحب لبن وطعام ولباس وعمل و(مفعال) - بكسر الميم - نحو: امرأة مِعطار، أى ذات عطر. و(مفعيل) - بكسرة الميم أيضاً - نحو: ناقة محضير، أى ذات حُضر - بضم الحاء - وهو الجرى. فإن هذه الصيغ جميعاً وإن دلت على النسب فإنها لا تعمل باتفاق النحاة، ومن ثم فإنها لا تدخل فى نطاق المعتد به من المنسوب فى الجملة الوصفية.

وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن التركيب القياسى المطرد للنسب - الذى يتكون من المنسوب إليه واللاصقة الخلفية - يجوز أن يعمل عمل الفعل المبنى لغير الفاعل، شأنه فى ذلك شأن اسم المفعول،وأنه يشترط لهذا العمل ما يشترط فى اسم المفعول من شروط[2]،

(١) انظر: القواعد الصرفية.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ١٥٦.

سواء كان مقترنا بـ (أل) أو مجرداً منها. ومقتضى ذلك أن للمنسوب الواقع عنصراً إسناديا فى الجملة الوصفية أسلوبين متميزين:

الأول – أن يقترن بـ (أل)، ويشترط فيه شرطان:

١- أن تكون (أل) موصولة لا عهدية.

٢- التزام الإفراد.

والثانى – أن يتجرد منها، ويشترط فيه – بدوره – شرطان:

١- التزام الإفراد.

٢- أن يعمل عمل الفعل، أى أن يتحقق فيه التكبير، وعدم الوصف، والاعتماد على نفى او استفهام دون بقية ما يعتمد عليه، وتأخر المعمول.

وهكذا يمكن أن يقال مثلا: النحوى أساتذتنا، والأدبى اتجاهاتنا، كما يمكن أن يقال: ما مصرى أولئك الذين يبيعون أوطانهم للأعداء، وهل عربى الخونة لآمال أمتهم؟ و"كذلك: أقرشىّ قومك، وأقرشى أبواك"؟ كما مثَّل سيبويه[١]. بإعراب المنسوب المتقدم فى كل الأمثلة مبتدأ وما بعده مرفوع به. وواضح أننا التزمنا فى الأمثلة ما التزمه سيبويه من مخالفة عددية بين ركنى الإسناد فى الجملة، إذ إن هذه المخالفة خصيصة بارزة من خصائص الجملة الوصفية التى لولاها ما كانت الجملة منها: فلو قيل مثلا: القرشيان أبواك، لصارت الجملة اسمية. ونحوها لو قيل: ما مصريون الذين لوطنهم يبيعون.

على أنه لا يفوتنا أن نذكر أنه برغم ما قرره النحاة من أن المنسوب يلحق باسم المفعول فى العمل، وأنه ينبغى أن تتوافر فيه الشروط نفسها، وأنه يطرد فيه الأساليب ذاتها، فإن من الثابت أن ثمة فارقا أساسيا بينهما فى العمل، ويتمثل هذا الفارق فى أن اسم المفعول يمكن أن يتعدى إلى أكثر من معمول به، منها ما هو مرفوع بالضرورة نائباً عن الفعل، ومنها ماهو منصوب: إما على المفعولية إذا كان الفعل متعديا إلى أكثر من واحد بنفسه، وإما على الحالية، أو التمييز، أو الظرفية، كما أن منها ما ليس منصوبا فى اللفظ، وإن قرر النحاة كونه منصوبا محلا، وهو الجار والمجرور. أما المنسوب فإنه لا ينصب المفعول به قط، وإن أمكن أن يعمل فى غير المفعول به من الحال فى نحو: الثورى رجالك مقاتلين،

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٦.

والتمييز نحو: المحمدى أصدقاؤك خلقاً، والظرف نحو: ماورديه أشعارك الليلة، والجارو المجرور نحو: هل منهجى آراؤك فى بحثك؟

* * *

وهكذا نخلص إلى أن العنصر الإسنادى الأول فى الجملةالوصفية يقع واحداً من هذه الصيغ المشتقة أو المؤولة بها، وهذه الصيغ كلها بعض ما يطلق عليه فى التراث النحوى " ما يعمل عمل الفعل" إذا إن مما يعمل هذا العمل – بالإضافة إليها – المصدر ، واسم المصدر، واسم الفعل، والظرف، والجار والمجرور.

أما المصدر واسمه فلأنهما حين يقعان مبتدأين يكونان طرفين إسناديين فى (الجملة) الاسمية لا الوصفية. لما يلزم هذا الوقوع من تطابق بين عنصرى الإسناد فى الجملة من الناحية العددية.

وأما الظرف والجار والمجرور فلأنهما حين يقعان ركنا إسناديا يكونان فى إطار الجملة الظرفية.

وأما اسم الفعل فلأنه ـ شأنه شأن الفعل ـ يقع ركنًا إسناديًا دائمًا فى الجملة الفعلية.

وهكذا لا يتبقى مما يعمل عمل الفعل – مما يصلح لوقوعه طرفا إسناديا فى الجملة الوصفية – إلا تلك الأنواع التى تناولناها، وهى: اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة واسم المفعول، واسم التفضيل، والمنسوب. بيد أنه ينبغى أن نؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من أن هذه الأنواع لا تقع دائما عنصراً إسنادياً فى الجملة الوصفية، بل حين تستوفى ما ذكرناه لها من شروط.

ومقتضى ذلك أن من الممكن أن لا تقع عنصراً إسنادياً أصلا. وذلك إذا استعملت دون إسنادها إلى غيرها.

كما أنه من الممكن أن تقع عنصرًا إسنادياً فى غير الجملة الوصفية، فيما لو وقعت ركناً إسنادياً فى الجملة الاسمية، أو الظرفية. أو الفعلية كما لو قلت مثلا: العامل محترم، وفى القلب منا العامل بإخلاص، ويحترم العامل الجاد عمله، ففى هذه الأمثلة الثلاثة اسم فاعل وقع مسنداً إليه فى غير الجملة الوصفية. وليس اسم الفاعل فى الأمثلة سوى نموذج يمكن أن يقاس عليه بقية المشتقات وما ألحق بها من المنسوب.

أما إذا استوفت الشروط فإنها تصبح صالحة للوقوع طرفا إسناديا فى الجملة الوصفية. بل إنها تكون بالضرورة ركنا إسناديا فيها إذا ذكر الطرف الإسنادى الثانى - وهو المسند إليه - بعدها.

وللمسند إليه فى هذه الجملة أحكام تميزه، فهو لا يكون مفردا، أى أنه يجب أن يكون مثنى أو مجموعا، وهو مرفوع دائما بالمسند فلا يقع غير مرفوع، ولا يتأثر بغير المسند من عوامل الرفع الأخرى فعلية كانت أو حرفية - على الرأى الذى يجعل للحروف عمل الرفع أيضاً - وهو واجب الذكر فى الجملة، ملتزم الوجود بعد المسند فيها.

ومقتضى هذه الأحكام أنه لا يقبل الإفراد، ولا النسخ، ولا الحذف، ولا التقدم. ويمكن أن تعد هذه جميعا من بين الخصائص المميزة للجملة لوصفية.

أما أنه لا يقبل الإفراد فلأنه إذا وقع مفردا تحولت الجملة حينئذ إلى جملة اسمية؛ لتحقق التطابق العددى بين طرفى الإسناد فيها. وسنفصل القول فى هذه النقطة بعد قليل، حين نتناول العلاقة بين طرفى الإسناد فى الجملة الوصفية.

وأما أنه لا يقبل النسخ فلأن للناسخ دائماً أثراً إعرابياً ظاهراً أو مقدرًا؛ لأنه لا يكون إلا عاملا، وما دام المسند إليه معمولا فى الجملة الوصفية للمسند فإنه يستحيل أن يقبل أثر عامل آخر، وفقاً لما تقرره الأصول من عدم اجتماع عاملين على معمول واحد.

وأما أنه لا يقبل الحذف فلأنه - بالضرورة - سوف يؤدى إلى لبس - سواء فيما يتصل بالمعنى المستفاد من الجملة، أو فيما يتصل بتصنيف أنواعها، إنك حين تسمع قائلا يقول: الناجح، أو : هل ناجح؟ أو ما ناجح - مثلا- لا سبيل إلى أن تحدد العنصر الإسنادى الثانى فى الجملة، وهل هو المسند أو المسند إليه، وهل هو مقتدم أو متأخر. وهكذا يحدث خلط لا سبيل معه إلى تمييز المعنى أو تصنيف الجمل المعبرة عنه.

وأما أنه لا يتقدم على المسند فلأن العامل - عند جمهور النحاة - شبيه بالفعل، وبما أنه لا يجوز عندهم تقدم مرفوع الفعل عليه فكذلك لا يجوز تقدم مرفوع شبه الفعل عليه. بل إن امتناع تقدمه آكد؛ لأنه إذا كان الفعل - وهو الأصل فى العمل - يمتنع معه تقدم المرفوع، فإن امتناعة مع شبه الفعل - وهو متفرع عنه - من باب أولى.

وثمة عدد من القضايا الثانوية التى تترتب على هذه الأحكام، لعل أهمها تفسير عمل الوصف فى والمرفوع بعده: والاتجاه لشائع فى التراث النحوى يفرق بين نوعين من المرفوع، تبعاً لاختلاف أنواع المشتقات السابقة عليه والعاملة فيه. فإذا كان المرفوع بعد اسم الفاعل، أو أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة أو اسم التفضيل أعرب فاعلا، وإذا وقع بعد اسم المفعول أو المنسوب أعرب نائبا عن الفاعل، ولا نكاد نجد خلافا يذكر حول هذا التقسيم اللهم إلا فى بعض التخريجات المحدودة لبعض الأمثلة الواردة للمنسوب، ومن ذلك ما ذكره صاحب تحفة الإخوان على عوامل البركوى من إمكان أن يعرب المرفوع بعد المنسوب فاعلا[١]، وهو تخريج لا يخلو من وجاهة. أو بعض الآراء الداعية إلى إغفال هذا التقسيم جملة، والاكتفاء باعتبار المسند إليه "مرفوعا" للوصف دون حاجة إلى بيان سبب الرفع وطبيعته حتى لا تجمع الجملة بين ما يبدو أنهما صيغتان وقعتا مسندًا إليهما، وهما: المبتدأ، والفاعل أو نائبه[٢]. وحتى لا تعدد دلالة المصطلحات بتعدد الجمل المستخدمة فيها. ولا نحسب هذه الأسباب – برغم وجاهتها – كافية لإغفال الفروق الواضحة بين المرفوع بعد اسم الفاعل وماكان بمعناه، والمرفوع بعد اسم المفعول وما كان مؤولا به. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المصطلح "المبتدأ" متعدد الدلالة بالفعل فى التراث النحوى، وأن هذا التعدد من الثبات والاستقرار بحيث لا يمثل الأخذ به عائقاً فى فهم الوظيفة النحوية للمصطلح فى الجملة. فضلا عن أن الأخذ بالمصطلحين الدالين على عنصرى الإسناد فى الجملة الوصفية على نحو ما هو شائع فى التراث النحوى – وهما مصطلح المبتدأ للدلالة على المسند، والفاعل أو نائبه للدلالة على المسند إليه – كفيل بتأكيد الوضع الخاص لهذه الجملة بين غيرها من الجمل المعتد بتصنيفها عند النحاة، وهما الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وكأن هذه الجملة –بعنصريها الإسناديين – جملة ذات اتصال وثيق بنوعى الجملة المتميزين، وهى بذلك تشبه كلا منهما فى بعض النقاط، ولكنها – مع ذلك – تخالفهما فى بعض النقاط أيضا، على نحو ما سنعرض له – إن شاء الله – عند مقارنة أحكام الجملة الوصفية بغيرها من أنواع الجملة العربية ، فى ختام هذا الفصل.

* * *

(١) تحفة الإخوان على العوامل ٤٥١.

(٢) انظر: دراسات نقدية فى النحو العربى ١٥١.

من هذا العرض لمكونات الجملة الوصفية وعلاقاتها يتضح أن المؤثرات التى تصوغ تشكيل هذه الجملة وتسهم فى إثرا نماذجها النمطية متعددة، بيد أنه يمكن إجمالها فى أمور أربعة، هى: الصيغة الوصفة الواقعة مسندا ونوعها، والمرفوع الواقع مسندا إليه وطبيعته، وسياق الجملة واحتمالاته، والمكملات الممكنة ومواقعها.

- أما الصيغة الوصفية الواقعة مسنداً فإنه تتنوع إلى ستة أنواع كما سبق أن ذكرنا، وهى: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمنسوب، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم التفضيل عند يونس وحده من بين النحاة، وتقدم هذه الأنواع الستة اثنى عشر احتمالا؛ لأن كلا منهما يمكن أن يقترن بـ (أل) الموصولة، كما يمكن أن يتجرد منها.

- وأما المرفوع الواقع مسنداً إليه فى الجملة فإن أنواعه ثلاثة، هى: أن يكون اسما جامدا، أو أن يكون اسماً مشتقاً، أو أن يكون ضميراً، وتقدم هذه الأنواع الثلاثة ستة احتمالات؛ لأن كلا منهما يمكن أن يكون مثنى، كما يمكن أن يكون جمعاً.

- وأما السياق فله احتمالات ثلاثة: أن يكون إيجابا، أو نفيًا، أو استفهاما.

- وأما المكملات فدورها فى تعدد النماذج النمطية للجملة الوصفية بالغ الخطر، ونتائجها فى تعدد صورها لا تقع تحت حصر؛ إذ إن مع الممكن أن تخلو الجملة من المكملات كما أن من الممكن أن تحتوى على واحد أو أكثر منها، وفى طليعتها: المفعول به، والحال، والتمييز، والظرف، والجار والمجرور، والتوابع الاربعة: النعت. والعطف، والتوكيد والبدل.

فإذا نحن تجاوزنا عن دور هذه المكملات فى تعدد النماذج النمطية للجملة الوصفية مكتفين بتصورها فى ضوء الاحتمالات الناتجة عن المؤثرات الثلاثة الأولى اتضح أن هذه النماذج تتجاوز مائتى نموذج. حسبنا أن نمثل لبعضها - فى إطار صيغة واحدة منها - هى اسم الفاعل - على النحو الآتى:

أولا: اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد مثنى ، مثل:

الصامت أخواك.

اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد جمع. مثل:

الصامد رجالنا.

اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق مثنى. مثل:
الحاضر صديقاك.
اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم مشتق جمع، مثل:
الجالس مريدوك.
اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير مثنى منفصل، مثل:
المعتدى أنتما.
اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + ضمير جمع منفصل، مثل:
الفاهم أنتم.

ثانيا – أداة نفى(١) + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد مثنى، مثل: ما الصمت أخواك.

أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة _
اسم جامد جمع، مثل: ما المستكين رجالنا.
أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة +
اسم مثنى، مثل: ما الحاضر صديقاك.
أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة +
اسم مشتق جمع، مثل: ما المتحدث مريدوك.
أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة+
ضمير مثنى منفصل، مثل: ما المسافر أنتما.
أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
ضمير جمع منفصل، مثل: ما المعتدى أنتم.

ثالثا: أداة استفهام(٢) + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة +
اسم جامد مثنى، مثل: هل الصامت أخواك؟

---

(١) صرح النحاة بأنه لا فرق بين أن يكون النفى بما، أولا، أو إن، أو غير، أوليس.
انظر: شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ١٩١، وابن عقيل ١/ ٨٩.

(٢) صرح النحاة بأنه لا فرق فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة، أو بهل، أو كيف، أو من، أو ما.
انظر: ١/ ١٩٠ من الأشمونى، وابن عقيل ١/ ٨٩.

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة +

اسم جامد جمع، مثل: هل الصامد رجالنا؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة +

اسم مشتق مثنى، مثل : هل الحاضر صديقاك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة +

اسم مشتق جمع، مثل: هل الجالس مريدوك؟

أداة نفى + اسم فاعل مشتق مقترن بـ (أل) الموصولة +

ضمير مثنى منفصل، مثل: هل المهاجم أنتما؟.

أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة +

ضمير جمع منفصل، مثل: هل المعتدى أنتم؟.

رابعًا- اسم فاعل مجرد من أل[1] + اسم جامد مثنى ، مثل:

صامد أخواك.

اسم فاعل مجرد من أل + اسم جامد جمع. مثل:

مناضل رجالنا.

اسم فاعل مجرد من أل + اسم مشتق مثنى، مثل:

مقاتل زميلانا.

اسم فاعل مجرد من أل + اسم مشتق جمع، مثل.

ثائر أحبابنا.

اسم فاعل مجرد من (أل) + ضمير مثنى منفصل، مثل:

مسافر أنتما.

اسم فاعل مجرد من (أل) + ضمير جمع، مثل.

متخلف أنتم.

---

(١) هذه المسألة خلافية كما سبق أن ذكرنا فى اسم الفاعل.

خامسا: أداة نفى + اسم فاعل مجرد + اسم جامد مثنى، مثل:

ما صامت أخواك.

أداة نفى + اسم فاعل مجرد + اسم جامد جمع، مثل:

ما حاضر صديقاك.

أداة نفى + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق مثنى، مثل:

ما حاضر صديقاك.

أداة نفى + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق جمع، مثل:

ما جالس محبوك.

أداة نفى + اسم فاعل مجرد + ضمير مثنى منفصل، مثل:

ما معتد أنتما.

أداة نفى + اسم فاعل مجرد + اسم جمع منفصل، مثل:

ما مهاجم أنتم.

سادسا – أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم جامد مثنى، مثل:

هل صامت أخواك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم جامد جمع، مثل:

هل صامد رجالنا؟

أداة أستفهام + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق مبنى، مثل:

هل حاضر صديقاك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم مثنى جمع، مثل:

هل جالس مر يدوك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + ضمير مثنى منفصل، مثل:

هل مهاجم أنتما؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + ضمير جمع منفصل، مثل:

هل معتد أنتم؟

ثانياً: العلاقات المحتملة لمكونات الجملة:

يدور حديث النحويين عن العلاقات المحتملة بين عناصر الإسناد فى هذه الجملة حول محور "التطابق العددى" – سلباً أو إيجابا – بحيث يمكن الزعم بأن الصور التركيبية المحتملة – سواء كانت مقبولة أو مرفوضة – مبنية على موقفها من "التطابق العددى" وممتدة منه. وقد عرض النحاة لهذه الصور من خلال الاحتمالات الآتية(١):

---

(١) انظر مثلا: شرح الرضى على الكافية ١/ ٨٧، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٩٠.

وقد حاول الخضرى استقصاء الاحتمالات العقلية لمكونات هذه الجملة فذكر أنها تبلغ خمس عشرة صورة على النحو الآتى:

أولا: صورتان يمتنع فيهما كون الوصف خبرا ويجب كونه مبتدأ، وهما:

١- إذا كان الوصف مفردا ومرفوعه مثنى.

٢- إذا كان الوصف مفردا ومرفوعه جمعا.

ثانيا: صورتان يمتنع فيهما كون الوصف مبتدأ ويجب كونه خبرا مقدمًا، وما بعده مبتدأ، وهما:

٣- إذا طابق الوصف مرفوعه فى التثنية.

٤- إذا طابق الوصف مرفوعه فى الجمع.

ثالثا: صورة خمس من قبيل التركيب الفاسد، وهى:

٥- إذا كان الوصف مثنى وما بعده مفرد.

٦- إذا كان الوصف جمع تصحيح وما بعده مفرد.

٧- إذا كان الوصف مثنى وما بعده جمع.

٨- إذا كان الوصف جمعا وما بعدهامثنى.

٩- إذا كان الوصف جمع تكسر وما بعده مفرد.

رابعا – ست صورة يجوز فيها الوجهان. كون الوصف خبرا مقدما، أو كونه مبتدأ وما بعده مرفوعه، وهى:

١٠- إذا كان الوصف مفردا وما بعده مفرد.

١١- إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والمجموع، كجب وجرح، وما بعده مفرد.

١٢- إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره وما بعده مثنى.

١٣- إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره وما بعده جمع.

١٤- إذا كان الوصف مجموعا جمع تكسير وما بعده مثنى.

١٥- إذا كان الوصف مجموعا جمع تكسير وما بعده جمع وفى الصورتين الأخيرتين خلاف.

انظر: الخضرى على ابن عقيل ١/ ٩٠، ٩١.

الاحتمال الأول – التوافق أو التطابق العددى بين مكونات الجملة، ولهذا الاحتمال صورتان:

١- التوافق إفراداً، نحو: هل ناجح الصديق، وما مسافر الوالد.

٢- التوافق فى غير حالة الإفراد، نحو: هل الناجحان الصديقان؟، وهل المسافرون زملاؤك؟.

والاحتمال الثانى – المخالفة العددية بين ركنى الإسناد فى الجملة، ولها صور أربع:

١- إفراد الوصف وتعدد المرفوع بعده، نحو: هل ناجح الصديقان؟، وما مهمل الجادون.

٢- تعدد الوصف وإفراد المرفوع بعده، نحو: هل ناجحان الصديق؟، وما مهملون الزميل.

٣- تثنية الوصف وجمع المرفوع بعده، نحو: هل ناجِحان الأصدقاء؟، وما مهملتان الزميلات.

٤- جمع الوصف وتثنية المرفوع بعده، نحو: هل ناجحون الصديقان؟، وما مهملات الزميلتان.

ويرفض النحاة – باتفاق – من هذه الاحتمالات الصورة الثلاث الاخيرة، التى تتسم بتعدد الوصف والمخالفة العددية معاً، ويجعلونها من قبيل الخطأ التركيبى الذى لا يصح ذكره إلا بهدف استقصاء الاحتمالات العقلية فحسب، ويقبلون الصور الثلاث الأخرى، ولكنهم يقسمونها – بحسب تصنيفها – أقساما ثلاثة:

القسم الأول – يجب أن تصنف فيه الصور فى إطار الجملة الاسمية المكونة من "مبتدأ وخبر" – وهى التى تتحقق فيها المطابقة العددية فى غير حالة الإفراد، نحو: هل ناجحان الزميلان؟. فإنه يجب أن يعرب الوصف فى المثال خبراً مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً" ولا يجوز أن يكون الوصف فيها مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل فى لزوم الإفراد على اللغة الفصحى"[1].

والقسم الثانى – يجب أن تصنف فيه الصورة فى نطاق الجملة المكونة من "مبتدأ ومرفوع" – وهى التى اصطلحنا عليها بالجملة الوصفية. وهى التى تتسم "بالمخالفة

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٦

العددية"، بأن يقع الوصف مفرداً، والمرفوع بعده غير مفرد، سواء كان مثنى نحو: هل حاضر الزميلان؟ أو مجموعا نحو: هل مسافر الطالبات؟ فإن الوصف يجب أن يعرب فى هذه الحالة مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلا – أو نائب فاعل – له، ولا يجوز أن تكون الجملة مكونة من مبتدأ وخبر لا نعدام التطابق العددى بين ركنى الإسناد فيها.

وأما القسم الثالث – فقد أجاز النحاة تصنيفه فى كل من الجملتين، وذلك إذا اتفق الوصف والمرفوع بعده فى التطابق العددى إفراداً. إذ أجاز كثير من النحاة أن يعرب الوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به، كما أجازوا أن يعرب خبراً مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر.

وهكذا لا يدخل فى إطار ما أسميناه بالجملة الوصفية إلا صورتان فحسب:

الأولى – تلك التى تتسم بالمخالفة العددية. حين يكون الوصف مفرداً والمرفوع بعده غير مفرد وهو بالضرورة فاعل له أو نائب عنه.

والثانية – تلك التى تتصف بالموافقة العددية، وذلك بأن يكون الوصف والمرفوع بعده مفردين.

ولما كانت الصورة الثانية – كما أسلفنا – تحتمل تعدد التوجيه عند النحاة، إذ من المقطوع به عندهم أنه يجوز تصنيفها فى إطار الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، وذلك لتحقق التطابق العددى بين ركنى الإسناد فيهاعلى نحو ما هو مقرر فى الجملة الاسمية. ولما كانت المخالفة العددية ظاهرة من أبرز الظواهر المميزة لكثير من النماذج النمطية للجملة الوصفية، وهى الظاهرة التى لفتت نظر شيخ النحاة سيبويه حين عرض لعدد من نماذج هذه لجملة مقارنة بمقابلها من الجملة الاسمية، مثل: أذاهب أبواك؟، وأمنطلق قومك؟ "فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت: قومكم منطلقون،وقومك حسنون، كما تقول: أبواك قالا ذاك، وقومك قالوا ذاك[1]" لذلك فإننا نؤثر إخراج هذه الصورة من نطاق الجملة الوصفية، واعتبارها من قبيل الاسمية، وهكذا تصبح الجملة الوصفية محصورة فى تلك الصورة التى تتسم بالمخالفة العددية بين ركنى الإسناد فيها.

إننا بهذا التحديد نناى بهذه الضوابط عن بعض صور الخلط والاضطراب والتضارب التى حملت بعض اللغويين – من القدامى والمحدثين – على مهاجمة النحاة والتشكيك فى

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٦.

دقة ما وضعوه من قواعد. وحسبناأن نمثل فى هذا المجال بما ذكره الدكتور عبد الرحمن أيوب فى كتابه: "دراسات نقدية فى النحو العربى" حين عرض لهذا الموضوع. إذ قال: "نود الآن أن نلفت النظر إلى التناقض الذى تجره نظرية الفاعل الذى يسد مسد الخبر فى هذا الصدد. وفى المثال: (أقائم محمد؟) تعرب: (قائم)مبتدأ، أى أنها مسند إليه، وتعرب (محمد) فاعلا، أى أنها مسند إليه أيضاً. ومقتضى هذا وجود جملة تتكون من مسندين إليهما ولا غير. ولو قيل بأن (محمد) قد سد مسد الخبر وأنه بذلك مسند لكانت هذه الكلمة مسندا ومسنداً إليه فى نفس الوقت، وهو أمر لا يقبله عقل".

ثم يضيف: "وللنحويين فى هذا المثال إعراب آخر. هو اعتبار (قائم) خبراً مقدما، و(محمد) مبتدأ مؤخراً، ومقتضى هذا الإعراب أن تكون (قائم) مسنداً و (محمد) مسنداً إليه، وهو عكس وضعيهما على الإعراب الذى سبق، ومن المعلوم أن الإسناد اعتبار دلالى لا إعرابى، ولا يقبل المنطق السليم أن يكون المسند حسب الإعراب الأول هو المسند إليه حسب الإعراب الثانى؛ لأن جملة: (أقائم محمد) لم تتغير فى ذاتها، سواء أعربت على هذا الوضع أو ذاك".

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن دعوى أن الجملة مكونة من مسندين إليهما وأنها تخلو من المسند لا تستند إلى مقومات موضوعية؛ إذ ينقصها الإحاطة المستوعبة بدلالات مصطلح "المبتدأ" فى التراث النحوى، فهى دعوى تفترض وحدة دلالة هذا المصطلح، ووحدة الوظيفة التى يؤديها فى الجملة، وكونه فى كل الحالات مسنداً إليه فيها. وهذه كلها افتراضات تنفيها الحقائق الثابتة فى هذا التراث، تلك الحقائق التى تؤكد تعدد دلالات هذا المصطلح وتنوع وظائفه وإمكان وقوعه مسنداً حينا ومسنداً غليه حينا آخر. إذ هو مسند باطراد فى الجملة الوصفية، ومسنداً إليه باطراد فى الجملتين الاسمية والظرفية، على نحو ما ذكرنا من قبل.

وإذا كان المأخذ الأول الذى ذكره الدكتور أيوب يفتقد الأساس الصالح للأخذ به فإن المأخذ الثانى الذى عرضه ينهض على أسس منهجية، فإن من المقرر منهجيا أن "الجملة" فى إطار "الموقف اللغوى" لا تحتمل تعدد الدلالة ومن ثم تأبى تعدد التوجيه، وأن تعدد التوجيه مبنى فى جوهره على فصم الصلة الحية بين الجملة أو التركيب من ناحية والموقف اللغوى من ناحية أخرى. وتطبيقا لهذه الأسس يكون القول بوجود عند من الاحتمالات

الجائزة فى توجيه الجملة المكونة من وصف مفرد ومرفوع مفرد – وهى الجملة التى أجاز النحاة باطراد كونها من قبيل الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، والمكونة من مبتدأ ومرفوع أغنى عن الخبر – مظهرا من مظاهر الاضطراب المنهجى فى تصنيف الجملة. وهو اضطراب لا نجد بدا من تلافيه بسلك هذه الجملة فى إطار الجملة الاسمية فحسب، دون أن نجيز كونها تحتمل أيضا الوصفية. تحقيقا لتلك الأسس التى سبق بيانها، ورعاية للخصائص التى يجب لحظها، وفى طليعتها اختلاف موقف الجملتين من التطابق العددى سلباً وإيجابا.

* * *

وهكذا تخلص إلى أن من الممكن تحديد الجملة الوصفية فى أنها "الجملة المكونة من مبتدأ وقع وصفا مشتقا أو مؤولا به، مفرداً، قد أسند إلى مرفوعه الظاهر أو الضمير المنفصل، المثنى أو المجموع، التالى له".

واستخدامنا لفظ "الجملة" فى التعريف للإشارة إلى أنه لابد فى الجملة الوصفية من الخصيصتين الضروريتين لتكوين الجملة، وهما: الإسناد والإفادة التامة. وما يقتضيه ذلك من استقلال الوصف ومرفوعه بتمام الفائدة، بحيث إذا لم يقدم هذه الفائدة التامة لم يعد من قبيل الجملة الوصفية، كما فى نحو: ما حاضر شقيقه محمد، وهل مأكول طعامه بخيل؟

والمقصود من "الوصف المشتق" مادل على حدث وصاحبه من الصفات المتفقة مع أفعالها فى المادة والعمل. وهذه الأوصاف مزدوجة الدلالة بالضرورة، حيث تدل على الحدث والموصوف به. وبذلك نستبعد ما كان من الأوصاف مفرد الدلالة، كاسم الزمان والمكان، والمرة، والهيئة، والآلة.

ويتناول "المؤول بالوصف" المنسوب خاصة، فإنه يشبه الوصف المشتق من حيث معناه، إذ يدل على ذات موصوفة بصفة من الصفات، ومن حيث استعماله؛ إذ يمكن أن يعمل عمل الوصف المشتق وأن يكتفى بمرفوعه بعده.

وتقييد الوصف "بالإفراد" لاستبعاد ما ليس مفرداً من الأوصاف، "أنه – كما ذكرنا – يمكن أن يقدم نماذج نمطية للجملة الاسمية، ولكنه لا يصلح لتقديم أية نماذج للجملة الوصفية باتفاق.

والنص على كون هذا الوصف " مسند" بغية إخراج ما كان منه مسندا إليه، فإنه محصور فى دائرة الجملتين: الاسمية والظرفية، دون الوصفية.

وإيثار لفظ "الإسناد إلى المرفوع" للإشارة إلى أن هذا الوصف يعمل عمل الفعل، بما يتطلبه هذا العمل من توافر شروط بعينها فيه وشروط فى مرفوعه، ثم إن استعمال لفظ "المرفوع" بهذا العموم قد أريد به أن يسع ما كان منه فاعلا، وما كان منه نائبا عن الفاعل.

وتقييد المرلفوع بكونه اسما "ظاهراً" أو ضميرا منفصلا "لإخراج غيرهما من الأسماء غير الظاهرة والضمائر المتصلة. والنص على كونه مثنى أو مجموعا لإخراج ما كان منه مفرداً فإنه يدخل فى نطاق الجملة الاسمية.

والنص على كون المرفوع تاليا للوصف لتأكيد التزام هذا الترتيب فى الجملة الوصفية، فإنها لا تخالف هذا الترتيب قط. فى حين يمكن فى بقية أنواع الجملة العربية تعدد المواقع للعناصر الإسنادية فى مجموعها، بحيث يمكن فيها – بصورة عامة – تقدم المسند على المسند إليه، كما يمكن تقدم المسند إليه على المسند.

وهكذا يشير هذا التعريف للجملة الوصفية إلى أهم ما لها من أحكام، سواء فيما يتصل بمكوناتها، أو فيما يخص علاقاتها:

فهى – أولا – مكونة من "مبتدأ" و "مرفوع به". وإيثار لفظ المبتدأ فى ذكر مكونات الجملة للإشارة إلى ما يلزمه من الرفع؛ فإن المبتدأ – فى التراث النحوى – مرفوع باطراد لفظا أو تقديراً، ومعنى هذا أن ركنى الإسناد فى الجملة الوصفية مرفوعان، ولقد يكون النص على الرفع – صراحة أو ضمنا – إشارة إلى عدم قبولها النسخ، إذ من الثابت أن النسخ بالضرورة يستلزم تغيراً فى الحالة الإعرابية.

والمبتدأ فيها وصف مشتق أو مؤول به، وبذلك تكون النماذج النمطية لهذه الجملة مقصورة على بعض الاستعمالات المحدودة لأنواع من الصيغ، هى: اسم الفاعل، وما ماثله من أمثلة المبالغة، والصفةالمشبهة، واسم التفضيل، واسم المفعول وما جرى مجراه من المنسوب. وليست هذه الأنواع متساوية من حيث شيوع الاستعمال فى هذه الجملة وندرتها. فإنه بالرغم من عدم وجود إحصاءات لاستعمالاتها فى أى حصيلة لغوية فإن

النظرة العجلى إلى ما تقدمه المصنفات النحوية واللغوية تشير إلى أن أكثرها شيوعا اسم الفاعل واسم المفعول ثم المنسوب والصفة المشبهة. وأقلها شيوعا. اسم التفضيل، وبين المجموعتين أمثلة المبالغة؛ إذ إنها دون الأولى فى الشيوع ودون الثانية فى الندرة.

والمرفوع فيها اسم حقيقى لا حكمى، صريح لا مؤول، ظاهر مطلقا أو ضمير شريطة كونه منفصلا. وبذلك تستبعد من دائرة هذه الجملة أغاط كثيرة من التراكيب مما لم تتوافر هذه الشروط فيها. ولقد يكون هذا المرفوع فاعلا للوصف، ولقد يكون نائب فاعل له. والاختلاف بين التوجيهين يرتد إلى نوع صيغة الوصف الواقعة مبتدأ والتى يمكن تقسيمها – بصورة عامة – إلى مجموعتين: المجموعة الأولى يؤدى فيها الوصف وظيفة الفعل المبنى للمعلوم، والثانية يقوم فيها بوظيفة الفعل المبنى للمجهول، وتضم المجموعة الأولى – كما أسلفنا – اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة واسم التفضيل. وتقتصر الصيغة الثانية على اسم المفعول والمنسوب.

وهكذا يكون استخدام لفظ المرفوع فى الجملة محققا هدفين معا: أولهما الإشارة إلى أن الوصف الواقع مبتدأ يؤدى وظيفة الفعل فى الجملة، وما يقتضيه ذلك من ضرورة توافر شروط بعينها فيها، وفى معمولها، وثانيهما أن يتسع التعبير لتناول نوعى المرفوع معا: الفاعل ونائبه، دون أن يقتصر على أحدهما.

ثم إن هذه الجملة – ثانيا – متميزة فى مجالة تحديد العلاقات الرابطة بين ركنى الإسناد فيها.

فالمخالفة العددية فيها واجبة؛ إذ إن المبتدأ الواقع مسندًا يلزم حالة الإفراد، فى حين لا يكون مرفوعه الذى يسند إليه إلا متعددا مثنى أو مجموعا.

والترتيب فيها حتمى؛ إذ لا مجال قط لتقدم المرفوع على المبتدأ بل لابد من تأخره عنه.

وذكر طرفى الإسناد فيها ضرورى، إذ لا يجوز بحال حذف أى منهما فيها.

ثالثاً: خصائص الجملة الوصفية:

تتسم الجملة الوصفية بعدد من الصفات التى يمكن أن تعد – بصورة عامة – بمثابة خصائص مميزة لها، سواء فى شكل الجملة، أو فى الاستعمالات السياقية لها. ومن هذه

الصفات ما تشارك فيه الجملة الوصفية غيرها، ومنها ما يقتصر عليها لا يشركها فيه سواها، ولكنها – فى مجموعها – تمثل عناصر تميزها عن غيرها، وسنعرض فى السطور القادمة لهذه الخصائص من خلال تناولنا لموقف هذه الجملة من عدد من الاعتبارات المرعية فى تصنيف الجملة العربية وعلى رأسها: شكل الإسناد فيها، ونوع الأطراف المكونة لها. والضوابط الموقعية بها، والتطابق فيها، وإمكانية النسخ معها، واحتمالات الامتداد بها، والحذف منها.

١ـ شكل الإسناد فى الجملة الوصفية:

يشير تحليل ما ورد من نصوص هذه الجملة فى المأثورات اللغوية إلى أن الإسناد فيها "مفرد" حيث تتسم الجمل الممثلة لها فيه بالبساطة دون التركيب، ويؤكد هذه الحقيقة دراسة الاحتمالات الممكنة للنماذج النمطية لهذه الجملة، فإنها تحتم بساطة الإسناد ولا تسمح بتعدده، ذلك أن كلام: (المسند) و(المسند إليه) فيها لا يكون إلا مفردا، ولا يقع قط تركيبا إسناديا. فالمسند – كما عرضنا له من قبل – كلمة واحدة. هى وصف مشتق أو مؤول به. والمسند إليه مفرد كذلك، إذ هو اسم حقيقى صريح، ولا سبيل إلى وقوعه غير ذلك. ويستحيل – فى إطار هذه الأحكام – أن تقع الجملة الوصفية مركبة، وإن أمكن أن يتنوع الإسناد فيها تبعا لا حتمالات الامتداد بها، على نحو ما سنعرض له بعد حين.

٢ـ نوع أطراف الإسناد فى الجملة الوصفة:

تنحصر العناصر الإسنادية المكونة للجملة الوصفية فى الأسماء، أما المسند فلأنه لا يكون إلا وصفاً مشتقا أو مؤولا به. وأما المسند إليه فلأنه لا يكون إلا اسمًا حقيقيا مشتقا أو جامدا. وهو بذلك محدود بدائرة الأسماء الصريحة لا يتجاوزها. ومقتضى هذا أن "الفعل" وما كان مماثلا له من "الخالفة" لا يقع عنصرا إسناديا فى الجملة الوصفية. وبهذا تتميز هذه الجملة من حيث المكونات عن بقية أنواع الجملة العربية – ما عدا الظرفية – إذ تسمح ضوابط تلك الجمل بوقوع الفعل عنصرا إسناديا فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة: أما فى الجملة الفعلية فلأنها مرتبطة، بالفعل لا تنفك عنه. وأما فى الجملة الاسمية فلأن من الممكن وقوع الفعل عنصرا إسناديا، إذا كان الخبر تركيباً إسناديا فعلياً وأما فى الجملة الشرطية فلأن من الجائز وقوع الفعل عنصرا إسناديا فى تكرييبها معا: الفعل

والجزاء، ومن الجائز وقوعه عنصرا إسناديا فى الفعل وحده دون الجزاء، وبهذا لا تخلو الجملة الشرطية قط من الفعل. على نحو ما سنعرض له – إن شاء الله – فى الفصل الخاص بالجملة الشرطية.

* * *

٣ـ الضوابط الموقعية فى الجملة الوصفية:

التزام الترتيب بين طرفى الإسناد فى الجملة الوصفية أمر ثابت. تستوى فى تقرير هذه الحقيقة النصوص اللغوية والقواعد النحوية، فليس فى النصوص ما يشذ عن ضوابط الترتيب، كما أنه لا يوجد فى القواعد ما يسمح بهذا الانفلات منه. وبذلك تتسم ظاهرة الترتيب فى هذه الجملة بالاطراد الذى لا شذوذ فيه، ولا استثناء منه، وهى خصيصة تنفرد بها هذه الجملة عن بقية أنواع الجملة العربية كلها: حيث يؤكد ما ورد من نصوصها وما وضع من قواعدها إمكان تبادل المواقع بين الأطراف الإسنادية فيها. سواء فى ذلك الجملة الاسمية أو الظرفية التى يعترف النحاة كافةً بإمكان تقدم الخبر فيها على المبتدأ جوازاً حينا ووجوبا أحيانا، أو الفعلية التى تؤكد النصوص إمكان تقديم الفاعل فيها على الفعل، وهو ما أخذت به بعض المدارس النحوية قديماً و حديثاً، أو الشرطية التى لا يحول نحويا دون الاعتراف بما ورد فى عدد كبير من النصوص اللغوية من تقدم الجزاء فيها على الفعل إلا بعض المقولات النظرية التى لا تستند لغير الأسس الذهنية المذهبية.

٤ـ طبيعة التطابق فى الجملة الوصفية:

نلحظ منذ البداية أن الجملة الوصفية تفرق باطراد بين قسيمى التطابق: النوعى تذكيرا و تأنيثا، والعددى: إفرادًا وتثنية وجمعا.إذا يطرد فيها تحقيق التطابق النوعى بين ركنيها الإسناديين، فى الوقت الذى لا تسمح فيه قواعدها- على نحو ما قررنا- بحدوث تطابق عددى بينهما، بل على العكس من ذلك توجب هذه القواعد وجود مخالفه عددية بين ركنيها، وتلتقى الجملة الوصفية بهذا مع الجملة الفعلية،بينما تختلف الجملتين الاسمية والظرفية، أما الجملة الاسمية فلأنها توجب التطابق الكامل- عددا ونوعا- بين ركنى الإسناد فيها. وأما الجملة الظرفية فلأنها وإن لم يتحقق فيها التطابق لا تحتوى على أى شكل من أشكال المخالفة بين ركنيها.

٥- إمكانية النسخ:

من الملحوظ أنه ليس فى المأثورات اللغوية للجملة الوصفية ما هو منسوخ، فالنصوص اللغوية الواردة لهذه الجملة غير منسوخة وإن اختلف سياقها: سلباً وإيجابا، ونوعها: خبرا وإنشاء. وهو ما قررته القواعد النحوية أيضا. حين ذهب النحاة إلى فصل أحكام الجملة الاسمية من ناحية، والحديث عما يعمل عمل الفعل- ومن بينه بالضرورة النماذج النمطية للجملة الوصفية- بمعزل عم قواعد النسخ وأحكامه من ناحية أخرى. وبهذا يكون" عدم قبول النسخ" سمة ثابتة من السمات المميزة للجملة الوصفية، وهى سمة تستند إلى لحظ الخصائص اللغوية ورعاية المقولات النحوية معا.

وبهذه السمة تماثل الجملة الوصفية الجملتين الفعلية والشرطية، وتخالف الجملتين الاسمية والظرفية؛ أما مخالفتها للاسمية والظرفية فواضح،لأن من خصائصها- كما ذكرنا- إمكان تقييدهما بالنواسخ الفعلية والحرفية أيضا. وأما مماثلتها للفعلية والشرطية فلأن كليهما لا يقبل النسخ بحال ، على نحو ما سنعرض له- إن شاء الله.

٦- احتمالات الامتداد:

تتسم الجملة الوصفية بصلاحيتها للامتداد أيا كان نوع العناصر الممتدة أى سواء كانت هذه العناصر مرنة الارتباط بأنواع الكلمة العربية، كالظرف، والجار والمجرور، وتمييز العدد. أو مقيدة الوقوع بضرورة وجود الفعل أو مشتق منه، كالمفاعيل، والبدل، والحال.

وبهذه السمة تشبه الجملة الوصفية كلا من الفعلية والشرطية، وتخالف كلا من الاسمية والظرفية، وذلك أن احتمالات الامتداد فى النوعين الأخيرين محدودة بالنوع الأول من العناصر الممتدة، وهى العناصر التى تتسم بمرونة الارتباط بأنواع الكلمات.أما النوع الثانى من العناصر الممتدة فإنه رهن بوجود فعل أو مشتق منه- كما أسلفنا- الأمر الذى يفضى بالضرورة إلى عدم قابيلة الجملة لها إذا خلت منهما.

* * *

٧- احتمالات الحذف:

ليست فى النصوص الواردة فى الجملة الوصفية ما حذف منه بعض أركانه. كما أن

القواعد النحوية لا تتحدث عن إمكان حذف أى من أطراف الإسناد فيها. وإن كان من الممكن استلهام الحقائق العامة المقررة نحويا. والتى تجيز هذا الحذف إذا دل عليه دليل من الموقف أو السياق، فإنك حين تسأل مثلا: من القادم؟ فتجيب: أخواى ، فإن من الممكن نحويا اعتبار(أخواى) مرفوع باسم فاعل مقدر، وتكون الجملة على هذا التقدير وصفية.

بيد أن من الثابت أنه ليس فى الجملة الوصفية مواضع يطرد فيها هذا الحذف لأحد طرفى الإسناد أو لكليهما. وبهذا تتميز الجملة الوصفية عن بقية أنواع الجملة العربية التى يجيز النحاة الاستغناء باطراد عن بعض أركان الإسناد فيها. سواء فى ذلك الجملة الاسمية أو الظرفية- كما شرحنا من قبل- أو الجملة الفعلية أو الشرطية على نحو ما سنشرح من بعد.

* * *

وهكذا نخلص إلى أن الجملة الوصفية تتصف بعدد من الصفات التى تجعلها نموذجا متميزا عم بقية نماذج الجملة العربية: فهى جملة بسيطة الإسناد، محدودة المكونات، ملتزمة الترتيب، واجبة المخالفة العددية بين ركنيها، غير قابلة للنسخ، وإن قبلت الامتداد. الحذف فيها غير مطرد.وبهذه الخصائص تخالف الجملة الاسمية فى : المكونات، وإمكان كون الإسناد مركبا، وقبول النسخ، ووجوب التطابق العددى ومرونة الترتيب، وإمكان الحذف. وبعض صور الامتداد.

وتخالف الجملة الظرفية فى: المكونات، وقبول النسخ، وانعدام المخالفة، ومرونة التركيب، وإمكان الحذف.

وتخالف الفعلية والشرطية فى المكونات، وإمكان الحذف.

* * *

الفصل الثالث

الجملة الشرطية

لعل أقدم من يرد إليه مصطلح: "الجملة الشرطية" جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، إذ إليه يعود فضل ابتكار هذا المصطلح من ناحية، وإقرار ما يمكن أن يعد اعترافاً باستقلال هذه الجملة في مقابل الأنواع الأخرى من الجملة العربية من ناحية أخرى[١].

وليس معنى ذلك أن النحاة السابقين لم يدركوا ما تتميز به هذه الجملة من خصائص، ولم يعرضوا لهذه الخصائص بالتقنين، فإن المأثورات النحوية تكشف بجلاء عن أن هؤلاء النحاة قد تناولوا بالبحث جوانب متعددة من هذه الجملة وقعدوا لها، بل إن بوسعك أن تستخلص من تراث هؤلاء النحاة ما يمكن أن يكون ضوابط شاملة لهذه الجملة وأحكامها، سواء في مجال دراسة العناصر الداخلة في تركيبها، أو في ميدان الروابط الداخلية بينها. بل إن هذه الضوابط تمتد إلى ميدان استعراض الاحتمالات الممكنة لتركيبها دون أن تقتصر على الوقوف عند الأساليب الواردة لها.

ومقتضى هذا كله أن التراث النحوي ـ منذ عصوره الباكرة ـ يشير إلى وجود إدراك واضح بتميز هذه الجملة عن غيرها، الأمر الذي اسلم إلى إفرادها بما يوشك أن يكون "وضعا خاصاً" بها. وهو إدراك ظل ينمو باطراد بفضل ما كانت تقدمه البحوث النحوية من إثراء هذه الجملة وقواعدها، إذ إن كل بحث فيها كان يسلم ـ بالضرورة ـ إلى لمس بعض الخصائص المميزة لها. ومن الصحيح أن النحاة السابقين على الزمخشري لم يذهبوا إلى القول باستقلال هذه الجملة عن غيرها، ومن ثم لم يضعوا مصطلحا خاصا للدلالة عليها لكن من الصحيح أيضاً أن اتجاهات البحث النحوي قبل الزمخشري كانت تنبئ بأنها ستنتهي إلى الاعتراف باستقلالها، بحيث يمكن القول بأن دور الزمخشري ـ في جوهره ـ هو انه قد نقل الاعتراف من مرحلة "الكمون" إلى مرحلة الظهور، بفضل

---

(١) انظر: (١٢٦) من هذه الدراسة.

شجاعته في وضع المصطلح المعبر عنها. وإن كانت أهم المقومات الداعية إلى إقرار استقلال هذه الجملة. ومن ثم وضع المصطلح الدال عليها، تعود في جوهرها إلى أجيال عديدة من النحاة، أسهمت كلها في تشكيل مقومات هذه الجملة وبناء أسس استقلالها بما قدمته في دراستها لها من ضوابط ووضعته لمسائلها من أحكام.

فها هو سيبويه: أبو بشر عثمان بن قنبر، المتوفى سنة ١٨٠هـ، يعقد في كتابه عدداً من الأبواب المتتابعة التي يحصر فيها على تناول جوانب متعددة من هذه الجملة، كحديثه عن أدواتها، والروابط بين عنصريها، ودخول الاستفهام عليها، والجمع بين القسم وبينها، والاتباع على الفعل أو الجواب فيها(١).

ومثله المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، حيث يفصل في أبواب متصلة من كتابه "المقتضب" القول في كثير من مسائل هذه الجملة. وحسبك أن ترجع إلى عنوانات هذه الأبواب لتدرك مدى ما تتسم به المسائل عنده من ترابط واتصال. وما يعينه ذلك من وضوح في تصوره لطبيعة هذه الجملة ومشكلاتها(٢).

ونحوهما ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، المتوفى سنة ٣١٦هـ، الذي يمضى قدما في كتابه "الأصول" نحو إدراك الطابع الكلي لهذه الجملة دون الوقوف عند أحد عنصريها من الشرط والجزاء، ويربط بين هذين العنصرين فيها والعنصرين المكونين للجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، فيصرح بأنه: "لابد للشرط من جواب وإلا لم يترك الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لابد له من خبر، إلا ترى أنك لو قلت: زيد، لم يكن كلاما يقال فيه صدق ولا كذب، فإذا قلبت، منطلق. تم الكلام، فكذلك إذا قلت: إن تأتني، لم يكن كلاما حتى تقول: آتك، وما أشبه"(٣). فالترابط بين الشرط والجزاء ضروري لتحقق

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٦، ٥٩، ٦٢ ـ ٦٤، ٨٤، ٨٧.
(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٤٦-٧٤، حيث يعقد المبرد خمسة أبواب لدراسة قضايا الجملة الشرطية، وهي:
- باب المجازاة وحروفها.
- باب مسائل المجازاة وما يجوز فيها وما يمتنع منها.
- باب ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك.
- باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه.
- باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه.
(٣) انظر: الأصول ٢/ ١٦٤

الفائدة. ولكن هذا الترابط لم يأت عفوا، وإنما نتج عن أداة الشرط التي لولاها لما كان ثمة بين الطرفين صلة. "فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو.. فيقوم زيد ليس متصلا بيقعد عمرو ولا منه في شيء، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جوابا" [1]. وهكذا يلمس ابن السراج بوضوح العناصر الثلاثة المكونة للجملة الشرطية، وهى الأداة، والفعل، والجواب.

ويردد السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله، المتوفى سنة ٣٦٨هـ، هذه الأفكار حين يقرر أن: "الشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان، ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشئ واحد" [2] وبذلك يلمس ما تتسم به هذه الجملة من ضرورة تكامل ركنيها وترابطهما بفضل الأداة التي لا سبيل قط ـ في ضوء هذا الأثر لها ـ إلى إغفالها. وهذا الترابط والاتصال يوشك أن يحيل مكونات هذه الجملة إلى شيء واحد، وكأنه يشير بذلك إلى ذلك التشابه الذي عرض له من قبل ابن السراج بين مكونات الجملة الشرطية من فعل ـ أو شرط ـ وجواب، ومكونات الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر.

ويمضى الفارسى: أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، قدما، سواء في تفصيل مسائل هذه الجملة وذكر أحكامها، أو في استعراض الاحتمالات الممكنة لها، والخصائص السياقية فيها. وهو يسجل في ثنايا هذا كل ما يمكن أن يعد أساساً مباشراً لموقف الزمخشري من بعد، حين يرى أن الشرط والجزاء يمكن أن يعدا ـ معا ـ جملة واحدة من حيث استخداماتها التركيبية، ومن ذلك إمكان وقوعهما خبرا عن المبتدأ، "وفي نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وبشر إن تعطه يشكر عمرو، فزيد ابتداء، وقولك؛ (إن تكرمه يكرمك) جملة في موضوع خبر، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ، والجملة في موضوع رفع لوقوعها موقع الخبر" [3].

وهكذا تستقر فكرة الإشارة إلى العلاقة الداخلية بين أطراف الإسناد المكونة للجملة الشرطية، حتى إن ابن برهان: أبا القاسم عبد الواحد بن على بن عمر، المتوفى سنة

(١) انظر: الأصول ١/ ٤٤.
(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٢٤١.
(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٤٧.

٤٥٦هـ، يتجاوز مسألة الربط بين هذه المكونات من حيث المعنى إلى محاولة الربط بينها من حيث اللفظ مستنيرا في محاولته بما أثر في الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر من اتجاهات، فتراه يقول: "الشرط مشبه بالمبتدأ، والخبر مشبه بخبره، من حيث كان كل واحد منهما لابد له من الآخر، وكان الابتداء عاملاً في المبتدأ، ومعقود الابتداء والمبتدأ عملا في الخبر، وكذلك (إن) تجزم الشرط، ومعقودهما يجزم الجزاء المنجزم بالشرط وحده؛ لأن الفعل لا يعمل في لفظه فعل، وكما صح أن يحذف المبتدأ ويبقى عمله كذلك يصح أن يحذف الشرط ويبقى عمله في الجزاء"[1].

وفي ضوء هذه النصوص لا يكون موقف الزمخشري من استقلال الجملة الشرطية ووضع مصطلح يدل عليها منبت الصلة باتجاهات البحث النحوي، بل هو ـ في حقيقته ـ امتداد طبيعي له، وتعبير صادق عنه.

وبهذا يتضح بجلاء أن النحاة قد أدركوا منذ عصر مبكر وجود خصائص مميزة لهذه الجملة في مبناها، ومعناها، ووظيفتها، بيد أنهم ظلوا مع ذلك لا يعترفون باستقلال هذه الجملة عن غيرها من أنواع الجملة العربية، واستمروا فى تصنيفها فى إطار غيرها؛ إذا استقر عندهم وضعها ـ بصورة عامة ـ في نطاق الجملة الفعلية، أو تحليلها إلى عنصريها ووضع كل منهما أيضاً في إطارها[2].

وهذا المسلك من النحاة السابقين على الزمخشرى مستساغ، ولكنه من النحاة التالين له لا سبيل لاستساغته بحال.

أما أنه من النحاة السابقين مستساغ فلأن من الطبيعى أن يكون لمح العلاقات البسيطة

---

(١) انظر: اللمع لابن برهان ١١٧-١

(٢) حسبنا أن نشير في هذا المجال إلى النماذج الآتية تأكيداً لهذه الحقيقة:

ـ فالأنباري ـ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ يقطع بأن الجملة ضربان: جملة فعلية، وجملة اسمية، ويغفل تماما الأنواع الأخرى من الجملة العربية .(أسرار العربية ٣٢).

ـ وابن يعيش ـ موفق الدين يعيش بن على يرد مقولة الزمخشري باستقلال الجملة الشرطية بأن الجملة في الحقيقة ضربان فعلية واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل و الجزاء فعل وفاعل (شرح المفصل ١/ ٨٢).

سابقًا على إدراك العلاقات المركبة. ذلك أن الوقوف على العلاقات البسيطة لا يحتاج إلا إلى الاتصال المحدود بالظاهرة موضوع الدراسة، وأما إدراك العلاقات المركبة فإنه يحتاج إلى الوعي العقلي بمكونات الظاهرة وخصائصها. وهذا الوعي مضطر إلى تجاوز سطح الظاهرة إلى الغوص في أعماقها واستكناه ما خفي من مقوماتها، كما أنه مضطر أيضا إلى الانفلات من الحدود الضيقة للظاهرة والامتداد لاستشراف الآفاق الواسعة للمجال الكلي الذي تنتمي إليه وتندرج تحته بما يسلتزمه ذلك من تحديد نقاط التماس أو التقاطع أو التمايز، أو التشابه والاختلاف، أو الاتساق والتضارب، بين الظاهرة وقريناتها.

وفضلا عن ذلك فإن من الثابت أن تحليل ما هو موجود يتقدم تركيب ما ليس له وجود. ذلك أن التركيب يقتضي استخدام نتائج التحليل في إعادة صياغة العناصر بحيث لا تتناقض تكويناتها المبتكرة مع معطياتها الثابتة.

ولو تأملنا الجملة الشرطية من خلال هذه المقدمات لأدركنا أن من المعقول أن يبدأ النحاة بإدراك من عنصريها الإسناديين قبل تقرير العلاقات الممتدة بينهما. ذلك أن كلا من عنصريها يتسم بالبساطة في حين يتطلب الوعي بما بينهما من صلة قدرة على التركيب، وهكذا يكون تصنيف الشرط وحده في الجملة الفعلية "والجواب وحده في الفعلية أو الاسمية، خطوة ضرورية قبل البدء في التصنيف الشامل للجملة الشرطية.

وأما أن هذا الموقف من النحاة التالين الزمخشري غير مقبول، فلأن البحث النحوي لخصائص هذه الجملة قد وصل إلى قمته بالقول باستقلالها عنده على نحو ما أسلفنا، إذ إن "استقلال" الجملة الشرطية عن بقية أنواع الجملة العربية فضلا عن كونه دليلا على رعاية الخصائص الموضوعية فيها وعدم إهمال أي منها، فإنه رمز للانتقال في دراستها من مرحلة إدراك العلاقات البسيطة بين المفردات إلى مرحلة الوعي العلمي بمقومات المركبات. الأمر الذي يتوقع معه المضي قدما في استقصاء كافة جوانب هذه المقومات واستكمال ما يتصل بها من احتمالات. ولكن البحث النحوي على العكس من ذلك ارتد مرة أخرى إلى مرحلة ما قبل الاستقلال، فأغفل المقدمات الموضوعية التي حدت بالزمخشري إلى تقرير استقلالها، وألغى بذلك ما يرفضه التحليل العلمي من رعاية كافة جوانب الظاهرة المدروسة ـ وهي هذا الجملة الشرطية ـ سواء في مجال تكوينها، أو في تحديد علاقاتها أو في

تقرير وظائفها ـ وبذلك عاد مرة أخرى إلى تبسيط ما هو مركب، وتجاهل ما هو ثابت، والارتداد إلى اجترار ما فات، ورفض النتائج والاقتصار على المقدمات.

لم ينكص البحث النحوي على عقبيه؟ نحسب أن ثمة أسبابا كانت قادرة ـ في مجموعها ـ على كسر الخط البياني الصاعد فيه وتغيير اتجاه التفكير النحوي إزاءه. فلقد كان ممكنا أن يمنح تأكيد استقلال الجملة الشرطية البحث النحوي مجالا خصبا لإعادة النظر موضوعيا في تحديد التقسيمات النوعية للجملة العربية. واستخلاص الأسس الموضوعية لها، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث، فإن فضل استقلال الجملة الشرطية أسلم إلى إغفال الفروق النوعية وإهمال الخصائص النمطية، والتجوز والتجاوز معا عند دراسة الأسس الموضوعية.

ولسنا بصدد الدراسة المباشرة لهذه الأسباب التي لابد أن تكون قاهرة، ولذلك نكتفي بأن نشير هنا بإيجاز إلى عدد منها:

السبب الأول ـ فيما نتصور ـ ما يمكن التعبير عنه بحجاب المعاصرة.

فإن الزمخشري قد ورث التراث النحوي كما ورثه معاصروه، ولكنه كان أكثر شجاعة في التقدم بهذا التراث خطوة أبعد مما خطا إليه معاصروه، وهكذا وجد هؤلاء المعاصرون أنفسهم إزاء "حقيقة" جديدة وإن كان لها في التراث جذور. فأبوا أن ينتصروا لهذه الحقيقة الجديدة وإن اعتدوا بمالها من جذور، بل إن منهم من أبي أن يعرض لهذه الحقيقة أصلا وأصر على إغفالها. وحسبك أن ترجع إلى أهم مؤلفات ابن السيد البطليوسي: أبي محمد عبد الله بن محمود بن السيد، المتوفى سنة ٥٢١هـ، وابن الشجري: ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن على بن حمزة العلوي، المتوفى سنة ٥٤٢هـ، وابن الخشاب: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، المتوفى سنة ٥٦٧هـ، والأنباري: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، المتوفى سنة ٥٧٧هـ ـ وهم جميعا كما ترى تواريخ وفياتهم معاصرون الزمخشري ـ لتجد أنها لم تعن حتى بالإشارة إلى موقف الزمخشري من الجملة وإضافته فيها. ولا نجد لذلك تفسيرا فيما نرجح غير تفسير "المعاصرة"، وما تضعه من حجب على العقل والقلب معا.

والسبب الثاني ـ فيما نحسب ـ ما يمكن وصفة بغلبة روح العصر، فلقد عكف النحاة في القرن السابع وما بعده على اجترار ما قدمه الأسلاف من أفكار وآراء واتجاهات

وقضايا ومواقف، فتجاوزوا بذلك مجرد المحاكاة أو التمثل إلى التقوقع في إطار الموروث والتحجر فيه[1]، ولقد وجد هؤلاء النحاة أنفسهم فيما يتعلق بتحديد أنواع الجملة إزاء تيار غالب قد استقر تقسيمها فيه إلى نوعين: اسمية وفعلية، وقد احتوى على صوت مفرد يضيف إليهما نوعا ثالثا هو الجملة الشرطية. بيد أن هذا الصوت الثالث محدث ينتمي صاحبه إلى عهد منهم قريب، أفيتركون آراء لها صفة العراقة والشيوع والاستقرار ويميلون لصوت خفيض حرم الذيوع والانتشار؟! إن "روح العصر" تأبى ذلك؛ لأنها قد صاغت العقول على أن تتمرس بالتبعية وتألف التقليد، وتأنف الاستقلال وتأبى الابتكار. وهكذا لا ترى قيمة لرأي إلا بقدر ما فيه من أفكار مألوفة واتجاهات معروفة، وهكذا يفقد كل جديد قيمته إذا لم يكن له في الموروث الذائع وجود، ولعل هذا يفسر أيضا موقف النحاة من الجملة الظرفية التي أشار إليها هو وابن هشام معا.

ويؤكد هذين السببين سبب ثالث، يتمثل في أنه قد أمكن عمليا الاستغناء عن مقولة الزمخشري باستقلال الجملة الشرطية والأخذ بالمأثورات النحوية التقليدية دون أن يفقد التحليل النحوي للعناصر المكونة لها كثيرا، ذلك أن أهم اعتبارات هذا التحليل هو التوجيه الإعرابي، وهذه المأثورات قادرة على تفسير مكونات هذه الجملة وتوجيهها، دون تضارب يدفع النحاة إلى الخروج عليها، أو قصور يضطرون معه إلى الإضافة إليها. وإذا كانت المأثورات النحوية من حيث تحليل مكونات الجملة الشرطية وتوجيهها تتسم بالكفاية وتبرأ من القصور فإن كل إضافة بعد ذلك أقرب ـ في مجال التوجيه الإعرابي ـ إلى الترف الذي يمكن الاستغناء عنه، وبخاصة إذا صرف إلى غيره صارف من ألفة عقلية أو هوى قلبي.

بيد أن رفض مقولة الزمخشري باستقلال الجملة الشرطية عند النحاة المتأخرين لم يصحبها إلغاء ما استقر في التحليل النحوي لها من خصائص وسمات، الأمر الذي أكد تميز هذه الجملة في تصور هؤلاء النحاة برغم رفضهم استقلالها وإدراجهم إياها في نطاق الجملة الفعلية. وهكذا يمكن القول بأن النحاة العرب ـ سواء من ذهب منهم إلى القول باستقلال الجملة الشرطية أو من اقتصر على الاعتراف بتميزها ـ يعترفون بوضع خاص لها في تحليلهم للنماذج النمطية للأنواع الجملية المعتد بها: ونحسب أن من الممكن

(١) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ١١٩.

عرض أهم ما قدمه النحو العربي لهذه الجملة من ضوابط وأحكام من خلال الموضوعات الآتية:

* * *

أولاً ـ مكونات الجملة الشرطية.
ثانياً ـ العلاقات السياقية لها.
ثالثا ـ الخصائص المميزة لها.

وسنحاول في الصفحات القادمة أن نعرض لبعض ما خلَّفه التراث النحوي في هذه الموضوعات من آراء:

أولاً ـ مكونات الجملة الشرطية:

محور الجملة الشرطية الربط بين حدثين مختلفين ربطا عضويا، بحيث يكون أحدهما مقدمة والآخر نتيجة، وهذان الحدثان اللذان يتم ربطهما ليسا قائمين بذاتهما وحدهما، بل إنهما مسندان بالضرورة إلى من يقوم بهما، وبهذا لا يكون الترابط بين حدثين في الحقيقة بل بين تركيبين إسناديين لكل منهما مقوماته الإسنادية من محكوم به ومحكوم عليه. ولا يتم الربط بين هذين التركيبين إلا بأداة خاصة تقوم بترتيب العلاقة بينهما وجودا أو عدما، ماضيا أو مستقبلاً، ومعنى هذا ببساطة شديدة أن العناصر المكونة للجملة الشرطية في الحقيقة ثلاثة، هي: الأداة، وتركيب فعل الشرط، وتركيب الجواب أو الجزاء. وسنخص كل عنصر من هذه العناصر بمبحث خاص نلخص فيه أهم أحكامه في التراث النحوي.

أدوات الشرط:

كانت رعاية "الخصائص الإعرابية" للأفعال الواقعة بعد أدوات الشرط أن الاعتبارات التي التزم بها النحاة في دراستهم لهذه الأدوات، حتى إن كثيرا منهم لم يدرسوا الجملة الشرطية إلا من خلال الشكل الإعرابي فيها(١). وقد اقتضى هذا الاعتبار تقسيم

---

(١) يمكنك أن ترجع إلى كثير من المؤلفات النحوية لتجد أن النحاة في معظمهم درسوا الجملة الشرطية في إطار "جوازم المضارع" ولذلك فصلوا بين أدوات الشرط الجازمة ـ كان وأخواتها ـ وبين بقية أدوات الشرط التي تناثرت دراستهم لها في أبواب شتى.
انظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ١٨٧، ١٩٠، والمرتجل ٢١٥، والأصول لابن السراج ٢/ ٤٢١، واللمع لابن جني ٢١١، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ٢، والجمل للجرجاني، والجمل للزجاجي ٢١٧، والخضري على ابن عقيل ٢/ ١٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٨.

أدوات الشرط إلى مجموعتين متميزتين، أولاهما: أدوات شرط يجزم ما بعدها، وثانيهما: أدوات شرط لا يجزم ما بعدها.

ـ أما أدوات المجموعة الأولى ـ وتتفق جميعا في تعليق الجواب على الشرط في الزمان المستقبل ـ فهي:

١ - (إن) ـ بكسر الهمزة وسكون النون ـ نحو قوله تعالى: ﴿**وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله**﴾[(١)]، وقوله سبحانه: ﴿**إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد**﴾[(٢)].

٢ - (من) ـ بفتح الميم وسكون النون ـ نحو قوله تعالى: ﴿**من يعمل سوءا يجزبه**﴾[(٣)]، وقوله سبحانه: ﴿**من يقترف حسنة نزدله فيها حسنا**﴾[(٤)].

٣ - (ما) نحو قوله تعالى: ﴿**وما تفعلوا من خير يعلمه الله**﴾[(٥)]، وقول الشاعر[(٦)]:

أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة　　　وما تنقص الأيام والدهر ينفد

٤ - (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿**وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين**﴾[(٧)]، قول حاتم الطائي[(٨)]:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله　　　وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وقوله ساعدة بن جؤية[(٩)]:

قد أوبيت كل ماء وهي ظامئة　　　مهما تصب أفقا من بارق تشم

وقول زهير[(١٠)]:

---

(١) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (١٩) من سورة إبراهيم.
(٣) من الآية (١٢٣) من سورة النساء.
(٤) من الآية (٢٣) من سورة الشورى.
(٥) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة.
(٦) انظر: الأشموني ٣/ ٩.
(٧) من الآية (٣٢) من سورة الأعراف.
(٨) همع الهوامع ٢/ ٧٥، والدرر اللوامع ٢/ ٧٤، والجنى والدانى ٥٥٠، وهو فى ديوانه ٦٩.
(٩) همع الهوامع ٢/ ٥٧، والدرر اللوامع ٢/ ٧٣.
(١٠) همع الهوامع ٢/ ٥٧، والدرر اللوامع ٢/ ٣٦، والأشموني ٣/ ١٠ والبيت في ديوانه، وشرح شواهد المغنى ٧٥. والجني الداني ٥٥١.

وهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

٥- (أي) ـ بتضعيف الياء ـ نحو قوله تعالى: ﴿قل ادعوى الله أو ادعوا الرحمن، أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي﴾[٢]، وقول الشاعر[٣]:

في أي نحو يميلوا دينه يمل

٦- (متى) نحر قول سحيم بن وثيل[٤]:

أنا ابن جسلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وقول الحطيئة[٥]:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندما خير موقد

وقوله الآخر[٦]:

متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا

٧- (أيان) نحو قول الشاعر[٧]:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

٨- (أين) نحو قول عبد الله بن همام السلولي[٨]:

أين تصرف بها العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي

ويكثر استعمال (أين) مضموما إليها (ما) نحو قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾[٩]، وقول كعب بن جعيل[١٠]:

---

(١) من الآية (١١٠) من سورة الإسراء.
(٢) من الآية (٢٨) من سورة القصص.
(٣) الأشموني ٣/ ١٠.
(٤) الدسوقي على المفتي ١/ ٤٤٦، وكتاب سيبويه ٣/ ٢٠٧.
(٥) الأشموني ٣/ ١٠، وكتاب سيبويه ٣/ ٨٦، وابن يعيش ٧/ ٤٥.
(٦) المصادر السابقة، والهمع ٢/ ٦٣، والدرر ٢/ ٨٠.
(٧) المصادر السابقة، وابن عقيل ٢/ ١٣٢، والأشموني ٣/ ١٠.
(٨) كتاب سيبويه ١٣/ ٥٨، وشرح الفصل ٧/ ٤٥.
(٩) من الآية (٧٨) من سورة النساء.
(١٠) كتاب سيبويه ٣/ ١١٣، والأصول ٢/ ٢٤٢، والهمع / ٩٥، والدرر ٢/ ٧٦، والأشموني ٣/ ١٠، وابن يعيش ٩/ ١٠.

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل

٩- (حيثما) نحو قوله الشاعر[1]:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

١٠- (إذ ما) نحو قول الشاعر[2]:

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا

وقول عبد الله بن همام السلولي[3]:

إذا ما تريني اليوم أزجي مطيتي أصعد سيرا في البلاد أفرع

فإني من قوم سواكم وإنما رجالي فهم بالحجاز وأشجع

١١- (إذا ما) نحو قول الفرزدق[4]:

يرفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا ما خمدت نيرانهم تقد

١٢- (أنَّى) - بفتح الهمزة وتضعيف النون المفتوحة - نحو قول لبيد[5]:

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

وقول الآخر[6]:

خليلي أني تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

- ولهذه الأدوات - عند النحاة - تقسيمات متعددة لتعدد اعتباراتها:

التقسيم الأول: بحسب التصنيف النحوى، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام[7]:

---

(١) انظر: الأشموني ٣/ ١١، والخضري على ابن عقيل ٢/ ، والمغنى ١/ ١٩٧، وشرح شواهد المغنى ١٣٤

(٢) الأشموني ٣/ ١١.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٥٧، وابن يعيش ٧/ ٤٧.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٦٢ والبيت في ديوانه (١/ ٢١٦) مع تغيير طفيف.

(٥) شرح التصريح ٢/ ٢٤٨، شرح المفصل ٧/ ٤٥، والبيت في ديوانه بتغيير طفيف (٥٨)

(٦) انظر: الخضري على ابن عقيل ٢/ ١٢٢، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ١٠.

(٧) انظر: الأشموني ٣/ ١١، والمقتضب ٢/ ٤٦، وشرح المقدمة النحوية ١٨٧، وكتاب سيبويه ٣/ ٥٦، والأصول ٣/ ٥٦، والمقرب وراجع: المغنى وحاشية الدسوقي عليه، ورصف المباني، والجني الداني في أدوات الشرط وفقا لترتيبها فيها.

١- حرف باتفاق. وهو: (إن)

٢- اسم باتفاق، وهو: (من)، و(ما)، و(متى)، و(أي)، و(أين)، و(أيان)، و(أني)، و(حيثما).

٣- مختلف فيه بين الاسمية والحرفية، وهو: (إذ ما)، و(إذا ما) و(مهما).

ومرد الاختلاف في الأخيرة إلى خلافهم فيها بين البساطة والتركيب، أما الاختلاف في الأولين فيمتد عن الخلاف في أثر التركيب في تصنيف العناصر المركبة.

وبيان ذلك أن من الثابت لدى النحاة أن (إذ ما) مركبة من (إذ) الظرفية الزمانية الدالة على الماضي، و(ما). وكان حق (إذ) الإضافة إلى تركيب إسنادي بعدها، فلما ركبت مع (ما) قطعت عن الإضافة، وانتقلت للدلالة على الشرط. وبذلك يكون التركيب قد أثر في بنية الكلمة ومبنى الجملة، كما أثر في الوظيفة الأسلوبية والخصائص السياقية. فهل يؤثر التركيب كذلك في تصنيف الأداة؟ من النحاة من ذهب إلى ذلك فقال بأنها ـ بالتركيب ـ قد صارت حرفا، ومنهم من رفض ذلك مقررا أنها باقية للدلالة على الظرفية الزمانية، فلم يغير التركيب في تصنفيها شيئاً[(١)].

كذلك من المقرر عند النحاة أن (إذا ما) مركبة أيضا من (إذا) الظرفية الزمانية الدالة على المستقبل و(ما). وكان حق (إذا) أن تضاف كأختها إلى تركيب إسنادي بعدها، فلما ركبت مع (ما) قطعت عن الإضافة وانتقلت للدلالة على الشرط، وهكذا حدث لها ما حدث لأختها من تغير في بنية الكلمة، ومبنى الجملة، والوظيفة الأسلوبية، والخصائص السياقية. وكان مقتضى ذلك أن يحدث بين النحاة خلاف في تصنيفها على نحو ما حدث في أختها، ولكن الملحوظ أن الاتجاه الشائع في التراث النحوي القول باسميتها، وهكذا قل القائلون بحرفيتها، ولعل في طليعتهم ابن يعيش الذي يقرر أن القياس أن تكون (إذا ما) حرفا كإذما، ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها[(٢)].

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٦، والأصول لابن السراج ٢/ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٢، والمتقضب ٢/ ٤٧، والواضح للزبيدي ٩٤، والجني الداني ١٩١، ورصف المباني ٦١، وشرح المفصل ٧/ ٤٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٤٧.

أما (مهما) فالخلاف فيها يبدأ من اعتبارها كلمة واحدة أو كلمتين؛ إذ إن من النجاة من قال بأنها ليست كلمة واحدة بل كلمتان مستقلتان هما: (مه) بمعنى: كف، قد أضيفت إلى (ما) الشرطية، وقد نسب هذا الرأي لسيبويه[1]. والشائع بين النحاة اعتبارها كلمة واحدة. وقد اختلف هؤلاء فيها: أهي بسيطة أم مركبة؟:

منهم من قال ببساطتها، وجعل وزنها ـ وفقا لذلك ـ (فعلى) بفتح الفاء وألف القصر ـ وهي ـ أي الألف ـ للتأنيث ولذلك لا يصح تنوينها بقيت الكلمة على التنكير أو سمي بها. أو هي للإلحاق وقد زال تنوينها للبناء[2].

ومنهم من رأي أنها مركبة، وقد اختلف هؤلاء أيضا:

فبعضهم ذهب إلى أن أصلها (ماما) وأنها مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، وقد أبدلت ألف (ما) الأولى هاء دفعا للتكرار. يقول الخليل: "ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولون (ماما)، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى"[3].

ومنهم من ذهب إلى أنها مركبة من (مه) بمعنى: كف، و(ما) الشرطية، والى هذا الرأي ذهب الأخفش والزجاج[4]. ورده السيوطي بأنه "لا معنى للكف هنا إلا على بعد، وهو أن يقال في: مهما تفعل أفعل إنه رد لكلام مقرر، كأنه قيل: لا تقدر على ما أفعل[5]: لينتهي من ذلك إلى ترجيح القول ببساطتها، أخذا بما قرره أبو حيان من أنه لم يقم على التركيب دليل[6].

التقسيم الثاني بحسب المعنى الذي تفيده في الجملة، وقد قسمها النحاة ـ بهذا الاعتبار ـ ستة أقسام[7]:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٧، وقارن بها في كتاب سيبويه ٣/ ٥٩.
(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٢، وشرح الرضى ٢/ ٢٥٣، وابن يعيش ٨/ ٤٢.
(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٦٠.
(٤) الهمم ٢/ ٥٧.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) شرح التصريح ٢/ ٢٤٨.

١- ما يستخدم للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو: (إن)، و(إذ ما).

٢- ما استخدم الدلالة على مَنْ يعقل من الثقلين والملائكة[1] ثم ضمن معنى الشرط، وهو: (من).

٣- ما استخدم للدلالة على غير العاقل ثم ضمن معنى الشرط، وهو: (ما)، و(مهما).

٤- ما استخدم للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط، وهو: (متى)، و(أيان).

٥- ما استخدم للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط، وهو: (أين)، و(أنى)، و(حيثما).

٦- ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة، وهو: (أي)، فإنها اسم مبهم منكور، وهي بعض ما تضاف إليه[2]، ومن ثم يشيع في التراث النحوي التعبير عنها بقولهم: "أي بحسب ما تضاف إليه"، فإن أضيفت إلى عاقل كانت بمعنى (من) نحو: أي الرجال يقاتل أقاتل معه. وإن أضيفت إلى غير العاقل كانت بمعنى (ما) نحو: أي السيارات تفضل أفضل، وإن أضيفت إلى زمان كانت بمعنى (متى) نحو: أي يوم تسافر فيه أسافر. وإن أضيفت إلى مكان كانت بمعنى (أين) نحو: أي مكان تجلس فيه أجلس.

أما (إذا ما) فالصحيح عند الجمهور أنها مثل (إذ ما) في كونها تفيد تعليق الجواب على الشرط مجردا من أي اعتبار آخر، وإن كان من النحاة من رأي أنها باقية في الدلالة على الظرفية، وهو رأي لا يسلم من ضعف، لما سبق أن أشرنا إليه من أن "التركيب" يؤثر في بنية الكلمة مبنى الجملة والمعنى السياقي لها والخصائص الوظيفية بها، وهكذا يكون من قبيل الاتساق مع هذه الحقائق القول بامتداد أثره إلى التصنيف النحوي للأدوات المركبة أيضا.

وأما أدوات المجموعة الثانية فهي:

١- (لو)، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل وإن خالف في ذلك بعض النحاة[3]، نحو قول قيس بن الملوح[4]:

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٤٢.

(٢) السابق ٧/ ٤٤.

(٣) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥٦، والمغنى وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٣٦٨.

(٤) المصدران السابقان، وأيضا: شرح التصريح ٢/ ٢٥٥.

ولو تلتقى أصداؤنـا بعـد موتنـا ... ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليـلي يهشى ويطـرب

ونحوه قول توبة[١]:

ولو أن ليلي الأخيلية سـلمت ... عـلى ودونـي جنـدل وصفائـح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا ... إليها صدى من جانب القبر صائح

كما تفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي، نحو قوله تعالـى: ﴿لو يطيعكـم فـي كثير من الأمر لعنتم﴾[٢]، وقوله: ﴿لو نشاء لجعلناه حطاما﴾[٣]، ونحوه قول أمرى القيس[٤]:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعـى لمجـد مؤثـل ... وقد يدرك المجد المؤثـل أمثالي

وتفيد (لو) الشرطية هذه "الدالة على الماضي"، الامتناع، حتى لقد قرر المالقي: أحمد ابن عبد النور، المتوفى ٧٠٢هـ، أنها "حرف امتناع لامتناع، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم"[٥]، وفسر ما ذكره من إجماع بأن النحاة قد راعوا في مقولتهم الجمل الواجبة؛ لأنها الأصل، والنفي داخل عليها، فلم يعتبروه؛ لأنه فرع"[٦]. ورتب على ذلك إمكان تعدد صـور الامتنـاع المستفـاد مـن (لـو) فـي الجـملة الشرطية فقد تكون "حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين منفيتين، نحو قولـك: لـو قـام زيـد لأحسنت إليك، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيتين، نحو قولك: لـو لـم يقـم زيد لم يقم عمرو. وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية، نحو قولـك:

---

(١) انظر: المغنى ١/ ٣٦٨، وشرح شواهد المغنى ٢٢٠.
(٢) من الآية (٧) من سورة الحجرات.
(٣) من الآية (٦٥) من سورة الواقعة.
(٤) في ديوانه.
(٥) انظر: رصف المباني ٢٨٩.
(٦) المصدر نفسه.

لـو يقوم زيد لما قام عمرو. وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحـو: قولك: لـو لـم يقـم زيـد لقـام عمـرو، وقـال الله تعـالـى: **﴿ولو قاتلكم الذين كفروا لولوا الأدبار﴾**[١] فإذا تجاوزنا عن استخدامه لفظ (الجملة) للـدلالـة علـى كـل مـن فعل الشرط وجوابه ـ وهـو استخـدام شائع في التراث النحوي ـ فإن تشقـيقـه لصـور الامتنـاع صحـيح في جملتـه، وإن كـانـت دعـوى الإجماع عليـه عـارية عـن الصحة[٢].

٢- (لولا) وتفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي، نحو: لولا تضحيات الآباء لهلك الأبناء، فقد امتنع الجواب لتحقق الشرط في الماضي، ومن ذلك قول تميم بن مقبل[٣]:

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ... ببعض ما فيكما إذ عبتما عوری

فقد امتنع عيبه إياهما لوجود الحياء والدين

ومـن ثـم شـاع بيـن النحـاة التـعبـير عنـها بـأنهـا حـرف امتنـاع لـوجـود أو لوجـوب، ولكـن "الصـحيـح أن تفسرهـا بحسـب الجمـل التـي تدخـل عـليها: فـإن كـانـت الجملتـان بعدهـا مـوجبتيـن فهـي حـرف امتنـاع لـوجـوب، نحـو قـولك: لولا زيد لأحسنت إليك، فالإحسان امتنع لـوجـود زيـد، وإن كـانتا منفيتيـن فهـي حـرف وجوب لامتناع، نحو: لولا عدم قيام زيـد لم أحسـن إليك، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو: لولا زيد لم أحســن إليـك، وإن كـانـتـا

(١) من الآية (٢٢) من سورة الفتح.

(٢) يمكن أن تجد في التراث النحوي فيما يتصل بدلالة (لو) على الامتناع عددا من الاتجاهات أهمها ثلاثة:

الأول ـ اتجاه للكوفيين، ويرى أنها لا تفيده بوجه من الوجوه.

والثاني ـ يرى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معا.

والثالث ـ يذهب إلى أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته. فإن لم يكن لجوابها سبب غير الشرط لزم امتناعه أيضا لما بين الشرط والجواب من تلازم، وإن كان للجواب أسباب أخرى غير الشرط لم يلزم من امتناع الشرط امتناع الجواب ولا ثبوته. وقد فصل ذلك ابن هشام في المغني ١/ ٣٦٠.

(٣) انظر: الداني ٥٤١.

منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع، نحو: لولا عدم زيد لأحسنت إليك"[1].

٢- (لوما)، وهي بمنزلة (لولا) في إفادة تعليق الجواب على الشرط في الماضي، وفي الدلالة على الامتناع أيضا[2]، خلافا لما ذهب إليه المالقي من عدم استخدامها دالة على التعليق[3]، ومما يشهد لاستعمالها شرطية قول الشاعر[4]:

لو ما الإصاخة للوشاة لكان لي ... من بعد سخطك في رضاك رجاء.

٣- (لما) وتفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي وقد شاع بين النحاة وصفها بأنها "حرف وجود لوجود. أو، حرف وجوب لوجوب"[5] أي أن جوابها قد تحقق لتحقق شرطها، كما في قوله تعالى: **﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾**[6]، وقوله: **﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾**[7]، وقوله: **﴿فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾**[8]، ولكن اعتبارها حرف وجود لوجود يتسم بالتعميم؛ ذلك أن دلالتها في هذا المجال رهن بطبيعة الشرط والجواب من حيث السلب والإيجاب: فإن كان الشرط والجواب منفيين دلت (لما) على نفي الجواب لنفي الشرط، نحو: لما لم يقم زيد لم يقم عمرو. وإن كان الشرط منفيا والجواب موجبًا دلت على وجوب الجواب لنفي الشرط نحو: لما لم يحضر محمد سافر خالد. وإن كان الشرط موجبا والجواب منفيا دلت على نفي الجواب لوجوب الشرط، نحو: لما حضر الصديق لم يسافر الوالد[9].

٤- (إذا)، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل، نحو قوله تعالى: **﴿ثم إذا**

---

(١) انظر: رصف المباني ٢٩٣.
(٢) انظر: المغنى ١/ ٣٨٢، والجني الداني ٥٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦٢.
(٣) انظر: رصف المباني ٢٩٧.
(٤) انظر: المغنى وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٣٨٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٢.
(٥) انظر: المغنى ١/ ٣٨٦، ورصف المباني للمالقي ٢٨٣، والجني الداني ٥٣٧.
(٦) من الآية (٦٧) من سورة الإسراء.
(٧) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت.
(٨) من الآية (٣٢) من سورة لقمان.
(٩) انظر: رصف المباني ٢٨٣، ٢٨٤.

دعاكم دعوة من الأرض إذا انتم تخرجون﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون﴾[2]، فإذا الأولى في الآيتين شرطية دلت على تعليق حصوله الجواب على حصول الشرط في المستقبل، ومن ذلك قول أبي ذؤيب[3]:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

وبين (إذا) و(إن) خلاف ـ وإن اتفقا في التعليق في المستقبل ـ ومرد هذا الخلاف إلى أن الأصل في استعمال (إن) أن تكون للمشكوك في حدوثه، وقد تستعمل في المتيقن حدوثه إذا أبهم زمانه، نحو قوله تعالى: ﴿أفإن مت فهم الخالدون﴾[4]، أما (إذا) فإن الأصل في استعمالها أن تكون فيما يكون وقوعه متيقنا أو راجحا[5].

٥- (كيف)، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل أيضا، نحو: كيف تصنع أصنع ـ بالرفع فيهما على الراجح عند الجمهور[6] ـ وهي وإن وافقت بقية أدوات الشرط في التعليق، فإنها تخالفها في وجوب موافقة لفظ الجواب للفظ فعل الشرط.

وقد تزاد عليها (ما) فتفيد بعد زيادتها ما كانت تفيده قبلها، وتستعمل في المواضع نفسها التي تستعمل فيها بدونها[7].

ـ وتنقسم هذه الأدوات بدورها ـ من حيث التصنيف ـ إلى ثلاثة أقسام:

١- حرف باتفاق، وهو: (لو)، و(لولا)، و(لوما).

٢- اسم باتفاق، وهو: (إذا)، و(كيف)، و(كيفما).

٣- مختلف فيه بين الحرفية والاسمية، وهو: (لما). فقد ذهب فريق من النحاة منهم: ابن السراج، والفارسى، وابن جنى، إلى أنها ظرف بمعنى (حين)[8] مخالفين بذلك سيبويه الذى رأى حرفيتها[9]. وتردد ابن مالك فى تسهيل الفوائد بين

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة مريم.
(٢) من الآية (٤٨) من سورة مريم.
(٣) انظر: المغنى ١/ ١٣٦.
(٤) من الآية (٣٤) من سورة الأنبياء.
(٥) انظر الجني الداني ٣٦٠.
(٦) انظر: المغنى ١/ ٢٩٦.
(٧) المصدر السابق.
(٨) انظر: كتاب سيبويه، والجنى الدانى.
(٩) انظر: تسهيل الفوائد ٢٤١.

الاتجاهين، فقال إنها ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضى فيما مضى وجوبًا لوجوب[1]. ومال إلى اعتبارها ظرفًا ابن هشام فى المغنى[2]. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأسباب فصلها المرادى فيما يأتى:

١- أنها ليست فيها شيء من علامات الأسماء.

٢- أنها تقابل (لو)، وتحقيق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد لقام عمرو ولكنه لما لم يقم لم يقم.

٣- أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها كما قال أبو على، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها؛ لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعا فيه. وليس ذلك بصحيح، إذ يمكن أن يقال: لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم.

٤- أنها تشعر بالتعليل، وبهذا تدل على معنى الحرف.

٥- أن جوابها قد يقترن بـ(إذا) الفجائية، كقوله تعالى: **﴿فلما جاءهم بأسنا إذا هم منها يضحكون﴾**[3]. وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

ـ وكذلك تنقسم هذه الأدوات بحسب زمن "التعليق الشرطي" فيها إلى ثلاثة أقسام أيضا:

١- ما يدل على تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي دائماً، وهو: (لولا)، و(لوما)، و(لما).

٢- ما يدل على تعليق الجواب على الشرط في المستقبل دائماً، وهو: (إذا).

٣- ما يصلح للدلالة على تعليق الجواب على الشرط في الماضي أو المستقبل، وهو: (لو).

وبرغم ما بين هاتين المجموعتين من الأدوات من صور التوافق، التي يمثل تعليق الجواب على الشرط عنصرا جوهريا فيها. فإن بينها أيضا بعض جوانب الاختلاف، التي نشير إلى أبرزها فيما يأتي:

---

(١) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه.
(٢) انظر: الجنى الدانى ٣٩.
(٣) من الآية (٤٧) من سورة الزخرف.

١- أن زمن التعليق الشرطي بالنسبة للمجموعة الأولى المستقبل دائماً، بغض النظر عن نوع الصيغ التالية لها، أما زمن التعليق الشرطي في المجموعة الثانية فمتنوع، إذ قد يكون ماضيا كما قد يكون مستقبلاً.

وتقرير كون زمن التعليق الشرطي في المجموعة الأولى مقصورا على المستقبل وحده هو الاتجاه السائد في التراث النحوي، حتى وإن كانت الصيغ الفعلية المشاركة في تكوين الجملة الشرطية ماضية، فإنها تدل على المستقبل وتنصب عليه.

بيد أن من النحاة من رأي أنه لا يتحتم انصراف هذا التعليق إلى المستقبل وأجاز أن تدل ـ في بعض الأحيان ـ على الماضي.

ومن ذلك ما قرره المبرد من أن لفظ (كان) يبقى على دلالته على الزمان الماضي وإن استخدم في تركيب الشرط[١]، كما في نحو: **﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾**[٢]، ونحو: **﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين، وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين﴾**[٣]، ونحو **﴿إن كنتم جنبا فاطهروا﴾**[٤].

ومن ذلك أيضا ما قرره ابن مالك من أن جواب الشرط إذا كان فعلا ماضيا مقرونا بالفاء وقد ـ لفظا أو تقديرا ـ فإنه يكون ماضي اللفظ والمعنى جميعا[٥]. أما اقترانه بالفاء وقد لفظا فكما في نحو: (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل)[٦]، وأما تقديرا فكما في نحو: **﴿إن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾**[٧] إذ التقدير: فقد كذبت.

وقد رد هذا الاتجاه جمهور النحاة، يقول أبو حيان ممثلا وجهة نظرهم في رفض دلالة أي من الشرط والجواب على الماضي[٨]: "ذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٩.
(٢) من الآية (١١٦) من سورة المائدة.
(٣) من الآيتان (٢٦-٢٧) من سورة يوسف.
(٤) من الآية (٦) من سورة المائدة.
(٥) انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٩.
(٦) من الآية: (٧٧) من سورة يوسف.
(٧) من الآية (٢٧) من سورة يوسف.
(٨) انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٩.

مشروطه، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال، فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب، أي: إن سرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل، ومثله: **﴿وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك﴾**[1] أي: فتسل فقد كذبت. قال. وسمى المذكور جوابا؛ لأنه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً".

وهكذا يتضح أن الأساس في زمن التعليق الشرطي لهذه الأدوات هو المستقبل، وأن ما يوهم ظاهره خلاف ذلك مرده إلى عوامل خارجة عن طبيعة التعليق في هذه الأدوات.

٢- أن التأثير السياقي لأدوات المجموعة الأولى مختلف ـ من حيث الحالة الإعرابية لكل من الفعل والجواب ـ عن الآثار السياقية لأدوات المجموعة الثانية: فبعد أدوات لمجموعة الأولى يجزم الفعلان، أما أدوات المجموعة الثانية فلا تترك أى أثر إعرابى فيهما.

وقد أثارت هذه المسألة نقاشًا طويلاً بين النحاة دار حول "عامل" الجزم فيهما، ومن الملحوظ أن الخلاف بين النحاة محدود عند تناولهم لعامل الجزم فى فعل الشرط، إذ ثمة ما يوشك أن يكون إجماعًا على أن العامل فيه لفظى هو الأداة لكن هذا الخلاف ليس له حدود عند بيان عامل الجزم فى الجواب، فمن النحاة من ذهب إلى أنه معنوى، ومنهم من قال بأنه لفظى، ومنهم من رأى أنه ليس بمعرب بل مبنى. وحسبنا أن بحمل أهم أسانيد كل فريق فيما يأتي:[2]

ـ استند القائلون بأن عامل الجزم في جواب الشرط معنوي ـ وهو الجوار ـ إلى أن الجواب جار ملازم للشرط دائما، فلما كان منه بهذه المنزلة حمل عليه في الجزم أيضا، مستدلين على ذلك بأن الحمل على الجوار في النصوص كثير. ومن ذلك قوله تعالى: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين)[3]، فالمشركين مخفوضة لمجاورتها للمخفوض وإن كانت معطوفة على مرفوع هو اسم كان. وقوله سبحانه: (فاغسلوا

---

(١) من الآية (٤) من سورة فاطر.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٧، وشرح التصريح ٢/ ، وشرح المفصل، والفاكهى على القطر ١/ ١٥٣، والملمع لابن برهان.

(٣) من الآية (١) من سورة البينة.

وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين)[1]، بالخفض على الجوار، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة وغيرهم، مع أنها معطوفة على المنصب وهو مفعول (اغسلوا)، ويستحيل أن تكون معطوفة على مجرور وهو: برءوسكم، وإلا لصح مسح الأرجل لأغسلها، وهو مخالف لما أجمع عليه الفقهاء. ومن ذلك أيضا قول زهير[2]:

لعــب الريــاح بــها وغيرها بعدى بمستحصد الأوتار محلوح

فالقطر مخفوضة لمجاورتها المخفوض مع أنها معطوفة على مرفوع هو (الرياح)، ونحره قول الآخر[3]:

كأنمـا ضـربت قـدام أعينهـا قطنا بمستحصد الأوتار محلول

فمحلوج مخفوضة لمجاورتها المخفوض، وكان ينبغي أن تكون منصوبة لأنها صفة لمنصوب هو مفعول (ضرب).

وهذا هو اتجاه الكوفيين.

ـ وقد رفض البصريون هذا الاتجاه، وفندوا أسانيده، وخرجوا ما استدل اصحابه به من نصوص على نحو لا يكون للمجاورة فيها أثر إعرابي[4]، وخصلوا من ذلك إلى أن العامل في جواب الشرط لفظي وليس معنويا، ثم اختلفوا في تحديد هذا العامل اللفظي:

ـ فمنهم من رأى أنه أداة الشرط، لأنها كما تقتضي فعل الشرط تقتضى جوابه أيضا، وكما وجب أن تكون عاملة في الفعل وجب أن تكون عاملة في الجواب كذلك.

وقد رد هذا الرأي كثير من البصريين، لسببين:

١ - أن الجازم كالجار، والجار لا يعمل في كلمتين، فالجازم مثله.

٢ - أنه ليس ثمة ما يتعدد عمله إلا ويختلف، كرفع ونصب. والأصل أنه لا يوجد ما يتعدد عمله ويتفق.

---

(١) من الآية (٦) من سورة المائدة.

(٢) انظر: ديوان زهير ٨٧.

(٣) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٥٣.

(٤) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٢٩.

ـ ومنهم من قرر أن العامل هو "الفعل" لأنه يقتضيه ويستدعيه.

ـ ومنهم من صرح بأن العامل هو "أداة الشرط" وفعل الشرط معاً"؛ لأنهما يقتضيان الجواب معا، فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا.

ـ ومنهم من عدل عن ذلك إلى القول بأن العامل هو "أداة الشرط بواسطة فعل الشرط" وليس "مع" فعل الشرط. ففعل الشرط. شرط. في العمل وليس عاملا. كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والوقود، فإن التسخين يحصل عند وجودهما وليس بهما.

ـ وقد حاول المازني الخلاص من أسر هذه الخلافات النظرية؛ فذهب إلى أن الجواب ليس في حاجة إلى عامل، وذلك لأنه ليس معربا، بل مبنى على الأصل، وذلك لأن الفعل المضارع إنما يعرب لوقوعه موقع الاسم، فإذا لم يقع هذا الموقع لم يصح إعرابه ووجب بناؤه، وجواب الشرط ـ عند المازني ـ كذلك، فإنه لم يقع موقع الاسم فوجب أن يكون مبنيا على الأصل، وحرصا على عدم الوقوع في التناقض لو ذهب إلى أن الفعل معرب فقد اضطر إلى القول بأن الفعل بدوره مبنى أيضا، لأنه تحقق فيه ما تحقق في الجواب من عدم صحة وقوع الاسم موقعه.

وهذا الرأي ـ عند جمهور النحاة ـ بين الفساد؛ إذ لو صح لكان ينبغي أن يبني الفعل بعد النواصب والجوازم لعدم صحة وقوع الاسم بعدها. وقد أجمع النحاة على أن المضارع معرب منصوب بعد النواصب، مجزوم بعد الجوازم، الأمر الذي يسلم بالضرورة إلى رد رأي المازني.

اعراب أدوات الشرط:

سبق أن قلنا إن من أدوات الشرط. ما هو حرف، ومنها ما هو اسم، وأما المختلف فيه بين الحرفية والاسمية فليس له إعرابيا وضع خاص به؛ إذ هو حرف عند من يرى حرفيته، واسم عند من يقرر اسميته.

وأدوات الشرط الحرفية مبنية وليس لها محل إعرابي، وفقا للقاعدة العامة في الحروف.

وأما أدوات الشرط الاسمية فيمكن التمييز فيها بين أنواع ـ أو حالات ـ ثلاثة: حالة تقع فيها دالة على زمان أو مكان، وأخرى تدل فيها على الحدث، وثالثة لا تدل فيها على أي منها:

فإذا دلت أداة الشرط الاسمية على زمان أو مكان أعربت ظرفا، كما في نحو: متى تسافر أصحبك. ونحوه قوله تعالى: (أينما تكونوا يدرككم الموت)[1].

وإن دلت على حدث أعربت مفعولا مطلقا.

وإذا لم تدل على شئ من ذلك فلا يخلو الأمر - عند جمهور النحاة - من أن يقع بعدها فعل لازم أو فعل متعد.

فإن كان بعدها فعل لازم أعربت أداة الشرط مبتدأ خبره ما بعده، نحو: من يقم أقم معه.

وإن كان بعدها فعل متعد لم ينصب اسما ظاهرا أعربت مفعولا به، نحو: من تكرم احترمه، فإن نصب اسما ظاهرا نحو: من يكرم خالدًا أحترمه، جاز في أداة الشرط. عند الجمهور أن تكون في موضع رفع أو نصب، باعتبار أن المسألة - آنئذ - من باب الاشتغال.

وتقتضي أدوات الشرط هذه تركيبين إسناديين، تربط الأداة كلا منهما بالآخر بحيث يصيران معا جملة واحدة في إفادة المعنى. ويطلق على أولهما "فعل الشرط"، وقد يطلق عليه "الشرط" اختصارا، ويصطلح على ثانيهما "بجواب الشرط" للدلالة على أنه مترتب على الفعل ترتب الجواب على السؤال، وقد يعبر عنه "بالجزاء" للإشارة إلى أن الجواب بمثابة الجزاء لمضمون الفعل.

تركيب فعل الشرط:

يفرق النحاة بين تركيب فعل الشرط مع الأدوات الجازمة، وتركيبه مع الأدوات غير الجازمة:

- أما مع الأدوات الجازمة فإن الجمهور يرى وجوب كونه تركيبا إسناديا فعليا مستوفيا لشروط بعينها سيأتي بيانها، ومرد وجوب كونه تركيبا إسناديا فعليا إلى انه بمثابة "العلة والسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد وإنما تكون بالأغراض. والأفعال

(١) من الآية (٧٨) من سورة النساء.

أعراض"[1]. والشائع عند الجمهور أن زمن الفعل بعد معظم هذه الأدوات المستقبل، بصرف النظر عن نوع الصيغة المستعملة منه.

ومقتضى هذا التصور أنه لا يكون تركيبا إسناديا اسميا. ولكن الثابت أن المأثورات اللغوية تتضمن قدرا كبيرا من النماذج التي وقعت فيها بعد أدوات الشرط أسماء، ومن ذلك قول كعب بن جعيل التغلبي[2]:

فمتى واغل بينهم يحيو ... ه ويعطف عليه كأس الساقي

وقول لبيد بن ربيعة[3]:

فإن أنت لم ينفعل علمك فانتسب ... لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول السموأل بن عاديا[4]:

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقول هشام المري[5]:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ... ومن لا نجره يمس منا مفزعا

وقول الآخر[6]:

يثنى عليك وأنت هل ثنائه ... ولديك إن هو يستزدك مزيد

وقد اختلف موقف النحاة إزاء هذا النمط من النصوص وما تحمله من ظواهر. ويمكن أن نميز في هذا المجال ـ بصورة أساسية ـ اتجاهات ثلاثة[7]:

أولها: يرى أن الأصل في تركيب فعل الشرط أن يقع عقب أداة الشرط فعل، ومن ثم

(١) انظر: شرح المفصل ٩/ ٢.
(٢) انظر: في هذا البيت وما يليه من أبيات: همع الهوامع ٢/ ٥٩، والدرر اللوامع ٣/ ٧٥.
(٣) المصدران السابقان، وأيضا: شرح الرضي ٢/ ٢٥٥، وكتاب سيبويه ٣/ ١١٣.
(٤) المصادر السابقة، وأيضا المقتضب ٢/ ٧٦.
(٥) المصادر السابقة.
(٦) المصادر السابقة.
(٧) المصادر السابقة، وأيضا: الإنصاف ٣٥٩.

يكون وجود اسم ظاهر أو مضمر في موقع الفعل مخالفا للأصل، الأمر الذي يتحتم معه تأويله؛ إذ لا جائز أن يكون الاسم مبتدأ لأن فعل الشرط لا يكون إلا تركيبا إسناديا فعليا، كما لا يجوز أن يكون فاعلا تقدم على فعله لأن الفاعل ـ عند الجمهور ـ واجب التأخير، ومن ثم وجب أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهذا الفعل المحذوف لا سبيل إلى ذكره، إذ لا يجمع بين المفسر ـ بكسر السين ـ والمفسر ـ بفتحها.

وثانيها: يوجب أيضا أن يكون فعل الشرط تركيبا إسناديا فعليا، ويأبى لذلك اعتبار الأسماء الواقعة بعد أداة الشرط مبتدآت، ولكنه لا يحظر اعتبارها فاعلا لما بعدها؛ لأنه لا مانع لديه من تقدم الفاعل على الفعل.

وثالثها: يرى أنه لا مانع من جعل الاسم الواقع بعد أداة الشرطة مبتدأ خبره ما بعده، وبذلك يجيز كون فعل الشرط تركيبا إسناديا اسميا مخالفا الشائع بين النحاة.

وجلي أن هذا الخلاف منوط بالتوجيه النحوي، لا يمتد إلى صحة الشواهد وسلامة النصوص، الأمر الذي يسوغ معه القول بأن ورود هذا النمط من تركيب فعل الشرط ليس فيه ـ لغويا ـ خلاف.

وهكذا يمكن القول بأن لتركيب فعل الشرط ـ مع الأدوات الجازمة ـ صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون تركيبا إسناديا فعليا تصدره فعل مستوف للشروط الآتية[1]:

١- أن يكون ماضيا أو مضارعا، ولا يجوز أن يكون أمرا.

٢- أن يكون غير ماضي المعنى، فلا يصح أن يقال: إن قام محمد أمس قمت اليوم.

٣- ألا يكون طلبيا، فلا يجوز: إن لا تحضر أحدا معك أقابلك، ولا: إن ليجلس محمد أجلس.

٤- ألا يكون جامدا، فلا يقال: إن عسى، ولا: إن ليس.

٥- ألا يكون مقرونا بحرف تنفيس، فلا يجوز: إن سوف يسافر، ولا: إن سيقاتل.

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٤٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩، وكتاب سيبويه ٣/ ٦٣، والمقتضب ٢/ ٧٥، وأسرار العربية ١٣٣، واللمع لابن برهان.

٦- ألا يكون مقرونا بقد، فلا يجوز: إن قد قام، ولا: إن قد يسافر.

٧- أن يكون مقرونا بحرف نفي غير (لم) و(لا)، فلا يجوز إن لم يقم، ولا: إن لن يقوم.

والصورة الثانية: أن يتصدر تركيب فعل الشرط اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل، ويشترط لصحة هذه الصورة باطراد أن يأتي بعد الاسم المتقدم ـ ظاهرا أو ضميرا ـ فعل مستوف للشروط التي سبق بيانها، صالح لإسناده إلى ما تقدم عليه.

ـ وأما تركيب أفعال الشرط بعد الأدوات غير الجازمة فإنه ـ بصورة عامة ـ يماثل تركيبه بعد الأدوات الجازمة، بيد أنه يخالفه في أمور أهمها: الحالة الإعرابية له، والدلالة الزمنية به، ثم بعض الفروق الدقيقة التي يمكن أن تعد بمثابة صورة من الخصائص السياقية معه. وسنوجز الحديث عن ذلك فيما يأتي:

١- (لو) ـ إذا استعملت (لو) دالة على التعليق في المستقبل وليها الفعل ـ ماضيا أو مضارعا ـ ويجب أن ينصرف زمنه إلى المستقبل بغض النظر عن صيغته[١] يستوي في ذلك أن يكون مضارعا نحو قول أبي صخر الهذلي[٢]:

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلي يهش ويطرب

أو أن يكون ماضيا نحو قوله تعالى: **﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريهم ضعافا خافوا عليهم﴾**[٣]

أما إذا استعملت دالة على التعليق في الماضي فقد يليها الفعل الماضي أو المضارع ـ الذي يجب أن ينصرف زمنه إلى المضي بغض النظر عن صيغته[٤]، سواء أكان ماضيا نحو قول الحماسي[٥]:

---

(١) انظر: الجني الدانى ٢٨٧، ورصف المباني ٢٩٣، المغنى ١/ ٣٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ٦٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٥، وشرح المفصل ٧/ ١٥٥.

(٢) انظر: المغنى ١/ ٣٦٧، وشرح شواهد المغنى ٣٢٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٥، والإنصاف ٣٥٢.

(٣) من الآية (٩) من سورة النساء.

(٤) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٦١، ورصف المبانى ٢٩٠ والجنى الدانى ٢٩٠.

(٥) انظر: المغني وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٣٦١ ورصف المباني ٢٩٠، والجني الداني ٢٩٠.

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقطية من ذهل بن شيبانا
لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيئ وإن هانا

أو مضارع نحو قوله تعالى: ﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم﴾[1].

كما قد يلي (لو) هذه الاسم الظاهر أو ضمير الرفع المنفصل، نحو القول المأثور: لو ذات سوار لطمتني[2]، وقول عمر رضوان الله عليه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة[3]، ومنه قوله سبحانه: (لو أنتم تملكون)[4].

فإذا ولى (لو) فعل ماضٍ أو مضارع وجب أن يستوفي ما سبق ذكره من شروط[5]، أما إذا وليها اسم ـ ظاهرا كان أو ضميرا ـ فإن التوجيه النحوي له يشابه التوجيه النحوي للأسماء الواقعة بعد أدوات المجموعة الأولى، وفيه من الخلاف ما فيها.

ولكن (لو) تتميز بأن من الممكن أن يتكون "فعل الشرط" بعدها من (أن) المشددة المفتوحة الهمزة ومعموليها[6] كما في نحو قول توبة ابن الحمير[7].

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا إليها صدى من جانب القبر صائح

وقول امرئ القيس[8]:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه كفاني ولم أطلب قليل من المال

---

(١) من الآية (٧) من سورة الحجرات.
(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٦، والإنصاف.
(٣) المصدر السابق.
(٤) من الآية (١٠٠) من سورة الإسراء.
(٥) انظر ص من هذه الدراسة.
(٦) انظر: الجني الداني ٢٩١.
(٧) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٤، حيث نسبه السيوطي إلى رؤبة، وقد وردت النسبة إلى توبة في مصادر متعددة منها: شرح شواهد المغنى ٢٢٠، والدرر اللوامع ٢/ ٨١.
(٨) انظر: ديوانه

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

فقد وقعت (أن) ومعمولاها في الشاهدين فعلا للشرط بعد (لو)، الدالة على التعليق في المستقبل في أولهما، والدالة على التعليق في الماضي في ثانيهما.

وقد تعددت التوجيهات النحوية للمصدر المؤول من (أن) ومعموليها في هذا الموضع، فمن النحاة من ذهب إلى أن محله الرفع على الابتداء، وأن الخبر محذوف، ومنهم من رأى أنه مبتدأ لا خبر له، كما أن من النحاة من قال بأنه مرفوع على الفاعلية لفعل محذوف[١].

٢- (لولا) ـ تستعمل (لولا) دالة على التعليق في الماضي، وقد تعددت أساليب "فعل الشرط" فيها على النحو الآتي:

(ا) ورد بعدها اسم ظاهر مرفوع أو ضمير رفع منفصل، ومن الأول قول الراجز[٢]:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

وقول المتنبي[٣]:

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾[٤].

وقد تعددت التوجيهات النحوية لهذا الاسم[٥]: فذهب الكسائي إلى أنه فاعل لفعل محذوف، ورأى الفراء أنه فاعل للولا نفسها، إما لنيابتها عن الفعل، أو على سبيل الأصالة

---

(١) انظر: رصف المباني ٢٩٤، والمغنى ١/ ٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ٦٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦، والجني الداني ٢٩٢.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري وقد ترنم به النبي صلوات الله عليه في أكثر من مناسبة. انظر: شرح الشواهد المغنى ١٠٠.

(٣) البيت في ديوانه.

(٤) من الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٢، والجني الداني ٢٩١، والمغنى وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٣٧٨.

لاختصاصها بالأسماء، والشائع بين الجمهور اعتباره مبتدأ حذف خبره، وحذف الخبر في هذا الوضع عندهم واجب إذا كان كونا عاما، أما إذا كان كونا خاصا فذكره جائز وقد يجب، كما في قول النبي: لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة، وقول صاحبية [1]:

فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه

(ب) ورد بعدما ضمير غير الرفع المتصل، نحو قول عمرو بن العاص [2]:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول يزيد بن الحكم [3]:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوى

وقول العجري، أو عمر بن أبي ربيعة [4]:

أو مت بعينيها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

وقد تعددت التوجيهات النحوية للضمير في هذا الموضع [5]، فذهب سيبويه إلى أن (لولا) تختص بجر الضمير بعدها، فالضمير في محل جر بها لفظا، وفي الوقت نفسه في محل رفع على الابتداء محلا، والخبر محذوف. وأما الأخفش فقد رفض اعتبار (لولا) جارة ورأى أن الضمير قد استعير موضع ضمير رفع للخفة، وأنه ـ لذلك ـ في محل رفع على الابتداء، والخبر عنده محذوف أيضاً.

(ج) ورد بعدها (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون ومعمولاها، نحو قوله تعالى:

---

(١) انظر: شرح شواهد المغني ٢٢٩.

(٢) انظر في هذا البيت وما يليه من أبيات: همع الهوامع ٢/ ٣٢، والدرر اللوامع ٢/ ٣٣.

(٣) المصادر السابقة، وأيضا: الجنى الداني ٥٤٥. ورصف المباني ٢٩٥، والمقتضب ٣/ ٧٣، وكتاب سيبوية ٢/ ٣٧٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٠٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٣، وهو في ديوانه ١٢٢.

(٥) انظر: رصف المباني ٢٩٦، والجنى الداني ٥٤٤، والمغنى وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٣٨٠، وشرح التصريح ٢/ ،وكتاب سيبويه ٢/ ٣٧٣.

﴿فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾[١]، ولا خلاف بين النحاة في أن (أن) ومعموليها في محل رفع، والخلاف بينهم في سببه، فمنهم من ذهب إلى أنها قد وقعت مبتدأ، ومنهم من رأي أنها فاعل لفعل محذوف[٢].

(د) كذلك ورد بعدها (أن) المصدرية داخلة على الماضي، نحو قوله تعالى: (لولا أن من الله علينا لخسف بنا)[٣]، أو المضارع نحو قوله: (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة)[٤]، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع، على الابتداء، أو على الفاعلية، على خلاف[٥].

٣- (لوما) تستعمل (لوما) للدلالة على التعليق في الماضي كلولا، وقد ذهب المرادي إلى أنها ـ حينئذ تختص بالأسماء وأن الاسم يرتفع بعدها بالابتداء، نحو: لو ما زيد لأكرمتك[٤]، ويؤيده ابن هشام الذي استشهد لذلك بقول الشاعر[٦]:

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي   من بعد سخطك في رضاك رجاء

وبهذا يتضح أنها أقل تنوعا من حيث مكونات "فعل الشرط" فيها من (لولا) أختها؛ إذا أن المأثورات اللغوية ـ كالقواعد النحوية ـ لم يسمع فيها غير هذا الأسلوب لها[٧].

٣- (لما) وتستعمل ـ أيضا ـ للدلالة على التعليق في الماضي، ولكن "فعل الشرط" معها لا يكون إلا فعلا ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم[٨] قد استوفى الشروط التي سبق تحديدها، مثال الماضي قوله تعالى: ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى

---

(١) من الآية (١٤٤) من سورة الصافات.
(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٦.
(٣) من الآية (٨٢) من سورة القصص.
(٤) من الآية (٣٣) من سورة الزخرف.
(٥) انظر: الجني الداني ٥٤٢، همع الهوامع ٢/ ٦٦، وشرح التصريح ٢/
(٦) انظر: الجني الداني ٥٤٩.
(٧) انظر: المغنى ١/ ٣٨٢.
(٨) لا يغيب عن البال أنها في آية (لوما تأتينا بالملائكة) قد وردت مستعملة للدالة على الحث والتحضيض لا للشرط.
(٩) انظر: رصف المباني ٣٨٣، الجني الداني ٥٤٠.

يجادلنا﴾[8]، وقوله: **﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾**[9]، وقوله: **﴿فلما نجاهم إلى البر إذاهم يشركون﴾**[10]، وقوله: **﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا﴾**[11]، ومثال المضارع المقرون بلم لما لم يحضر الوالد سافر الولد.

٤- (إذا)، وتستعمل للدلالة على التعليق في المستقبل، ويماثل تركيب "فعل الشرط" ومعها ـ سواء في مكوناته، أو في شروطه، أو في توجيهاته ـ تركيبه مع الأدوات الجازمة.

(أ) إذ قد يليها تركيب إسنادي فعلي فعله ماض مستوف للشروط، نحو قوله تعالى: **﴿إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره﴾**[1].

(ب) وقد يليها تركيب إسنادي فعلي فعله مضارع مستوف للشروط، نحو قوله تعالى: **﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم﴾**[2]، وقول التمر بن تولب[3]:

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى ... وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب

والفعل مجزوم للضرورة.

(ج) كذلك ورد بعدها الاسم مرفوعا، ظاهرا كما في قوله تعالى: **﴿إذا السماء انشقت، وأذنت لربها وحقت، وإذا الأرض مدت، وألقت ما فيها وتخلت﴾**[4]، وقول الفرزدق[5]:

---

(٨) من الآية (٧٤) من سورة هود.
(٩) من الآية (٦٧) من سورة الإسراء
(١٠) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت.
(١١) من الآية (٩٦) من سورة يوسف
(١) من الآيات (١-٣) من سورة النصر.
(٢) من الآية (٢) من سورة الجاثية.
(٣) انظر: ديوانه ٢٤٤.
(٤) الآيات (١-٤) من سورة الانشقاق.
(٥) انظر: المغنى ١/ ١٢٦، وشرح شواهد المغنى والجني الداني ٣٦١، وشرح التصريح ٢/ ٤٠، والبيت في ديوانه.

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

أو ضميرا منفصلا، نحو قول معن بن أوس[٦]:

اذا أنت لم تنصف أخاك وجدته على شرف الهجران إن كان يعقل

وقول محمد بن أبي شحاذ الضبي[٧]:

إذا أنت أعطيت الغنى ثم لم تجد بفضل الغنى ألفيت مالك حامد

وقد تضمنت قصيدة السموءل بن عاديا - في رواية التبريزي - هذين الأسلوبين معا حين قال[١]:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

إذا هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقد اختلف توجيه النحاة للاسم في هذا الموضع، وآراؤهم - في مجموعها - شبيهة بآرائهم فيه في حال وقوعه بعد الأدوات الجازمة؛ إذ منهم من أجاز كونه مرفوعا على الفاعلية لفعل محذوف، كما أن منهم من جعله مرفوعا على الابتداء[٢].

٦- (كيف) تستعمل (كيف) للدلالة على التعليق في المستقبل، وهي بذلك تشابه (إذا) من حيث الوظيفة، ولكنها تخالفها - كما تخالف بقية أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة - في وجوب كون "فعل الشرط" معها مضارعا، موافقا للجواب لفظًا ومعنى، بالإضافة إلى الشروط الآتية:

١- ألا يكون طلبيا.

٢- ألا يكون جامدا.

---

(٦) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٢٩.

(٧) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٢٩.

(١) في البيتين روايات متعددة لا تخرجها عن الاستشهاد بها في هذا الموضوع. انظر: الأمالي للقالي ١/ ٢٦٩، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٢، وقد نسبهما ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/ ١٧٢) لدكين الراجز.

(٢) انظر: المغني ١/ ١٣٦، والجنى الداني ٣٦١.

٣- ألا يكون منفيا.

٤- ألا يقترن بحرف تنفيس ولا بقد.

نخلص من هذا العرض لمكونات فعل الشرط إلى أن من الممكن تحديد العناصر الصالحة للدخول في تكوينه ـ بصورة عامة ـ في الصيغ الآتية:

١- التركيب الإسنادي الفعلي، ولا يكون فعله إلا ماضيا أو مضارعا، ويجب أن يستوفى شروطا بعينها سبقت الإشارة إليها.

٢- الاسم الظاهر المرفوع، أو ضمير الرفع المنفصل، ويجب أن يعقب كلا منها فعل ماض أو مضارع مستوف للشروط، أو وصف مشتق جار مجرى الفعل في دلالته المزدوجة. صالح معنى لإسناده إلى ما تقدم عليه.

٣- (أن) المشددة المفتوحة الهمزة ومعمولاها، ويجب أن يكون خبرها فعلا ماضيا أو مضارعا مستوفيا للشروط، أو وصفا مشتقا جاريا مجرى الفعل في الدلالة.

٤- (أن) المصدرية الساكنة النون، ويشترط أن يكون فعلها ماضيا أو مضارعا مستوفيا للشروط.

٥- ويندر أن يكون فعل الشرط لفظا ضمير جر متصل، إذ لم يرد ذلك إلا في أداة واحدة، هي (لولا)، وفي تخريجها خلاف.

٦- كما أنه يندر أن يكون فعل الشرط المستوفى للشروط موافقا لفظا ومعنى للجواب، وقد اشترط ذلك مع أداة واحدة هي (كيف).

ومقتضى هذا أن ثمة عددا من الصيغ لا تكون عنصرا إسناديا في تركيب "فعل الشرط" على رأسها: "فعل الأمر"، و"الخوالف" و"الصيغ الدالة على الطلب" و"الأفعال الجامدة" و"الافعال المقترنة بحرف تنفيس"، وأخيراً "الظرف" و"الجار والمجرور". وليس فيما بين يدي من نصوص تراثية ما يخالف ذلك بصورة مطردة، وإن كانت الاحتمالات العقلية يمكن أن تسمح بوجود بعض النماذجية النمطية المخالفة، كما في نحو: إن كان محمد سيحضر فسأستقبله، في حين لا يجوز: أن سيحضر محمد سأستقبله. ونحوه: إن كان الزميل في الكلية فسأقابله، مما يشير إلى أن لوجود (الفعل الناسخ) ضمن تركيب فعل الشرط دورا في إجازة هذه النماذج.

تركيب جواب الشرط:

يقرر النحاة أن الأصل في تركيب جواب الشرط أن يكون تركيبا إسناديا فعليا؛ "لأن الجواب شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي، ويتوقف دخول بعضها على وجود بعض"(١). بيد أن النصوص اللغوية أوسع من هذا دائرة وأكثر تنوعا، إذ ورد جواب الشرط فيها تركيبًا إسناديا فعليا، كما ورد أيضاً تركيبًا إسناديا اسميا، وكذلك ورد تركيبًا شرطيا.

والشرط الأساسى في جواب الشرط أن يكون مفيدا، فلا يصح الجواب بما لا يفيد، وهكذا لا يجوز نحو: إن يقم زيد يقم، كما لا يجوز في الابتداء: زيد زيد، "فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو: إن لم تطع الله عصيت، (إذ) أريد به التنبيه على العقاب. فكأنه قال: وجب عليك ما وجب على العاصي، ومنه قوله صلوات الله عليه: "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله""(٢).

وفي هذا الإطار العام لمكونات جواب الشرط نجد بعض الأدوات التي تقبل جميع الاحتمالات. كما نجد بعض الأدوات التي تختص ببعض الممكنات.

* أما الأدوات الجازمة فإنها تقبل كافة الاحتمالات الممكنة لتركيب جواب الشرط. فمن الممكن أن يكون تركيبا إسناديا فعليا فعله ماض، أو مضارع، أو أمر، مثبت أو منفي، جامد أو متصرف، مقترن بقد أو بحرف تنفيس أو مجرد منهما، خبر أو إنشاء. كما أن من الممكن أن يكون تركيبا إسناديا اسميًّا أو ظرفيا مثبتا أو منفيا، خبرا أو إنشاء.

والقاعدة العامة أنه إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون فعلا له فإنه يجب أن يقترن بالفاء، وخصت بذلك عند النحاة لأنها تفيد السببية، ولمناسبتها للجزاء في المعنى، إذا معناها التعقيب بلا فصل، كما أن الجزاء يعقب الشرط(٣).

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٢. همع الهوامع ٢/ ٩٥.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٩٥.

(٣) يرى جمهور النحاة أن هذه الفاء الرابطة هي فاء السببية الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم محمد فيقوم خالد، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير، ومن ثم لا يجوز الربط بين تركيبي الشرط والجواب بغيرها، إذ هي هنا للربط السببي وليس للتشريك في الحكم.

ومن النحاة من يرى أن هذه الفاء هي العاطفة، وأنها تعطف (جملة) على (جملة) أي تركيبا إسناديا على آخر.

وسنكتفي بأن نعرض هنا لنماذج مما ورد في الكتاب العزيز:

ـ ويقول الله تعالى: **﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾**[١]، فقد وقع جواب الشرط في الآية فعل أمر.

ـ ويقول سبحانه: **﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير﴾**[٢]، وجواب الشرط في الآية تركيب إسنادي اسمي.

ـ وقد جمع قوله سبحانه: **﴿وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده﴾**[٣]، بين كون الجواب تركيبا اسميا وكونه طلبيا أيضا.

ـ وفي قوله سبحانه: **﴿إن تبدو الصدقات فنعما هي﴾**[٤]، وقوله: **﴿إن ترني أنا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي﴾**[٥]، وقع الجواب تركيب إسناديا فعليا فعله جامد.

ـ وفي قوله: **﴿فإن توليتم فما سألتكم من أجر﴾**[٦]، وقع الجواب منفيا بما.

ـ وفي قوله: **﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾**[٧]، وقع الجواب منفيا بلن.

ـ وفي قوله: **﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾**[٨]، وقع الجواب مقرونا بقد.

ـ وفي قوله: **﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾**[٩]، وقع الجواب مقرونا بالسين.

ـ وفي قوله: **﴿من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾**[١٠]، وقع الجواب مقرونا بسوف.

وقد قرر النحاة أنه إذا كان (فعل الشرط) و(جوابه) تركيبين إسنادين فعليين لم يشترط أن يكون فعلاهما من نوع واحد، ومعنى هذا أن من الممكن أن يتفقا في الصيغة كما أن الممكن أن يختلفا:

---

(١) من الآية (٣١) من سورة آل عمران.
(٢) من الآية (١٧) من سورة الأنعام.
(٣) من الآية (١٦٠) من سورة آل عمران.
(٤) من الآية (١٧٣) من سورة البقرة.
(٥) من الآية (٣٩) من سورة الكهف.
(٦) من الآية (٧٢) من سورة يونس.
(٧) من الآية (١١٥) من سورة آل عمران.
(٨) من الآية (٧٧) من سورة يوسف.
(٩) من الآية (٦) من سورة الطلاق.
(١٠) من الآية (٥٤) من سورة المائدة.

ـ فمن الممكن أن يكونا مضارعين، ومنه قوله تعالى: ﴿إن تبدو ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾[1].

ـ ومن الممكن أن يكونا ماضيين، نحو قوله تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم﴾[2].

ـ ومن الممكن أن يكون "فعل الشرط" ماضيا و"الجواب" مضارعا، نحو قوله سبحانه: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزدله في حرثه﴾[3]، وقوله: ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها﴾[4].

ـ كذلك أجاز النحاة ـ على قلة ـ أن يكون "فعل الشرط" مضارعا "وجوابه" ماضيا، استنادا إلى نحو قول أبي زيد الطائي[5]:

مـن يكدني بسيئ كنت منه ... كالشجابين حلقه والوريد

وقول قعنب بن أم صاحب[6]:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحًا من ... ومـا سمعـوا مـن صـالـح دفـنـوا

وقوله الآخر[7]:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ... ملأتـم أنفـس الأعــداء إرهابــا

وقد خص الجمهور ذلك بالشعر، فكأنه جعله من قبيل الضرورة، بيد أن من النحاة من ذهب إلى إجازته في غير الضرورة أيضاً، وجعلوا منه قوله صلوات الله عليه: (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه"[8].

ـ ومن الممكن أن يكون "فعل الشرط" ماضيا "والجواب" أمرا، نحو قوله تعالى: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾[9].

---

(١) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٧) من سورة الإسراء.

(٣) من الآية (٣٠) من سورة الشورى.

(٤) من الآية (١٥) من سورة هود.

(٥) انظر: إعراب الافعال ٣٠٣.

(٦) انظر: المصدر السابق، والدرر اللوامع ٣/ ٧٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٩.

(٨) انظر (شرح التصريح): ٣/ ٢٤٦.

(٩) من الآية (٦) من سورة المائدة.

وشبيه بهذه الأدوات في تنوع الجواب (إذا) من بين الأدوات غير الجازمة:

فقد وقع جوابها تركيبا إسناديا اسميا مقترنا بالفاء ومجردا منها[١]، ومن الأول قوله سبحانه: ﴿**وإذا سألك عبادي عني فإني قريب**﴾[٢]، ومن الثاني قوله: ﴿**وإذا ما غضبوا هم يغفرون**﴾[٣]، وقوله: ﴿**والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون**﴾[٤].

ـ كذلك وقع جوابها تركيبا إسناديا فعليا فعله ماضي أو مضارع، كما سبق أن مثلنا، أو أمرا نحو قوله تعالى: ﴿**فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام**﴾[٥]، وقوله سبحانه: ﴿**فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله**﴾[٦].

ـ كما وقع جوابها نهيا في قوله: ﴿**إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم**﴾[٧].

ـ كما وقع جامدا في قوله: ﴿**وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة**﴾[٨].

ووقع مقترنا بحرف التنفيس في قوله: ﴿**حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة فسيعلمون من هو شر مكانا**﴾[٩].

وقريب من هذه الأدوات في تنوع الجواب (لو)، (لما):

ـ **أما** (لو) فإن جوابها يمكن أن يكون تركيبا إسناديا فعليا فعله ماضي مثبت، ويكثر حينئذ اقترانه باللام، نحو قوله تعالى: ﴿**ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم، ولو**

---

(١) هذه المسألة خلافية بين النحاة، فقد رفض إجازتها أبو حيان وأول الآيات على نحو يجعلها لا شاهد فيها، انظر: البحر ٧/ ٥٢.

(٢) من الآية (١٨٦) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٣٧) من سورى الشورى.

(٤) من الآية (٣٩) من سورى الشورى.

(٥) من الآية (١٩٨) من سورة البقرة.

(٦) من الآية (٢٣٢) من سورة البقرة.

(٧) من الآية (١٤٠) من سورة النساء.

(٨) من الآية (١٠١) من سورة النساء.

(٩) من الآية (٧٥) من سورة مريم.

أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿لو نشاء لجعلناه حطاما﴾[2]، ويقل تجرده منها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لو نشاء جعلناه أجاجا﴾[3].

- كما أن من الممكن أن يقع تركيب إسناديا فعليا فعله ماض منفي بما، والكثير حينئذ تجرده من اللام، كما في قوله تعالى:﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾[5]، وقوله: ﴿لو شاء الله ما أشركنا﴾[6]، ويقل اقترانه باللام[7]، ومن القليل بيت المجنون، أو نصيب بن رباح، على خلاف[8]:

كذبت وبيت الله لو كنت صادقا ... لما سبقتني بالبكاء الحمائم

وقول الآخر[9]:

ولو نعطي الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالي

- وقد ورد جوابها أيضا تركيبا إسناديا اسميا، ومن ذلك قوله تعالى: (لو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير)[10]. وقد رفض إجازة وقوع التركيب الإسنادي الاسمي جوابا لها جهور النحاة، الذين أولوا ما ورد من نصوص على أن "الجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف أغنى عن جواب (لو)"[11].

- وأما (لما) فإن جوابها يمكن أن يكون تركيبًا إسناديا فعليا فعله ماضى، نحو قوله تعالى: ﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾[12]. وقوله سبحانه: ﴿لما كتب عليهم

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة الأنفال.
(٢) من الآية (٦٥) من سورة الواقعة.
(٣) من الآية (٧٠) من سورة الواقعة.
(٤) من الآية (٢٧) من سورة لقمان.
(٥) من الآية (١١٢) من سورة الأنعام.
(٦) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.
(٧) انظر: الجنى الداني ٢٩٤.
(٨) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٦، والدرر اللوامع ٢/ ٨٢.
(٩) انظر: شرح شواهد المغنى ٢٢٨.
(١٠) من الآية (١٠٣) من سورة البقرة.
(١١) انظر: الجني الداني: ٢٩٤-٢٩٥.
(١٢) من الآية (٦٧) من سورة الإسراء.

القتال تولوا إلا قليلا منهم﴾[1]، وقوله: **﴿فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون﴾**[2].

- كما يمكن أن يكون تركيبا إسناديا فعليا فعله مضارع - على خلاف في ذلك بين النحاة - وبه ورد قوله تعالى: **﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشري يجادلنا في قوم لوط﴾**[3].

- كذلك ورد جوابها تركيبا إسناديا اسميًّا مقرونا بإذا الفجائية، نحو قوله تعالى: **﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾**[4].

- وورد أيضا تركيبا إسناديا اسميا مقرونا بالفاء، نحو قوله تعالى: (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد)[5].

ودون هذه الأدوات في تنوع الجواب: (لولا)، و(لوما) و(كيف)، و(كيفما).

أما (لولا) فإن جوابها يجب أن يكون تركيبا إسناديا فعليا ماضيا معنى وزمنا. يستوي في ذلك أن يكون ماضيا لفظا، أو مضارعا مجزوما بلم، أو تركيبا إسناديا اسميا مقيدا أو منسوخا بكان أو إحدى أخواتها.

- فإذا وقع ماضيا فإما أن يكون مثبتا أو منفيا، فإن كان مثبتا اقترن باللام غالبا، نحو قول الراجز[6]:

لـولا كمـا لخـرجـت نفسـاهما

وقول أبي العلاء المعري[7]:

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

---

(١) من الآية (٢٤٦) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٧٦) من سورة التوبة.

(٣) من الآية (٧٤) من سورة هود.

(٤) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت.

(٥) من الآية (٣٢) من سورة لقمان.

(٦) انظر: رصف المباني ٢٩٦.

(٧) انظر: شرح التصريح ١/ ١٧٩، وهمع الهوامع ١/ ١٠٤، والدرر اللوامع ١/ ٧٧.

وقول الصحابية[1]:

فوالله لولا الله تخشي عواقبه　　　لزعزع من هذا السرير جوانبه

ويقل تجرده منها، حتى لقد جعله ابن عصفور من قبيل الضرورة، ومن ذلك قول تميم بن مقبل[2]:

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما　　　ببعض ما فيكما إذ عبتما عورى

وقول يزيد بن الحكم[3]:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى　　　بأجرامه مـن قنـة النيـق منهـوى

ـ وإذا وقع فعله ماضيا منفيا بما تجرد من اللام غالبا، نحو قوله تعالى: ﴿**لولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد**﴾[4].

ويقل اقترانه بها نحو قول الشاعر[5]:

لولا رجـاء لقـاء الظاعنـين لما　　　أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

ـ وإذا وقع الجواب تركيبا إسناديا فعليا فعله مضارع وجب أن يقترن بلم الجازمة؛ نحو: لولا محمد لم يسافر خالد.

ـ وإذا وقع الجواب تركيبا إسناديا اسميا وجب أن يكون منسوخا بكان أو إحدى أخواتها، وتأخذ صيغتها ـ مضارعا أو ماضيا مثبتا أو منفيا ـ حكم الفعل التام من حيث الاقتران باللام أو التجرد منها. كما في قوله تعالى: ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾[6]، ونحوه: لولا خالد ما كان التغيير ممكنا، ولولا النضال لم تكن كلمة الحق تقال.

---

(١) انظر: شرح شواهد المغني ٢٢٩.

(٢) انظر: الجنى الداني ٥٤١.

(٣) المصدر السابق، وأيضا: رصف المباني ٢٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣، وكتاب سيبويه ٢/ ٣٧٤، والمقتضب ٣/ ٧٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٧٣.

(٤) من الآية (٢١) من سورة النور.

(٥) انظر: الجنى الداني ٥٤٢.

(٦) من الآية (٢١) من سورة سبأ.

وأما (لوما) فإنها تأخذ أحكام (لولا) عند جمهور النحاة[1]، ومقتضى هذا أن جوابها يمكن أن يكون ماضياً مثبتا أو منفيا، أو مضارعا مجزوما بلم، أو تركيبا إسناديا اسميا منسوخا بكان أو إحدى أخواتها، وقد مثل لها ابن هشام بقول الشاعر[2]:

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي　　　من بعد سخطك في رضاك رجاء

ووفقا لذلك يمكن أن يقال: لو ما الحق لهلك الخلق، و: لوما الصبر ماذل الصدر، و: لوما الأمل لم يشرع في عمل. و: لوما الصمود لم يكن للفكر وجود.

وأما (كيف) ومثلها (كيفما) فإن الجواب فيها لا يكون إلا تركيب إسناديا فعليا فعله مضارع مثبت. نحو: كيف تقول أقول، وكيفما يقضي الحكم أقضي، برفع فعلي الشرط والجواب عند جمهور النحاة، وإن كان منهم من أجاز الجزم فيهما[3].

ومن المثالين يتضح أن الجواب يطابق الفعل مطابقة تامة لفظا ومعنى ولا يخالفه إلا فيما يسند إليه من فاعل أو نائبه، وهذا موضع اتفاق بين النحاة، ومقتضى ذلك أنه لا يجوز أن يقع الجواب مخالفا للفعل لفظا ومعنى، نحو: كيف تقول أقضي، ولا لفظا فقط، نحو: كيفما تجود أسخو ولا معنى فقط، نحو: كيف تحج أحج، على أن المراد من الأول القصد ومن الثاني الفريضة"[4].

وبهذا العرض لمكونات جواب الشرط يتضح أن التركى الإسنادي الفعلي أكثر صلاحية لوقوعه جوابا من التركيب الإسنادي الاسمي أو الظرفي، إذ إنه يمكن أن يقع جوابا لكل أدوات الشرط، جازمة وغير جازمة، في حين أن التركيب الإسنادي الاسمي أو الظرفي لا يجوز وقوعه جوابا إلا مع الأدوات الجازمة، وعدد محدود من الأدوات غير الجازمة، وبشروط خاصة.

* * *

(١) المغنى وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٣٨٢.

(٢) المصدر نفسه، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٣.

(٣) انظر: المغنى ١/ ٢٩٦.

(٤) المصدر السابق، وحاشية الدسوقي عليه.

الظواهر السياقية للجملة الشرطية.

أولاً: الروابط اللفظية بين الشرط والجواب:

تتطلب دراسة الروابط اللفظية بين الشرط والجواب تقسيم أدوات الشرط إلى مجموعتين، هما: مجموعة الأدوات الجازمة، ومجموعة الأدوات غير الجازمة.

أما مجموعة الأدوات الجازمة فإن الرباط اللفظي بين الشرط والجواب يكون واحدا من أمرين: الجزم، أي الشكل الإعرابي، ووجود الصيغ.

وأما مجموعة الأدوات غير الجازمة فإنها ـ بصورة عامة ـ لا تستخدم إلا أسلوبا واحدا، وهو الذي يعتمد على وجود الصيغ الرابطة.

وسنخص كل أسلوب من هذه الأساليب بشيء من التفصيل:

١ـ الجزم:

الجزم حالة إعرابية يعتد بها النحاة علامة على الارتباط اللفظي بين الشرط والجواب في المجموعة الأولى من الأدوات، ويكون ظاهرا إذا كان الفعلان مضارعين. فإذا لم يكونا كذلك فلا جزم من الناحية اللفظية، وفي تقديره محلا خلاف بين النحاة، ونحسب أنه لا معنى لهذا التقدير لتضاربه مع الضوابط المقررة نحويا من ناحية، وفقدانه المسوغ من ناحية أخرى[1]. ومن ثم فإننا نؤثر اعتبار الجزم رباطا لفظيا إذا كان موجودا بالفعل في الشرط والجواب، أو في أحدهما، وذلك متى توافر فيهما عدد من الشروط:

أما الشرط فإنه يجزم وجوبا إذا تحققت فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون فعله مضارعا.

٢- ألا يكون ماضي المعنى.

٣- ألا يكون طلبيا.

٤- ألا يكون جامدا.

٥- ألا يكون مقرونا بحرف تنفيس، وهو: السين، أو سوف.

٦- ألا يكون مقترنا بحرف نفي غير (لم).

٧- ألا يكون مقترنا بقد.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٠، وشرح المفصل ٨/ ١٥٧.

وأما الجواب فإن الجزم فيه واجب حينا، وممتنع حينا، وجائز حينا[1]:

- فيجب الجزم إذا تحقق في الجملة الشرطية بأسرها أمران:

١ - أن يكون الشرط مضارعا مجزوما.

٢ - أن يتوافر في الفعل الواقع في جواب الشرط الشروط التي سبق تحديدها.

ومثال الجزم الواجب قوله تعالى: (ومن يتق الله يجعل له مخرجا)[2]، وقوله سبحانه: (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة)[3].

وشذ رفع الجواب مع تحقق الشروط، ومما ورد شاذا قول عمرو بن خثارم البجلي[4]:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

- ويمتنع الجزم - مع كون الفعل الواقع في الجواب مضارعا - إذا كان طلبيا، أو ماضي المعنى، أو جامدا، أو مقترنا بحرف تنفيس، أو بقد، أو بغير (لم) من أدوات النفي.

ومثال رفع الفعل المضارع الواقع في الجواب قولك: إن يحضر الصديق لا أتأخر في استقباله، ومن يناضل دفاعا عن الحق فما أتواني في تأييده، ومن ذلك قوله سبحانه: (ومن عاد فينتقم الله منه)[5]، لأن الفعل الواقع في الجواب طلبي برغم وقوعه مضارعا.

- ويجوز الجزم وعدمه - وهو الرفع - إذا تحقق في الجملة الشرطية أمران:

١ - أن يكون فعل الشرط ماضيا.

٢ - أن يتوافر في الفعل الواقع في الجواب ما سبق ذكره من شروط.

وقد ورد الجزم في قوله تعالى: **﴿من كان يريد حرث الآخرة نزدله في حرثه﴾**[6]، وقوله سبحانه: **﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف لهم أعمالهم فيها﴾**[6]، وورد الرفع في قول زهير[8]:

(١) اختلف النحويون في عامل الجزم في الجواب، انظر مثلا: شرح الرضى ٢/ ٢٥٥.
(٢) من الآية (٢) من سورة الطلاق.
(٣) من الآية (١٠٠) من سورة النساء.
(٤) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦١، والدرر اللوامع ٢/ ٧٧،
(٥) من الآية (٩٥) من سورة المائدة.
(٦) من الآية (٢٠) من سورة الشورى.
(٧) من الآية (١٥) من سورة هود.
(٨) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦، والدرر ٢/ ٧٧، وكتاب سيبويه ٣/ ٦٦، والبيت من معلقته.

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

٢ـ الأدوات الرابطة في المجموعة الأولى:

استخدام للربط بين الفعل والجواب مع مجموعة الأدوات الجازمة كلمتان، هما: الفاء، وإذا الفجائية.

أما الفاء فإنها تدخل في صدر الجواب إذا كان لا يصلح أن يكون فعلا للشرط، بمعنى أنه وقع تركيبا إسناديا اسميا، أو فعليا فعله طلبي، أو جامد، أو منفي بما، أو بلن، أو بإن النافية، أو مقترن بقد، أو بالسين، أو بسوف. وقد سبقت أمثلتها[١] وخصت الفاء بذلك لأنها عند جمهور النحاة للدالة على السبب، فضلا عن مناسبتها للجزاء في المعنى، فإن معناها التعقيب بلا فصل، والجزاء يعقب الشرط فضلا عن كونه نتيجة له.

وبهذا يرى جمهور النحاة أن هذه الفاء الرابطة في الجملة الشرطية هي الفاء السببية الكائنة في الإيجاب في نحو: يقوم محمد فيقوم خالد، وأنه كما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير. ومن ثم لا يجوز ـ عندهم ـ الربط بغيرها؛ **إذ هي هنا للربط السببي** وليست للتشريك في الحكم.

ومن النحاة من يرى أن الفاء هنا ليست سببية، بل عاطفة، وأنها تعطف الجواب على الشرط، وجلي أننا ملنا عن هذا الرأي؛ لعدم استناده إلى رعاية الخصائص الأسلوبية للجملة الشرطية.

وأما (إذا) الفجائية فإنها تقع رابطة فى حالة واحدة، وذلك إذا كان جواب الشرط تركيبا إسناديا اسميا موجبا غير طلبى، وغير مقترن بأن المؤكدة، شريطة كور أداة الشرط (إن) – ونحوها كما سنذكر (إذا) – كما فى قوله تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون)[٢].

وبذلك يتضح أنه لا يجوز الربط بإذا فى نحو: إن أطاع الإنسان دواعى الهوى فويل له، وإن عصى شيطانه فسلام عليه؛ إذ الخبر طلبى، ونحو إن قاتل المجاهدون فما متخلف المظلمون؛ لأن الجواب منفى، ونحو: إن سافر الظالم فإن المظلوم قادر على ملاحقته؛ لأن

---

(١) انظر من (   ) من هذه الدراسة.

(٢) من الآية (٣٦) من سورة الروم.

الجواب مؤكد بإن. وبهذا يتضح أن كلا من (الفاء) و(إذا) تؤدى وظيفة الربط بين الشرط والجواب، ومقتضى ذلك أنهما لا يجتمعان معا؛ إذ لا فائدة منه. بيد أن النحاة من أجاز ذلك استناد إلى نحو قوله تعالى:(واقترب الوعد الحق فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا)[1]، قال الزمخشرى: "إن (إذا) هذه هى الفجائية، وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى: (إذا هم يقنطون) فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل: إذا هى شاخصة، أو:فهى شاخصة، كان سديداً"[2].

٢ـ الادوات الرابطة فى المجموعة الثانية:

إذا استثنينا من بين أدوات المجموعة الثانية (إذا) الشرطية التى تشارك أدوات المجموعة الأولى فى الربط بالفاء أو (إذا) الفجائية، و(لما) و(كيف) اللذان يخلو جوابهما من ألادوات الرابطة جملة[3]، انتهينا إلى أن أدوات المجموعة الثانية التى لا تحتاج إلى روابط لفظية ثلاث هى: (لو) و(لولا) و (لوما). وهى جميعا تستخدم (اللام) وحدها دون غيرها من سائر أدوات الربط بين الشرط والجواب. والملحوظ أن هذه اللام ليست واجبة الوجود فى جميع الحالات، ،وأن من الممكن الاستغناء عنها، وقد فصل النحاة صور الاستغناء بين كثير مطرد وقليل نادر، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك حين عرضنا لمكونات جواب الشرط.

وبهذا العرض يتضح أن الروابط اللفظية بين الشرط والجواب تتمثل فى أحد أمرين:

١- التوافق فى الحالة الإعرابية.

٢- استخدام إحدى الأدوات الرابطة الثلاثة: الفاء، وإذا، واللام. ولكل منها مواقعها الخاصة بها على نحو ما فصلنا.

* * *

ثانياً ـ الترتيب فى الجملة الشرطية:

من الثابت عند النحاة أن أداة الشرط هى الأداة التى تقوم بوظيفة التعليق المعنوى والزمنى معا بين الشرط والجواب. وأن فعل الشرط هو المقدمة للجواب، والعلة فيه، وأن

---

(١) من الآية (٩٧) من سورة الأنبياء.

(٢) الكشاف ٢/ ٥٨٤.

(٣) هل يمكن اعتبار الرفع فى كل من الفعل والجواب بعد "كيف" نوعا من الرباط اللفظى؟ .

الجواب هو النتيجة الضرورية له، والمعلول الحتمى الذى لابد منه. ومن ثم كان الأصل فى ترتيب عناصر الجملة الشرطية عند جمهور النحاة رعاية هذه الاعتبارات، أى تقدم أداة الشرط، يليها فعل الشرط، يعقبه الجواب وما قد يكون له من معمولات. بيد أن التراث اللغوى قد تتضمن عددا من الصور التى خولف فيها هذا الأصل العام. مما أثار خلافا بين النحاة مال فيه جمهورهم إلى الأخذ بتأويل النصوص التراثية حتى تسلم لهم القواعد النحوية. وسنعرض فى السطور القادمة لبعض هذه الصور:

١- تقدم ما يشعر بالجواب على الأداة:

ورد فى كثير من النصوص اللغوية تقدم ما يشعر بالجواب على أداة الشرط، والاستغناء به عن ذكر الجواب. ومن ذلك قوله تعالى: **﴿واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون﴾**(١)، وقوله سبحانه: **﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين﴾**(٢)، وقوله: **﴿قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون﴾**(٣). وقوله: **﴿وجعلنى مباركا أينما كنت﴾**(٤). وقوله: **﴿وهو معكم أينما كنتم﴾**(٥)، وقوله: **﴿ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا﴾**(٦). وقد اختلف موقف النحاة من هذه النصوص، ويمكن أن نميز بينهم إزاءها اتجاهين(٧):

أولهما- يرى أن الجواب محذوف قد استغنى عنه بما ذكر قبل الأداة، وأنه لا يصح جعل المتقدم جزاء لأن الشرط له حق التصدر وتقديم الجزاء عليه يخل به. ثم إن المتقدم يخلو باطراد من الروابط اللفظية التى تربط الشرط والجواب، سواء كانت هذه الروابط حالة إعرابية أو أدوات. ولو كان المتقدم هو الجواب لوجب اقترانه بها، ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) من الآية (١٧٢) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (١١٨) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (١١٨) من سورة آل عمران.

(٤) من الآية (٣١) من سورة مريم.

(٥) من الآية (٤) من سورة الحديد.

(٦) من الآية (١١٢) من سورة آل عمران.

(٧) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٧، وشرح المفصل ٩/ ٩.

﴿واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون﴾[1]، وقوله: **﴿قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون﴾**[2]، فإن المتقدم قد خلا من الفاء برغم كونه طلبيا فى الآية الأولى، ومقترنا بقد فى الثانية.

وهذا هو مذهب البصريين . وقد نقل ابن القيم عن ابن السراج قوله:" الذى عندى أن الجواب محذوف يغنى عنه الفعل المتقدم، وقال: وإنما يستعمل هذه على وجهين: إما أن يضطر إليه شاعر، وإما أن يكون المتكلم به محققا بغير شرط ولانية ، فقال: أجيؤك، ثم يبدو له أن لايجيؤه إلا بسبب، فيقول: إن جئتنى، فيشبه الاستثناء، ويغنى عن الجواب ما تقدم"[3]. وقد عقب ابن القيم على هذا الرأى بأنه قول مرجوج.ويؤيد نقد ابن القيم أن هذا الأسلوب شائع وليس محصورا فى السببين اللذين ذكرهما ابن السراج. وحسبنا ما أشرنا إليه تأييدًا له من آيات كريمة.

وثانيهما- يرى أن المتقدم هو الجواب دون حاجة إلى القول بحذفه، ويرد أصحابه- وهم الكوفيون- فكرة حق فعل الشرط فى التصدر بأن حق التصدر- فى الحقيقة- إنما هو للجواب لا للفعل؛ ذلك أن " الجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له ،فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعا، ولهذا كثيرا ما يجىء الشرط متأخرا عن المشروط ؛لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية، والشرط وسيلة، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها ، ورتبتها التقديم ذهنا وإن تقدمت الوسيلة وجودا، فكل منهما له التقدم بوجه، وتقدم الغاية أقوى، وإذا وقعت فى مرتبتها فأى حاجة إلى أن تقدرها متأخرة"[4].

وأما عدم وجود روابط لفظية - كالجزم أو الاقتران ببعض الأدوات الرابطة - فلأن هذه الروابط إنما توجد فى حالة تأخر الجواب لا فى حال تقدمه.

وهكذا يجب إعادة النظر فى عموم الأحكام الخاصة بالروابط اللفظية بين الشرط والجواب، لتقييد هذا العموم وقصره على حالة تقدم الشرط على الجواب، أما إذا تقدم الجواب على الشرط فإن من الجائز خلو الجواب من هذه الروابط.

---

(١) من الآية (١٨٢) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (١١٨) من سورة آل عمران.

(٣) انظر: بدائع الفوائد١/ ٤٩.

(٤) بدائع الفوائد ١/ ٥١-٥٢.

وموقف الكوفيين - فى هذا الموضوع - أكثر ملاءمة واتساقا. لما فيه من بعد عن تكلف التأويل دون ضرورة ملحة من مبنى النص، أو حاجة ماسة يفرضها الموقف.

٢ـ تقدم معمول الجواب على الأداة:

ترتب على الخلاف السابق فى جواز تقدم الجواب على الأداة خلاف أيضًا فى إجازة تقدم معمول الجواب على الأداة، "أما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط"[١]، ومقتضى هذا الرأى أنه يجوز نحو: زيدا إن يكرمنى عمرو أكرم: وخير إن تزرنى تصب. مع بقاء الجزم فى الجواب أيضاً.

وقد رفض البصريون إباحة الجزم، ومنهم من توقف فى إجازة هذا الأسلوب جملة[٢].

وفى تقدم معمول الفعل ما فى تقدم معمول الجواب من خلاف، وقد صرح أبو حيان بأن إجازة هذا التركيب تحتاج إلى سماع.

٣ـ الفصل بين الفعل والجواب:

أجاز جمهور النحاة الفصل بين "فعل الشرط"و"جوابه"وقد نقل ابن الحاجب فى الكافية جواز الاعتراض بينهما بالقسم، أو الدعاء، أو النداء، أو (الجملة) الاسمية الاعتراضية[٣]، نحو: إن تأنى - والله - آتك، وإن تأنى - غفر الله لك - آتك، وإن تأتى - يا زيد -آتك، وإن تأتنى - ولا فخذ -أكرمك.

ومن الصور الجائزة التى فصل النحاة القول فيها الفصل بين الشرط والجواب بتركيب إسنادى فعلى فعله مضارع. ولهذا التركيب احتمالات أربعة جميعها جائزة، ويتنوع حكم الفعل- ومن ثم التركيب الإسنادى - الواقع فيها:[٤]

أول هذه الاحتمالات أن يكون الفاصل عنصرًا إسناديًا ضروريا لفعل الشرط، بأن يقع خبراُ لكان كما فى نحو: إن تكن تحسن إلى أحسن أيضاً إليك، أو مفعولاً ثانيا لظن فى نحو: إن تظننى أقاتل معك أصدقك

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٥٦.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) همع الهوامع ٢/ ٦٣.

وثانيها – أن لا يكون عنصرا إسناديا لفعل الشرط، وقد وافق فعل الشرط فى المعنى، وليس صفة لفاعل فعل الشرط، نحو: إن تأتى تمشى أكرمك، ويعرب حينئذ بدلا من الفعل.

وثالثها- يماثل ما قبله فيما عدا أنه يصلح لإعرابه صفة لفاعل فعل الشرط، نحو: إن يزرنى طالب يعرف واجبه أكرمه، ويعرب هنا صفة.

ورابعها – يخالف ما سبق فى عدم موافقة الفعل المضارع الفاصل بين الشرط والجواب لفعل الشرط فى المعنى، نحو: إن تأتى تبتسم أحسن إليك. ويعرب آنئذ حالا.

* * *

ثالثا ـ الحذف والذكر:

الأصل فى الجملة الشرطية أن تذكر عناصرها الثلاثة من أداة وفعل وجواب، ولكن من النصوص الواردة ما يكشف عن أن من الممكن الاستغناء عن بعض هذه العناصر متى دل عليها دليل من الموقف أو السياق، ومن ثم تقرر لدى النحاة إمكان "حذف"بعض عناصر الجملة الشرطية، بل تجاوزا ذلك إلى القول بإمكان حذف كافة هذه العناصر اكتفاء بدلالة الموقف عليها، وسنعرض لأهم ما تقرر فى التراث النحوى فى مسألة "الحذف"فيما يلى:

١ـ حذف فعل الشرط والجواب معا:

أجاز بعض النحاة حذف كل من فعل الشرط والجواب معا متى دل على المحذوف دليل من الموقف أو السياق ، شريطة كون الأداة (إن)؛ "لأنها أم الباب، ولأنه لم يرد غيرها"[(١)] مستشهدين بقول رؤبة[(٢)]:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

---

(١) المصدر السابق٢/ ٦٢.

(٢) الدرر اللوامع٢/ ٧٨.

وجعلوا منه قوله تعالى: **﴿أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم، فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة. فمن ظن أظلم ممن كذب بآيات الله﴾**[1]. والتقدير عندهم: إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ممن كذب بآيات الله. وإنما جعلت هذه الآية من قبيل حذف فعل الشرط والجواب "ولأنه قد ذكر فى اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وأما جواب فلم يذكر"[2].

وواضح أن جعل هذه الآية من قبيل حذف فعل الشرط والجواب يتطلب أيضا الاعتراف بحذف الأداة معها ليست مذكورة فى الجملة بلى مقدرة[3].

ومن النحاة من جوز حذف فعل الشرط وجوابه معا وإن لم تكن الأداة (إن) ،كقول النمر بن تولب[4]:

فإن المنية من يخشها   فسوف تصادفه أينما

أى: أينما يذهب تصادفه[5].ومن النحاة من يرفض القول بحذف فعل الشرط وجوابه معا، ويجعل ما ورد من ذلك من قبيل الضرورة الشعرية. وبذلك يسوى بين كون الأداة (إن) أو غيرها فى عدم جواز حذف فعل الشرط وجوابه معها فى غير الشعر[6].

٢ـ حذف أداة الشرط وفعل الشرط:

يرى جمهور النحاة أن حذف أداة الشرط وفعل الشرط معا إما مطرد (كثير) أو جائز قليل[7]:

- فهو مطرد كثير بعد الطلب ، نحو قوله تعالى: **﴿فاتبعونى يحببكم الله﴾**[8]،

---

(١) من الآية (١٥٧) من سورة الأنعام.
(٢) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥٢.
(٣) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١٦.
(٤) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥٢، وجمل الزجاجى ٢٧٣، والبيت فى ديوانه ١٠١.
(٥) ينسب هذا الرأى لابن مالك، انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٢.
(٦) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٢.
(٧) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥٢ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ٣٥٣.
(٨) من الآية (٣١) من سورة آل عمران.

وقولـه: ﴿ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل﴾[1]، أى: إن تؤخرنا نجب.

وهـو جـائز علـى قلـة فـى غيـر الطـلـب ، نحو قوله تعالى: ﴿إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون﴾[2]، أى: فإن لم يتأت إخلاص العبادة لى فى هذا البلد فاعبدونى فى غيرها. وقوله: ﴿أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى﴾[3]، أى: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولى.

٣- حذف فعل الشرط وحده:

يجيز جمهور النحاة حذف ما علم من فعل الشرط- دون الأداة - بشرطين[4]:

١- أن تكون أداة الشرط (إن) دون سائر أخواتها.

٢- أن تقترن الأداة بـ(لا) النافية.

ومن قبيل حذف فعل الشرط - عند الجمهور- قول الأحوص[5]:

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

فحذف فعل الشرط لدلالة (فطلقها) عليه ، وأبقى جوابه ، أى إن لا تطلقها.ويرى ابن هشام أن حذف فعل الشرط وحده ليس جائزا فحسب، بل هو كثير أيضًا[6].

وقد ورددت بعض النصوص التى حذف فيها فعل الشرط، دون توافر الشرطين اللذين قررهما النحاة، ومن ذلك ما حكاه الأنبارى عن العرب من نحو قولهم: من يسلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا تعبأ به ، أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به، قال الشاطى:"وهذا نص فى حذف فعل الشرط مع كون الأداة غير (إن) "[7] ونحوه قول الشاعر[8]:

(١) من الآية (٤٤) من سورة إبراهيم.
(٢) من الآية (٥٦) من سورة العنكبوت.
(٣) من الآية (٩) من سورة الشورى.
(٤) انظر: شرح التصريح ٢/ ٣٥٢.
(٥) انظر: الصبان على الأشمونى٤/ ٢٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦٢، والدرر واللوامع ٢/ ٧٨ والبيت فى ديوانه: (١٨٦) بتغير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به.
(٦) انظر:مغنى اللبيب ٢/ ٣٥٨.
(٧) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥٢، والحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١٧.
(٨) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٣ ، والدرر اللوامع/ ٧٩ ، وشرح الأشمونى ٤/ ٣٦.

متى تؤخذوا قسرًا بظنة عامر   ولم ينج إلا فى الصفاد يزيد

والتقدير: متى تثقفوا تؤخذوا، فقد حذف فعل الشرط مع انتفاء الشرطين.

٤.حذف جواب الشرط وحده:

يرى جمهور النحاة أن ثمة مواضع يحذف فيها جواب الشرط جوازًا ومواضع أخرى يحذف فيها الجواب وجوبا.

- فهو يحذف جوازا فى موضعين[١]:

١- إذا كان الشرط ماضيا وعلم الجواب، نحو: **﴿إن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء فتآتيهم بآية﴾**[٢]. "فإن استطعت" شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه.

والتقدير: فاعل. والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول.

٢- إذا اجتمع قسم وشرط، وتقدم القسم على الشرط، وتقدم عليهما معا طالب خبر، فإنه يجوز حينئذ حذف جواب الشرط اكتفاء بجواب القسم، نحو: زيد – والله – إن تقم ليقومن[٣].

- ويحذف وجوبا فى ثلاثة مواضع[٤]:

١- إذا كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى، ولا يصح جعله جوابا صناعة، وهو مذهب جمهور البصريين.

- نحو: أنت ظالم إن فعلت،أى: فأنت ظالم، فلكونه تركيبا إسناديا اسميا مجردا من الفاء لا يصح جعله جوابا.

- ونحو: فلم أرقه إن ينج منها، فلكونه تركيبا إسناديا فعليا منفيا بلم مقرونا بالفاء لا يصح جعله جوابا؛ لأن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء.

---

(١) انظر: شرح التصريح٢/ ٢٥٢.

(٢) من الآية (٢٥) من سورة الأنعام.

(٣) يرى ابن مالك فى شرح التسهيل أنه لا يجوز حذف جواب الشرط فى هذا الموضع. ويوجب جعل الجواب الشرط تقدم أو تأخر.

(٤) انظر: شرح التصريح٢/ ٢٥٢ -٢٥٣ والحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١٨.

- ونحو: أقوم إن قمت، لكونه مضارعا مرفوعا لزوما، ورفع المضارع ينافى جعله جوابا.

• وقد خالف فى هذا الموضوع الكوفيون والمبرد، الذين يرون أنه لا حذف فيها، وأن المتقدم هو الجواب"وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر، ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم، وعن الثانى بأن الفاء قد تدخل على المنفى بلم، أجاز الزمخشرى فى (فلم تقتلوهم) الآية: أن يكون التقدير: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم. وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخراً"[(١)].

٢- إن كان الدال على الجواب ما تأخر عنه من جواب قسم سابق عليه ،نحو قوله تعالى: **﴿لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله﴾**[(٢)]، فقوله: (يأتون بمثله) جواب قسم سابق على الشرط، ويدل على تقدمه تقدم اللام فى (لئن)؛ لأنها موطئة للقسم، وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم.

٣- إن كان الدال على الجواب ما تأخر عنه من جواب استفهام سابق عليه، وهو مذهب يونس وحده[(٣)]، حيث ألحق الاستفهام بالقسم، كما فى نحو: أ إن قام زيد تقوم؟ وقد رده سيبويه[(٤)]مستشهدا بقوله تعالى: **﴿أفان مت فهم الخالدون﴾**[(٥)]؛ لأن دخول الفاء على الجواب دليل على أنه جواب الشرط"[(٦)].

ويتضح من هذا المواضع التى أجيز فيها حذف الجواب أن فعل الشرط فيها جميعا ماض، ومقتضى هذا أنه إذا لم يكن ماضيا لم يجز حذف الجواب فضلا عن وجوبه[(٧)].

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥٣.
(٢) من الآية (٨٨) من سورة الإسراء.
(٣) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٨٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤.
(٤) كتاب سيبويه ٢/ ٨٣.
(٥) من الآية (٣٤) من سورة الأنبياء.
(٦) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥٤.
(٧) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١٩.

رابعاً- الفصل بين فعل الشرط وجوابه:

الأصل فى الجملة الشرطية أن تتوالى أجزاؤها وألا يفصل بينهما، بيد أنه قد ورد من النصوص ما يشير إلى إمكان الفصل بين فعل الشرط وجوابه، ولهذا الفصل صور تختلف أحكامها، وسنكتفى بالإشارة إليها فيما يأتى:

١- الفصل بالمضارع المجرد من العاطف.

قد يقع الفعل المضارع بين فعلى الشرط والجواب دون أن يكون مصحوبا بأداة عطف، كما فى نحو: إن تأتى تسألنى أعطك، فالفعل المضارع (تسأل) قد فصل بين فعل الشرط وجوابه، وقد أجاز فيه سيبويه وجهين:

أولهما - الرفع لتجرده من الناصب والجازم، والفعل وفاعله تركيب إسنادى فى محل نصب على الحالية "وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتى سائلا[1]".

وثانيهما - الجزم على اعتباره بدلا من فعل الشرط. وقد ورد بالرفع قول الحطيئة[1]:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

وورد بالجزم قوله[2]

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا   تجد حطبا جزلا وناراً تأججا

٢- الفصل بالمضارع المعطوف بالفاء أو الواو أو حتى أو (أو):

قد يكون الفعل المضارع الفاصل بين فعل الشرط وجوابه مقترنا بالفاء أو الواو أو حتى أو، وقد أجاز فيه جمهور لنحاة وجهين:

أولهما - الجزم عطفا على فعل الشرط.

والثانى - النصب على تقدير (أن) بعد العاطف.

وبهذا يتضح أنه لا يجوز فى هذا الفعل الرافع، ونقل سيبويه عن الخليل جواز الوجهين: النصب والجزم، وإن قطع أن الجزم أوجه[3].

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٨٥.

(١) المصدر السابق، والبيت فى ديوانه ١٦١.

(٢) المصدر نفسه٣/ ٨٦، وأيضاً حاشية الصبان على الأشمونى ٤/ ٢٥.

(٣) انظر كتاب سيبويه ٣/ ٨٨.

ومما ورد منصوبا قول كعب ابن زهير[1]:

ومن لا يقدم رجله مطمئنة فيثبتها فى مستوى الأرض يزلق

وقول الآخر[2]:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

ومما ورد محتملا الوجهين: النصب والجزم قوله تعالى: ﴿وإن تبدو ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾[3] وقول بعض بن أسد[4]:

إن يبخلوا أو يجبنـــو أو يغدوا لا يحفلـــوا

يغدو عليك مرجلين كأنهـــم لم يفعـــلوا

٤ـ الفصل بالمضارع المقترن بغير أدوات العطف السابقة:

قد يكون المضارع الفاصل بين الشرط والجواب مقترنا بغير الأدوات الأربعة السابقة، نحو: إن تحضر ثم تناقش تفهم درسك. وحكم المضارع الفاصل حينئذ الجزم، قال سيبويه: "واعلم أن (ثم) لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمر بعده (أن) ،وليس يدخلها من المعانى ما يدخل فى الفاء، وليس معناها معنى الواو،ولكنها تشرك ويبتدأ بها "واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذى بين المجزومين لم يكن إلا جزما، لأنه ليس مما ينصب، وليس يحسن الابتداء"[5].

وقد أجاز الكوفيين فى المضارع المقترن؛ (ثم) النصب أيضا، استدلالا بقوله تعالى: ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾[6] فقد فصل الفعل (يدرك) بين فعل الشرط وجوابه منصوبا مع اقترانه بثم، ورد هذا الاستدلال جمهور النحاة، إذ إن القراءة عند الجماعة بالجزم لا بالنصب.

* * *

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٥١.
(٣) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.
(٤) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٨٧.
(٥) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٨٩.
(٦) من الآية (١٠٠) من سورة النساء.

خامساـ الاتباع على جواب الشرط:

قد يقع بعد عناصر الجملة الشرطية فعل مضارع، وله - حينئذ - صورتان: الصورة الأولى أن يتجرد من أدوات العطف ، والثانية أن يقترن بها. ولكل منهما- عند جمهور النحاة- حكم خاص:

١ـ الفعل المضارع المجرد من أدوات العطف:

وردت بعض النصوص اللغوية التى ولى فيها جواب الشرط فعل مضارع مجرد من أدوات العطف، ومن ذلك قوله تعالى: (ومن يفعل ذلك يلق آثاما، يضاعف له العذاب يوم القيامة)[١] فإن الفعل المضارع (يضاعف) قد وقع بعد الجزاء غير مقترن بأداة، وقد أجاز فيه سيبويه والجمهور وجهين: الأول- الرفع على الاستئناف، والثانى- الجزم عن البدليه[٢]. ولا يجوز فيه النصب بحال.

٢ـ الفعل المضارع المقترن بعاطف:

إذا وقع الفعل المضارع المقترن بعاطف بعد الجواب أجيز فيه- باتفاق- وجهان: الرفع والجزم. وفى النص القرآنى ما يشهد للوجهين، فما ورد مرفوعا قوله تعالى: **﴿وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون﴾**[٣] وقوله: **﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ، ونكفر عنكم من سيئاتكم﴾**[٤]برفع (نكفر) ، ومما ورد مجزوما قوله سبحانه: **﴿وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾**[٥]، وقوله: **﴿من يضلل الله فلا هادى له، ويذرهم فى طغيانهم يعمهون﴾**[٦]، بجزم (يذر) وهى قراءة غير أبى عمرو وعاصم من السبعة.

وقد ذكر سيبويه أنه يجوز أيضا النصب إذا كان العاطف الفاء أو الواو، قال: "واعلم

---

(١) من آلايتين (٦٨ -٦٩) من سورة الفرقان.
(٢) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٨٧.
(٣) من الآية (١١١) من سورة آل عمران.
(٤) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة.
(٥) من الآية (٣٨) من سورة محمد.
(٦) من الآية (١٨٦) من سورة الأعراف.

أن النصب بالفاء و الواو فى قوله: إن تأتنى آتك وأعطيك { بالنصب فيهما} ضعيف.... فهذا يجوز وليس بحدّ الكلام ولا وجهه"[١]. ومما ورد منصوبا قول الأعشى[٢]:

ومن يغترب عم قومه لا يزل يرى   مصارع مظلوم مجـرا ومسحبـا
وتدفن منه الصالحات، وإن يسىء   يكن ما أساء النار فى رأس كبكبا

فقد نصب (تدفن). وقد قرئ بالأوجه لثلاثة: الرفع، والجزم، والنصب، قوله تعالى: ﴿وإن تبدو ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء﴾[٣]، والرفع قراءة عاصم وابن عامر، والجزم قراءة باقى السبعة، والنصب قراءة ابن عباس والأعوج. وكذلك قرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى: (ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون)[٤]، والرفع وقراءة أبى عمرو وعاصم، والجزم قراءة باقى السبعة، والنصب قراءة الكسائى وحمزة. ووردت الأوجه الثلاثة فى قول النابغة[٥]:

فإن يهلـك أبو قابـوس يهلـك   ربيع النـاس والبلـد الحرام
ونأخذ بعـده بذنـاب عيـش   أجب الظهر ليس لـه سنـام

برفع (نأخذ)، وجزمه، ونصبه أيضا.

سادسا- تعدد فعل الشرط:

قرر النحاة أن من الاساليب الواردة فى التراث اللغوى تعدد كل من أداة الشرط وفعله والاقتصار بعدهما على جواب واحد، وقد ورد لهذا الأسلوب صورتان: الأولى ذكر أداة الشرط الثانية دون عطف، والثانية ذكر الأداة بعد عاطف، ولكل منهما أحكام خاصة نوجزها فيما يلى:

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٩٢.
(٢) انظر: المصدر السابق، وأيضا: ديوانه.
(٣) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (١٨٦) من سورة ألاعراف.
(٥) انظر: شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه٤/ ، والبيتان فى ديوانه: (١٠٥- ١٠٦) بتغير طفيف وجه الاستشهاد بهما.

١ـ تعدد الشروط دون عاطف[1]:

ورد هذا الأسلوب فى كثير من النصوص الفصيحة ، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾**[2]. وقوله: **﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبى إن أراد النبى أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين﴾**[3]، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

إن تستغيثوا بنا إن تذعر واتجدوا ... منا معاقل عز زانها كرم

وجلى من هذه النصوص وما شاكلها أنه لا يقع بعد الشروط المتعددة إلا جواب واحد، هو- من حيث المعنى- جواب الشرط الأول، وأما الشرط الثانى فإن جوابه محذوف دل عليه جواب الأول، والشرط الثانى مقيد لما فى الشرط الأول من إطلاق، فهو يؤدى من حيث المعنى وظيفة الحال.

ومن النحاة من ذهب إلى أن الجواب للثانى ، والثانى وجوابه جواب للأول على إضمار الفاء، وهو قول لا يسلم من ضعف.

٢ـ تعدد الشروط مع اقترانها بعاطف.

ليس فيما بين يدى من نصوص تراثية ما يشهد لشيوع هذه الصورة من صور تعدد الشروط، بيد أن النحاة قد عرضوا لها استكمالا للاحتمالات العقلية الواردة لهذا التعدد، نحو: إن تحضر وإن تناقش تفهم الدرس، و: إن تحضر فتناقش تفهم الدرس، و: إن تحضر أو إن تناقش تفهم الدرس، و:إن تحضر ثم إن تناقش تفهم الدرس. وجلى من هذه الأمثلة أنها لا تحتوى إلا على جواب واحد فقط، فهل هو جواب الشرط الأول، أو جواب الشرط الثانى؟ خلاف بين النحاة.

أما ابن مالك فإنه قد ذهب إلى أنه جواب الشرط الأول بغض النظر عن الأداة العاطفة، وأما غيره من النحاة فقد فصل القول مراعيا نوع الأداة العاطفة: فإن كانت

---

(١) انظر بدائع الفوائد ١/ ٥٨ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٤/ ٣١.
(٢) من الآية (٣٤) من سورة هود.
(٣) من الآية (٥٠) من سورة الأحزاب.
(٤) انظر: الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٤/ ٣١.

الأداة (الواو) جاز جعل الجواب لهما، نحو: إن حضر محمد وإن حضرت هند أكرمهما، وإن كانت الأداة (أو) وجب جعل الجواب لأحدهما فحسب ، تقول: إن حضر محمد أو إن حضرت هند أكرمه، ويجوز: أكرمها. وأن كانت الأداة الفاء وجب جعل الجواب للمثاني والثاني وجوابه جواب للأول، تقول: إن حضر محمد فإن حضرت هند أكرمها. وبالرغم مما قد يبدو فى هذا الخلاف من إسراف فى التفصيل لا جدوى منه فإن المتأمل لدلالات النصوص يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من ضرورة رعاية أداة العطف فى النص اللغوى، بل إن من الدارسين من رتب على مثل هذه الأساليب أحكاما شرعية تتصل بالحل والحرمة[1].

سابعا- اجتماع الشرط والقسم:

يحتاج القسم إلى جواب كما يتطلب فعل الشرط جوابا، وجواب الشرط- كما سبق أن فصلنا- له روابطه الخاصة التى تصله لفظيا بفعل الشرط فى الجملة، فضلا عن روابطه المعنوية به فيها. وأما جواب القسم فإن روابطه اللفظية تختلف، ويمكن إجمال هذه الروابط فيما يلى[2]:

١- إن كان الجواب تركيبا إسناديا اسميا، أو ظرفيا، أو وصفيا، أكد بـ (إن) و(اللام) معا، أو بواحدة منهما، نحو: والله إن خالدا لفى قلوبنا، أو : والله لخالد فى قلوبنا، أو: والله إن خالدا فى قلوبنا.

٢- وإن كان تركيبا إسناديا فعليا مثبتا صدر بمضارع أكد ب(اللام)، و(النون) ، نحو: والله لنكرمن ذكرى شهدائنا.

٣- وإن كان تركيبا إسناديا فعليا مثبتا صدر بماض أكد بـ (اللام)، و(قد)، نحو: والله لقد نهض خالد بواجبه.

٤- وإن كان التركيب الإسنادى منفيا وجب أن تكون أداة النفى (ما) أو (لا) أو (إن)، نحو: والله ما أهمل المناضلون، و: والله ما مهمل شبابنا، و: والله لا زيد فى الدار ولا عمرو.. الخ.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد ١/ ٥٨-٦٠.

(٢) انظر: إعراب الأفعال ٢١٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤١ وكتاب سيبويه ٣/ ٨٤.

ومن المقرر لغويا أن من الممكن أن يجتمع فى الجملة العربية الشرط والقسم معا، ولا سبيل عمليا لذكر الجوابين جميعا، بل لابد من الاقتصار على ذكر أحدهما والاستغناء به عن ذكر الآخر. فأى الجوابين ينبغى ذكره وأيهما يجب حذفه؟ لقد فصل النحاة الضوابط الخاصة بهذا الموضوع تفصيلا نكتفى بالإشارة إليه فى النقاط الآتية:

١ـ إذا كانت أداة الشرط (لو) أو(لولا):

يرى جمهور النحاة أنه إذا اجتمع الشرط والقسم وكانت أداة الشرط (لو) أو (لولا) جاز أن يكون الجواب لأى منهما سواء تقدم القسم على الشرط أو تقدم الشرط على القسم. تقول مثلا فى حالة تقدم القسم: والله لو قام زيد لم يقم عمرو، بذكر جواب الشرط. وتقول: والله لو قام زيد لا يقوم عمرو، بذكر جواب القسم، وكذلك لو تقدم الشرط كما فى نحو: لو قام زيد- والله -لم يقم عمرو، أو لو قام زيد- والله- لا يقوم عمرو.

٢ـ إذا كانت أداة الشرط غير (لو) و(لولا):

يفصل النحويون فى حالة اجتماع الشرط والقسم وأداة الشرط غير (لو) و(لولا) ؛ إذ يفرقون بين صورتين:

الأولى- إذا تقدم فى التركيب اللغوى ما يحتاج إلى خبر ، كالمبتدأ حالا أو أصلا.

والثانية- إذا لم يتقدم فى الجملة ما يحتاج إلى خبر.

فإذا تقدم ما يحتاج إلى خبر فالواجب- عند جمهور النحاة- [1] ذكر جواب الشرط وحذف جواب القسم سواء كان الشرط متقدما، نحو: زيد إن حضر خالد- والله أكرمه، أو متأخرا نحو: زيد- والله- إن حضر خالد أكرمه.

وإذا لم يتقدم ما يحتاج إلى خبر حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب المتقدم عليه. ففى نحو: إن قام زيد- والله- يقم عمرو، وقد دل عليه جواب الشرط المتقدم عليه، وفى نحو: والله إن قام زيد ليقمن عمرو يحذف بحذف جواب القسم لتأخره لدلالة جواب القسم المتقدم عليه.

(١) نقل السيوطى أن ابن مالك يجيز جعل الجواب للقسم المتأخر إذا كان مقترنا بالفاء لدلالته على الاستئناف كما يجيز جعل الجواب للشرط المتأخر أيضا وغير الحالة السابقة، انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٣.

هذه هى الضوابط العامة لاجتماع الشرط والقسم، وما ورد مخالفا لها من نصوص تراثية تحفظ باعتبارها جزءا من المأثورات اللغوية لكن لا يقاس عليها حتى لا تتسع دائرة الاضطراب والشذوذ فى اللغة.

مسائل ختامية

١ـ زيادة (ما) على أدوات الشرط[١]:

أجاز جمهور النحويين زيادة (ما) على بعض أدوات الشرط الجازمة بغية توكيد المعنى العام المستفاد من الجملة ، والأدوات التى أجيز فيها زيادة (ما) هى:

- (إن). نحو قوله تعالى: ﴿**وإما ينزغنك من الشيطـان نزغ فاستـعذ بـالله**﴾[٢]، وقوله: ﴿**وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين**﴾[٣]. وقد ورد هذه الاسلوب فى القرآن كثيرا، بيد أنه قد اقترن فيها الفعل بنون التوكيد، وليس ذلك بلازم، فقد وقعت زيادة (ما) دون تأكيد الفعل بالنون فى قوله سلمى ابن ربيعة[٤]:

زعمت تماضر أننى إمـا أمت ... يسدد أبينوها الأصاغر خلتى

- (أى)، شريطة ألا تكون مضافة إلى ضمير، يستوى فى ذلك أن تكون مقطوعة عن الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿**أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى**﴾[٥]، أو مضافة إلى اسم ظاهر، نحو قوله سبحانه: ﴿**أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على**﴾[٦].

- (أين). نحو قوله تعالى: ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾[٧].

---

(١) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.
(٢) من الآية (٢٠٠) من سورة الأعراف.
(٣) من الآية (٦٨) من سورة الأنعام.
(٤) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٣، والدرر اللوامع ٢/ ٧٩.
(٥) من الآية (١١) من سورة الإسراء.
(٦) من الآية (٢٨) من سورة القصص.
(٧) من الآية (٧٨) من سورة النساء.

- (أيان)، نحو قول الشاعر[1]:

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة ... فأيان ما تعـدل بها الريـح تنزل

-(متى)، نحو قول عنترة[2]:

متى مـا تلقنى فردين ترجف ... روانـف أليتيـك وتـستطارا

- وقد اختلف فى زيادة (ما) فى بقية أدوات الشرط[3] والراجح فى المأثورات اللغوية عدم زيادتها.

* * *

٢ـ دخول الاستفهام على الشرط[4]:

اختلف النحاة فى كيفية دخول الاستفهام فى الجملة الشرطية، وأشهر الآراء فى ذلك رأيان، ينسب أحدهما إلى سيبويه، ويجب فيه تقدم الاستفهام على أداة الشرط؛ لأن الاستفهام فى الحقيقة موجه إلى مضمون الجملة الشرطية كلها، فهو بمنزلة القسم معها، ويشهد لذلك قوله تعالى: **﴿أفان مت فهم الخالدون﴾**[5]. وقوله سبحانه: **﴿أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾**[6]. والرأى الثانى ينسب إلى يونس، ومقتضاه أن الاستفهام إنما يتناول الجواب وحده دون الشرط، ومن ثم يجب أن تتأخر أداة الاستفهام عن أداة الشرط وفعل الشرط معا، وهكذا يجب أن يقال عنده: إن مت أفأنت خالد، ومقتضى هذه الرأى أنه ينبغى أن يقال: فإن مات أفهم الخالدون، وجلى أنه رأى لا يستند إلى نصوص لغوية، بل ينهض على مقومات ذهنية.

* * *

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٦٣، والدرر اللوامع ٢/ ٨٠.
(٢) المصدران السابقان وليس فى ديوانه.
(٣) لا يفوتنا أن نشير إلى أن "ما"فى "حيثما" و"إذما"ليست عند جمهور النحاة زائدة، بل كافة لكل منهما عن الإضافة انظر: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٥٤.
(٤) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٨٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، وبدائع الفوائد ١/ ٤٩.
(٥) من الآية (٣٤) من سورة الأنبياء.
(٦) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.

٣ـ الجزم بعد الأدوات غير الجازمة[١]:

سبق أن ذكرنا أن أدوات الشرط غير الجازمة لا تؤثر إعرابيا فيما يليها من أفعال عند جمهور النحاة، لكن وردت بعض النصوص اللغوية التى جزمت فيها الأفعال الواقعة فى سياق بعض هذه الأدوات:

ومن ذلك جزم الفعل بعد (إذا) فى قول النمر بن تولب[٢]:

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى ... وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

وقول عبد قيس بن خفاف بن عمرو[٣].

استغنى ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وكذلك جزمه بعد (لو) فى قول الشاعر[٤]:

لو يشأ طار به ذو ميعة ... لا حق الآطال نهد ذو خضل

بجزم (يشأ) ،وقول الآخر[٥]:

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت ... إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

بجزم (يحزنك).وقد اختلف مواقف النحاة إزاء هذه النصوص وأمثالها: أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه الأدوات تجزم أيضا، وأما البصريون فقد رفضوا اعتبار هذه الأدوات جازمة ، ثم اختلفوا فى تخريج هذه النصوص ،فمنهم من رأى أنها مجزومة لضرورة الشعر، ومنهم من ذهب إلى تأويلها حتى لايقول بجزمها.

* * *

---

(١) انظر: الجى الدانى ٣٦٠ ، والمغى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ١٣٦، ٢٩٦، وشرح الفاكهى على القطر ١٧٣.

(٢) انظر: الجنى الدانى ٣٦٠ والبيت فى ديوانه٤٤.

(٣) انظر: مغنى اللبيب ١/ ١٣٦، وشرح الشواهد المغنى ٩٥.

(٤) ينسب البيت لعلقمة، أو لا امرأة من بنى الحارث، انظر"شرح شواهد المغنى ٢٢٨.

(٥) المصدر السابق، وانظر أيضا: ألاشمونى ٤/ ٤٣.

٤ـ الشرط بدون الاداة[١]:

من الأساليب اللغوية الواردة أسلوب يبدو فى بعض النواحى مشابها الجملة الشرطية، ويتكون هذه الأسلوب من جزأين:

أولهما تركيب إسنادى دال على الطلب: أمرا، أو نهيا، أو دعاء، أو استفهاما،أو عرضا،أو تحضيضا، أو تمنيا، أو رجاء

وثانيهما تركيب إسنادى فعلى يتصدره مضارع ، يلى الجزء الأول، ويرتبط به من حيث المعنى على نحو يوشك أن يكون فيه نتيجة له، وقد يتصدر الجزء الثانى(فاء) السببية فينصب المضارع التالى لها، نحو: رب وفقنى فأهتدى إلى الصواب ، ومنه قوله تعالى: **﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى﴾**[٢]، وقوله: **﴿لولا أخرتنى إلى أجل قريب فاصدق﴾**[٣] وقوله: **﴿لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع﴾**[٤].

وقد يتجرد المضارع من الفاء فيجوز فيه-آنئذ- وجهان إعرابيان: أولهما- الرفع، نحو: قوله تعالى:**﴿فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى﴾**[٥] .

والثانى- الجزم ، نحو قوله سبحانه: **﴿قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾**[٦].

وقوله: **﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾**[٧]. وقوله: **﴿قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن﴾**[٨]. وتوجيه الرفع إلاسنادى قد وقع حالا، وأما توجيه الجزم فمحور خلاف بين النحاة[٩]:

- فمذهب الخليل وسيبويه أن الجازم هو التركيب الطلبى السابق لتضمنه معنى الشرط، ومن ثم يعمل عمله.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٩٨.
(٢) من الآية (٨١) من سورة طه.
(٣) من الآية(١٠) من سورة المنافقون.
(٤) من الآية (٣٧) من سورة غافر.
(٥) من الآية (١٧) من سورة طه.
(٦) من الآية (٣١) من سورة إبراهيم.
(٧) من الآية (٣٠) من سورة النور.
(٨) من الآية (٥٣) من سورة الإسراء.
(٩) انظر كتاب سيبويه ٣/ ٩٨.

- واتجه الفارسى والسيرافى وابن عصفور إلى أن الجازم هو التركيب الطلبى السابق، لا لتضمنه معنى الشرط وإنما لنيابته عن الشرط، أى أنه قد حذفت (جملة) فعل الشرط، وأنيب التركيب الطلبى منابها فى العمل.

- ورأى كثير من المتأخرين أن الجازم أداة الشرط المقدرة، ويقول أبو حيان: "وهذا الذى نختاره دون حاجة إلى التضمين ولا إلى النيابة"(١).

- ومن المتأخرين من قال بأن الجازم (لام) الأمر المحذوفة مقدرة.

وقد استدل كل فريق من النحاة على صحة ما ذهب إليه، وضعف أسانيد غيره، ولجأ فى سبيل ذلك إلى استخدام القدرات العقلية الجدلية بدلا من الالتزام بالضوابط التى تقدمها النصوص اللغوية، ولو وقفنا نحن عند ظواهر هذه النصوص ، فى ضوء المسلمات المنهجية التى تقرر:

أولا- أنه يصح الفصل فى التحليل اللغوى بين الحالة الإعرابية والوظيفية النحوية؛ إذ إن الإعراب ليس شيئا آخر غير كونه أثرا من الآثار الموقعية للوظيفة النحوية.

ثانيا - أن تحديد الوظيفة النحوية يجب أن يلحظ ما تتسم به الأساليب اللغوية من خصائص سياقية لفظية ومعنوية.

لو تأملنا هذه النصوص فى ضوء ذلك لانتهينا إلى عدد من النتائج، أهمها:

١- أن بين هذا الأسلوب وأسلوب الجملة الشرطية بعض جوانب التشابه، وبينها أيضا بعض صور الاختلاف:

- فهما يتشابهان فى قدر من المعنى المشترك ، ويتمثل هذا القدر فى الربط بين حدثين مختلفين بصورة تتضمن تحقق ثانيهما- سلباً أو إيجاباً- بتحقق أولهما.

- كذلك يتشابهان فى بعض المكونات اللفظية الدالة على هذا المعنى، ففى كل منها تركيبان إسناديان متميزان يعبر كل منهما عن حدث خاص وثمة صلة لفظية بين الحدثين مساوقة للصلة المعنوية بينهما.

---

(١) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى، باب (العامل)

ونحسب أن رعاية هذا التشابه كانت وراء الاتجاهات النحوية المتعددة التى ربطت الجزم فى هذا الأسلوب بالجزم فى الجملة الشرطية.

بيد أن لحظ عناصر الاتفاق بين الأسلوبين لا ينبغى أن يحملنا على إهمال مجالات الاختلاف بينهما، وهما:

- أن الربط المعنوى بين الحدثين فى كل من الأسلوبين مختلف فى طبيعته فالربط بين الحدثين فى هذا الأسلوب من قبيل الربط بين الوسائل والغايات، وإذا كان من المقرر أن الوسائل- أحياناً- تؤدى غايتها المرجوة، فإن من الثابت أيضا أن الصلة بين الوسائل والغايات ليست ضرورية.

أما الربط بين الحدثين فى أسلوب الشرط فمختلف. ذلك أن أسلوب الشرط- فى جوهره- تعاقد والتزام، وبمقتضى ذلك ليس للإخلال بالنتائج فيه سبيل، إنك حين تعد شخصا ما بتقديم هدية إليه إذا زارك قائلا: إن تزرنى تجد هدية فى انتظارك، فأنت ملزم بتقديم الهدية متى زارك، أما إذا قلت: زرنى تجد هدية، فإن التركيب اللغوى يتضمن وعدا لا التزام فيه أن تقديم الهدية فى أسلوب الشرط نتيجة ضرورية لا تتخلف، وهى مبينة على الزيارة بناء حتميا لا سبيل إلى الإخلال به، أما فى الأسلوب الثانى المجرد من أداة الشرط فإن تقديم الهدية حافظ أو هدف.

ولقد تثمر الحوافز ولقد تتخلف ، ولقد تتحقق الأهداف ولقد تضل طريقها إلى التحقيق.

- أن الفوارق اللفظية بين الأسلوبين متعددة، بحيث توشك أن تطفى على عناصر التشابه بينهما، فيما يختلفان فى مكونات الجملة فى كل منهما، والصيغ الداخلة فى تركيبها، والروابط اللفظية بينهما، وفى هذا الإجمال غنى عن التفصيل.

٢- أن الخصائص السياقية لكل من الأسلوبين تفرض عدم حمل أحدهما على الآخر، وتوجب تفسير الحالة الإعرابية لكل منها فى ضوء الوظيفة النحوية التى تؤديها الكلمات فى تركيبها اللغوى ، وبرغم إدراكنا بأن كثيرا من الاختلاف حول الإعراب فى هذا التركيب مرده إلى الأسس التى التزم بها النحاة فى إطار نظرية العامل- وهى أسس فى حاجة إلى عادة النظر- فإننا لاتجد مانعا من القول بأن الجازم هنا أسلوبى ، بمعنى أن "الموقع"هو الذى أثر فيه وليس كلمات بعينها منه.

خصائص الجملة الشرطية:

لعل من الممكن- بعد أن عرضنا لمقومات الجملة الشرطية وظواهرها السياقية- بيان ما لهذه الجملة من خصائص تركيبية، جعلتها نموذجا مستقلا من النماذج النمطية للجملة العربية، وسنتناول هذه الخصائص من خلال تحديد موقف هذه الجملة من ظواهر: البساطة والتركيب، والتقييد أو النسخ، والامتداد، والتطابق، والترتيب، وذلك بمقارنتها - بصورة عامة- بمواقف غيرها من الجمل منها.

أولا – البساطة والتركيب:

من الجلى أن الجملة الشرطية نموذج متفرد الخصائص من نماذج الجملة العربية، سواء من حيث طبيعة الإسناد أو شكله أو الأطراف المشاركة فيه.

فهى تتكون من ثلاثة عناصر مختلفة وليس من عنصرين، اثنان منهم تركيبان إسناديان متميزان بيد أنهما مترابطان عضويا لفظا ومعنى، والعنصر الثالث هو الأداة التى تقوم بمهمة الربط الحيوى الضرورى بين التركيبين الإسناديين.

ومن ثم فإن الجملة الشرطية مركبة دائما، وأطراف الإسناد فيها- فى حدها الأدنى – أربعة، إذ فى كل من الفعل والجواب طرفان إسناديان، فالتركيب فيها ذو طبيعة خاصة يخالف فيها التركيب فى غيرها. حيث من يمكن أن تكون أطراف الإسناد فى الجملة المركبة غير الشرطية ثلاثة فحسب.

وبهذا يتبين أن الجملة الشرطية تخالف سائر النماذج النمطية لبقية أنواع الجملة العربية، سواء منها ما اتسم بالبساطة ،أوما اتصف بالتركيب.

* * *

ثانيا- قابلية النسخ أو التقييد:

لا تقبل الجملة الشرطية فى مجموعها – باعتبارها نموذجا تركيبيا متكاملا- التقييد بأى من النواسخ الحرفية أو الفعلية، ولكن كلا من طرفيها الإسناديين: من الفعل والجواب يمكن أن يقبل –على حدة- بعض هذه النواسخ. ولا نجد حرجا فى أن نسجل فى هذا المجال بعض الملحوظات حول الأساليب الواردة فى النصوص اللغوية للجملة الشرطية، عساها أن تكون مثار دراسة مستقبلا.

١- أن النواسخ الصالحة للدخول على أحد التركيبين الإسناديين للجملة الشرطية محصورة فى نطاق النواسخ الفعلية دون الحرفية.

٢- أن من النواسخ الفعلية ما لا يصلح لتقييد الفعل فى حين يجوز أن يقيد الجواب، كما أن منها ما يقيد الفعل وحده دون الجواب.

٣- أن هذه النواسخ- برغم ارتباطها نظريا بالجملة الاسمية أو الظرفية وبالتراكيب الواردة لهما- فإنها حين تدخل فى نسيج الجملة الشرطية تعامل معاملة الأفعال التامة.

وبهذا يتضح أن الجملة الشرطية ذات وضع خاص فيما يتعلق بالاستخدامات السياقية للقيود الجملية.

* * *

ثالثا- قابلية الامتداد.

لا تقبل الجملة الشرطية فى مجموعها الامتداد، ومحاصرها الثلاثة من الأداة والفعل والجواب تتصف بالثبات ولا تقبل الزيادة ، بيد أن كلا من الطرفين الإسناديين فيها- وهما الفعل والجواب- يقبل منفردا الامتداد بكافة العناصر، سواء منها ما اتصف بالعموم كالظرف ، والمجرور، والحال أو اقتصر على وجود العنصر الفعلى، كالمفاعيل؛ إذ فى كل من الفعل والجواب عناصر فعلية بالضرورة بغض النظر عن تصنيف كل منها على وحدة.

ومقتضى هذا أن الجملة الشرطية متميزة حجما فى حدها الأدنى ، وفى حدودها القصوى وفقا للاحتمالات الممكنة الأمر الذى يمثل خصيصة من خصائصها.

* * *

رابعا- التطابق:

إذا وضعنا فى الاعتبار أن كلا من (الفعل) و(الجواب) يمثل طرفا إسناديا فى الجملة الشرطية فإن من الثابت أنه لا يوجد فى هذه الجملة تطابق ما، سواء من الناحية العددية أو النوعية، إذا يمكن أن يكون (الفعل) فيها مفردا مذكرا أو (الجواب) لا إفراد فيه ولا تذكير ؛ لأن كلا من الفعل والجواب تركيب إسنادى منفصل فى مبناه أن الآخر. ولكن من المحتم أن تلحظ أن كل تركيب من هذين التركيبن الإسناديين يخضع- منفردا-

للضوابط المقننة للتطابق وفقا للتصنيف الذى ينتمى إليه ،سواء كان تركيبا إسناديا اسميا،أو ظرفيا ،أو فعليا.

وبهذا يتجلى أيضا تميز الجملة الشرطية فى موقفها من التطابق من بقية أنواع الجملة العربية.

* * *

خامساً الترتيب:

من الثابت لغويا أن الترتيب ظاهرة مطردة بين عنصرين من عناصر الجملة الشرطية الثلاثة، وهذان العنصران هما: الأداة والفعل ، وأنه لا مجال قط لتقدم الفعل على الأداة ، وهذا ما قررته القواعد النحوية أيضاً ، لكن ثمة فارقا بين ماثبت لغويا وما تقرر نحويا فيما يتصل بتحديد موقع الجواب فى الجملة، فإن النصوص اللغوية الواردة تجيز تقدم الجواب على الأداة والفعل معا، وإن لم تبح تقدمه على الفعل وحده، وهو ما أخذ به بعض النحاة، أما جمهورهم فإنهم- كما رأينا- يوجبون تأخر الجواب عن الفعل وعدم تقدمه فى الجملة بأى صورة من الصور، وهكذا إذا أخذنا بالمقرر نحوياً تكون الجملة الشرطية واجبة الترتيب فى مجموعها. أما إذا راعينا الثابت لغويا فإنها تكون ملتزمة الترتيب بين عنصرين من عناصرها مرنة الترتيب فى تحديد موقع العنصر الثالث فيها.

وبضميمة هذه الخصيصة من خصائص الجملة الشرطية إلى غيرها من الخصائص التى أشرنا إليها، يتأكد أن هذه الجملة نمط خاص ومتميز من أنماط الجملة العربية، سواء فى مكوناتها، أو علاقاته، أو خصائصه، أو ظواهره، فهى جملة متعددة العناصر والأطراف الإسنادية، وهى مركبة دائما، وتركيبها ذو طبيعة خاصة بها، وليست فى مجموعها صالحة للنسخ أو الامتداد أو التطابق، بيد أن كلا من النسخ والامتداد والتطابق أمر وارد بالنسبة للطرفين الإسناديين فيها، وهى – من ناحية – ملتزمة الترتيب ثابتة الموقع ، ومن ناحية أخرى تتسم بقدر من مرونة الترتيب فى مجال تحديد موقع أحد عناصرها، وهى – بهذا كله – نوع من أنواع الجملة العربية، يختلف عن سائر أنواعها.

المحتويات

الفصل الأول

الجملة الظرفية

مفهوم الجملة الظرفية ١٥
مكونات الجملة الظرفية ١٩
العلاقة بين طرفى الإسناد فى الجملة الظرفية ٦٦
الظواهر السياقية للجملة الظرفية ٧٤
خصائص الجملة الظرفية ٧٦

الفصل الثانى

الجملة الوصفية

مفهوم الجملة الوصفية ٨٣
مكونات الجملة الوصفية ٩٢
العلاقات المحتملة فى الجملة الوصفية ١٢٨
مناقشة ١٣٠
خصائص الجملة الوصفية ١٣٤

الفصل الثالث

الجملة الشرطية

مفهوم الجملة الشرطية: نظرية تاريخية ١٤١
مكونات الجملة الشرطية ١٤٨
الظواهر السياقية للجملة الشرطية ١٨٣
خصائص الجملة الشرطية ٢٠٩

كتب منشورة للمؤلف

١ ـ الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.
٢ ـ أصول التفكير النحوى.
٣ ـ تقويم الفكر النحوى.
٤ ـ مقومات الجملة النحوية.
٥ ـ المدخل إلى دراسة النحو العربى.
٦ ـ الجملة الفعلية.
٧ ـ الجملة الأسمية.
٨ ـ التراكيب الإستادية فى العربية.(الجمل الظرفية ـ الوصفية ـ الشرطية)
٩ ـ قضايا ونصوص نحوية.
١٠ ـ تعليم النحو العربى: دراسة فى المنهج.
١١ ـ إعراب الأفعال.
١٢ ـ تاريخ النحو العربى.
١٣ ـ التعريف بالتصريف.
١٤ ـ القواعد الصرفية ـ عرض ودراسة.
١٥ ـ القواعد والتقدير فى النحو العربى.
١٦ ـ مسائل نحوية.
١٧ ـ النحو الميسّر (بالاشتراك)